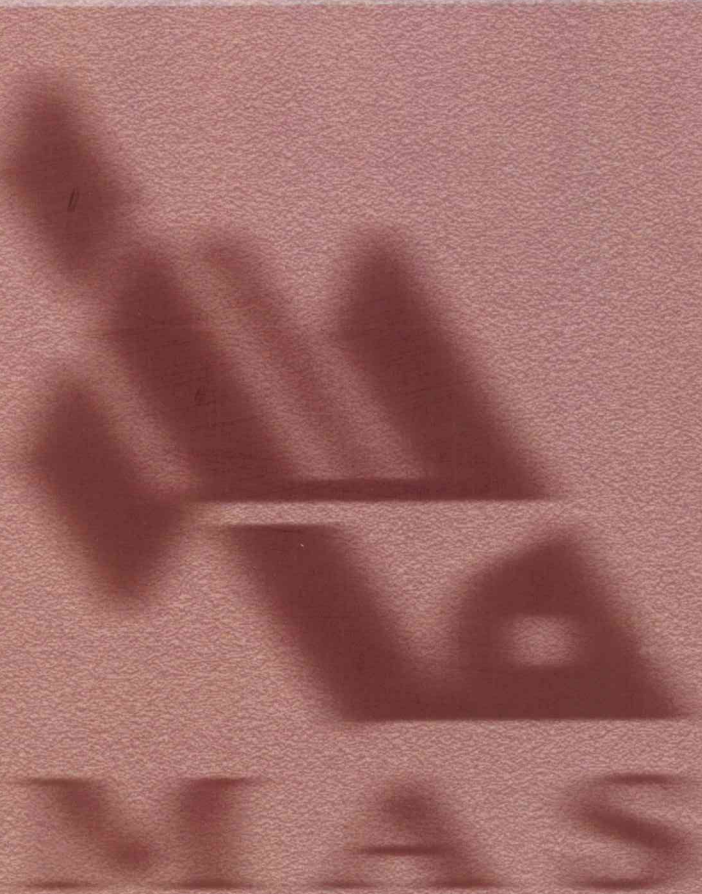
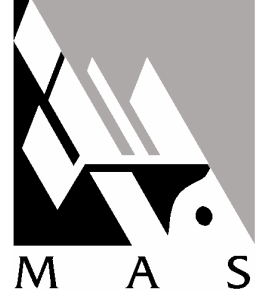


**الدولة الفلسطينية:
تكاثر الاقتصاد على الرغم من الجغرافيا**

**أوراق المؤتمر السنوي للمعهد
وحدة الاقتصاد الفلسطيني رافعة رئيسية لإنهاء الاحتلال
23-24 كانون الثاني 2011**

نعمان كنفاني





معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

الدولة الفلسطينية: تكامل الاقتصاد على الرغم من الجغرافيا

أوراق المؤتمر السنوي للمعهد
وحدة الاقتصاد الفلسطيني رافعة رئيسية لإنهاء الاحتلال
23-24 كانون الثاني 2011

نعمان كنفاني

2011

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تأسس في القدس عام 1994 كمؤسسة مستقلة، غير ربحية متخصصة في أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية. يوجه عمل ماس من قبل مجلس أمناء يضم شخصيات مرموقة من أكاديميين ورجال أعمال من فلسطين والدول العربية.

رسالة المعهد

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ملتزم بعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفق أولويات التنمية في فلسطين بهدف المساعدة في صناعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المشاركة العامة في مناقشتها وصياغتها.

الأهداف الاستراتيجية

- ✧ عمل أبحاث ودراسات وفق أولويات واحتياجات صانعي القرار للمساعدة في اتخاذ قرارات ورسم سياسات مستندة للمعرفة.
- ✧ تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتبيان تأثيرها على مختلف المستويات، وذلك لمراجعة وتصحيح السياسات المطبقة.
- ✧ توفير منبر حر للنقاش العام والديمقراطي حول قضايا السياسات الاقتصادية والاجتماعية للمهتمين وأصحاب الشأن.
- ✧ تقديم ونشر معلومات ونتائج الأبحاث الحديثة عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية.
- ✧ تقديم الدعم الفني والمشورة المتخصصة لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لدعم مشاركتهم وانخراطهم في عملية صياغة السياسات.
- ✧ تقوية القدرات والمصادر لعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

مجلس الأمناء

غانية ملحيس (الرئيسة)، سامر خوري (نائب الرئيس)، غسان الخطيب (أمين الصندوق)، لؤي شبانة (أمين السر)، نبيل قديمي، نبيل قسيس، محمد مصطفى، رجا الخالدي، رامي الحمد الله، رضوان شعبان، صبري صيدم، سمير حليلة، سمير عبد الله (المدير العام).

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2011 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

ص.ب. 19111، القدس وص.ب. 2426، رام الله

تلفون: 2987053/4، فاكس: 2987055، بريد إلكتروني: info@pal-econ.org

الصفحة الإلكترونية: www.pal-econ.org



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

الدولة الفلسطينية: تكامل الاقتصاد على الرغم من الجغرافيا

أوراق المؤتمر السنوي للمعهد
وحدة الاقتصاد الفلسطيني رافعة رئيسية لإنهاء الاحتلال
23-24 كانون الثاني 2011

نعمان كنفاني

2011

الدولة الفلسطينية: تكامل الاقتصاد على الرغم من الجغرافيا

الباحث: د. نعمان كنفاني

المراجعة والتقييم: د. معين رجب، محاضر في جامعة الازهر، غزة
أ. سامية البطمة، مديرة مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت

التسيق الفني: لينا عبد الله

التمويل: تم إنجاز هذه الدراسة بدعم مشكور من قبل البنك الدولي

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

القدس ورام الله

2011

حقوق الطبع والنشر محفوظة © (ماس)

ISBN 978-9950-374-04-1

تقديم

يسرني تقديم هذه الدراسة التي عرضت في مؤتمر معهد ماس السنوي لعام 2010، الذي عقد تحت عنوان "وحدة الاقتصاد الفلسطيني رافعة للتحرر من الاحتلال ولتحقيق التنمية المستدامة"، التي تهدف الى البحث عن افضل وانجع السبل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين اقليمي الدولة الفلسطينية - الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذه الدراسة واحدة من خمسة دراسات غطت موضوع المؤتمر من مختلف الجوانب، ويعكف المعهد الآن على اعدادها للنشر.

استهل الباحث دراسته بمناقشة العديد من تجارب التكامل الاقتصادي في الدول التي تعيش حالة الانفصال الجغرافي بين اقليمها، والدول التي واجهت، او ما زالت تواجه، تحديات التكامل الناجمة عن الانقسام السياسي، بغرض استخلاص العبر من تلك التجارب والاستفادة منها في التعامل مع الواقع الاقتصادي الفلسطيني. كما قدم الباحث تحليلا معمقا للمعضلات التي تواجه تكامل الاقتصاد الفلسطيني، واستكشاف مخاطر عدم التكامل على استدامة الدول الفلسطينية، اضافة الى تسليط الضوء على مكاسب التكامل القائمة، وتلك التي يمكن استنهاضها لاعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني الجديد، الممتمك لشروط الاستدامة، والقادر على توفير حياة كريمة لمواطنيه، والكفيل بتمتين نسيجه الاجتماعي في جميع ارجاء الوطن. ويرى الباحث أن تكامل الاقتصاد الفلسطيني المستهدف لا يجب أن يركز فقط على اطلاق الميزات النسبية الموروثة، بل ان الاله يكمن في ضرورة استنهاض ميزات نسبية جديدة منسجمة مع اطار الرؤية التنموية الفلسطينية التي تبشر باقتصاد عصري، منفتح على الخارج، ويتجه بخطى ثابتة نحو اقتصاد المعرفة.

تشكل هذه الدراسة، بما تضمنته من معلومات واسعة وقيمة، وتحليل معمق وشامل وتوصيات موضوعية وعملية، مرجعا هاما لكل المهتمين بتنمية الاقتصاد الفلسطيني، ولكل الحريصين على وحدته، واطلاق عناصر قوته، ووضعه على طريق التنمية المستدامة.

مع صدور هذه الدراسة اود ان اهنئ الباحث وفريقه من الباحثين المساعدين على تقديم دراسة أصيلة، شكلت اضافة نوعية للأدب الاقتصادي والمعرفة بالواقع الاقتصادي الفلسطيني. واود أن اشكر مكتب البنك الدولي في الاراضي الفلسطينية المحتلة على دعمه لاعداد هذه الورقة. كما نشكر صندوق الاستثمار الفلسطيني على دعمه ورعايته للمؤتمر السنوي للمعهد.

د. سمير عبد الله
المدير العام

ملخص

تسعى الورقة إلى إلقاء الضوء على سؤالين متداخلين: أولاً، لماذا تكامل الضفة الغربية وقطاع غزة في وحدة اقتصادية متماسكة هو شرط ضروري لتحقيق نمو مستدام في الدولة الفلسطينية الناشئة، ونمو مضطرد في مستوى حياة الشعب الفلسطيني؟ تقدم الورقة عدداً من الأسباب التي تفسر لماذا لا غنى عن غزة للضفة الغربية وعن الضفة لقطاع غزة من ناحية اقتصادية. ومن بين هذه الأسباب الوصول إلى البحر، وفورات النطاق وديمومة الحل السياسي كشرط لجذب الاستثمارات الأجنبية. وتناقش الورقة القضايا الخاصة التي تواجهها الدول غير المتصلة، وتحتاج بأن تكامل الشطرين ضروري لتعزيز فرص تأسيس اقتصاد ديناميكي متطور.

ثانياً، ما هي النماذج التي يمكن تطبيقها لتحقيق التكامل الاقتصادي بين جزأي الوطن، وما هي التوصيات التي يمكن استخلاصها من هذه النماذج. تؤكد الورقة هنا على ضرورة استغلال وفورات المكان ووفورات التمتن (من مديني) الكبيرة المتوفرة في قطاع غزة مع إمكانية تحويل القطاع إلى حاضرة متروبولية. وتدرس الورقة فرص التكامل على أساس المزايا الاقتصادية المقارنة إلى جانب محاسن ومثالب تأسيس سوق عمل واحدة بشكل آني بين الضفة والقطاع. وتؤكد الورقة على أهمية تأسيس العناقيد (Clusters) الصناعية والتجارية في إطار الاقتصاد القائم على المعرفة كأداة للتكامل. كما تتناول أهمية ربط الضفة والقطاع بشبكة مواصلات واتصالات فعّالة تجعل منهما حوضاً مدينيّاً واحداً. كما تتطرق الورقة إلى بعض الإشكالات السياسية والاجتماعية والثقافية التي يتوجب الالتفات إليها خلال مسار التكامل الاقتصادي.

المحتويات

1	1- مقدمة
2	1-1 ما هو التكامل الاقتصادي؟
3	2-1 الدول المتصلة والدول غير المتصلة
4	3-1 الربط الفيزيائي بين الضفة الغربية وقطاع غزة
7	2- العلاقات التجارية بين الضفة الغربية وغزة والتباين في البنى الاقتصادية
8	1-2 المعطيات الإحصائية
11	2-2 التقاربية في مستويات الحياة بين الضفة والقطاع
15	3- التكامل الاقتصادي بين الضفة الغربية وغزة
15	1-3 الضفة الغربية والوصول إلى البحر
18	2-3 الوفورات الاقتصادية وانتساع السوق
21	3-3 تباين قاعدة الموارد والمنافذ الجغرافية
21	4-3 التكامل بين الضفة والقطاع على أساس المزايا المقارنة الراهنة
	5-3 التقاربية وحركة العمل
35	4- نماذج التنمية والتكامل بين الضفة والقطاع على المدى الطويل
35	1-4 نموذج النمو المتوازن
39	2-4 نموذج التكتل المكاني
44	3-4 العناقيد
47	4-4 تكامل الاقتصاد ووحدة الهوية الوطنية
49	5- تكامل الضفة والقطاع في إطار الاقتصاد القائم على المعرفة
50	1-5 الاقتصاد القائم على المعرفة
53	2-5 العناقيد
54	3-5 الحوض المديني وشبكات المواصلات والاتصال

59

6- النتائج والتوصيات

63

المراجع

69

ملحق الجداول الاحصائية

جداول الملحق الإحصائي

40	جدول 1: الثقل النسبي للضفة الغربية (باستثناء القدس) وقطاع غزة، 2004
41	جدول 2: التجارة بين الضفة الغربية و قطاع غزة (مليون دولار)
41	جدول 3: الضفة الغربية: التجارة الزراعية مع قطاع غزة
42	جدول 4: قطاع غزة: التجارة الزراعية مع الضفة الغربية

قائمة الاشكال البيانية في الملحق الإحصائي

- شكل 1: نسبة الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة مقارنة بال الضفة الغربية 43
- شكل 2: نسبة القيمة المضافة/الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة في غزة مقارنة بال الضفة الغربية 43
- شكل 3: نسبة القيمة المضافة/الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة في غزة مقارنة بال الضفة الغربية 44
- شكل 4: نسبة القيمة المضافة/ الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الإنشاءات في غزة مقارنة بال الضفة الغربية 44
- شكل 5: نسبة القيمة المضافة/الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الخدمات في غزة مقارنة بال الضفة الغربية 45
- شكل 6: نسبة متوسط الأجور اليومية في قطاع غزة مقارنة بال الضفة الغربية 45
- شكل 7: نسبة متوسط الأجور اليومية لقطاع الزراعة في غزة مقارنة بال الضفة الغربية 46
- شكل 8: نسبة متوسط الأجور اليومية لقطاع الصناعة في غزة مقارنة بال الضفة الغربية 46
- شكل 9: نسبة متوسط الأجور اليومية لقطاع الإنشاءات في غزة مقارنة بال الضفة الغربية 47
- شكل 10: نسبة متوسط الأجور اليومية لقطاع الخدمات في غزة مقارنة بال الضفة الغربية 47
- شكل 11: نسبة إنتاجية العمل في قطاع الزراعة في غزة مقارنة بال الضفة الغربية 48
- شكل 12: نسبة إنتاجية العمل في قطاع الإنشاءات في غزة مقارنة بال الضفة الغربية 48
- شكل 13: نسبة إنتاجية العمل في قطاع الصناعة في غزة مقارنة بال الضفة الغربية 49
- شكل 14: نسبة إنتاجية العمل في قطاع الخدمات في غزة مقارنة بال الضفة الغربية 49
- شكل 15: نسبة السلع المصدرة/الناتج المحلي الإجمالي في غزة مقارنة بال الضفة الغربية 50
- شكل 16: نسبة الخدمات المصدرة/الناتج المحلي الإجمالي في غزة مقارنة بال الضفة الغربية 50
- شكل 17: نسبة السلع المستوردة/الناتج المحلي الإجمالي في غزة مقارنة بال الضفة الغربية 51
- شكل 18: نسبة الخدمات المستوردة/الناتج المحلي الإجمالي في غزة مقارنة بال الضفة الغربية 51

تمهيد

تهدف هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على سؤالين متداخلين: *أولاً*، لماذا يشكل تكامل الضفة الغربية وقطاع غزة في وحدة اقتصادية متماسكة شرطاً ضرورياً لتحقيق نمو مستدام وتحسن مضطرد في مستوى حياة الشعب الفلسطيني؟ بكلمات أخرى، تهدف الورقة إلى تأكيد أن قطاع غزة لا غنى عنه اقتصادياً للضفة الغربية، والعكس بالعكس، وأن تكاملهما الاقتصادي معاً يعزز من فرص خلق اقتصاد فلسطيني ديناميكي قادر على الحياة والتطور. *ثانياً*، ما هي النماذج الممكنة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين شطري الوطن وما هي التوصيات التي يمكن استخلاصها من هذه النماذج؟

تتطلب الدراسة من افتراض مفاده أن المسائل المكانية (Spatial) وحقيقة أن الأراضي الفلسطينية غير متصلة (non-contiguous) وأن هناك تبايناً ملحوظاً في مستويات الحياة بين جزأها الأساسيين ستحكم عمل الاقتصاد الفلسطيني في المستقبل المنظور والمتوسط.

تتكون الدراسة من مقدمة وخمسة فصول. تعرض المقدمة إلى عدد من الملاحظات المنهجية وإلى الفرضيات التي يقوم عليها البحث. الفصل الثاني تهدف إلى تقديم لمحة سريعة عن التبدلات الهيكلية الحادة التي شهدتها القطاع والضفة خلال نصف القرن الماضي وإلى دراسة العلاقات التجارية والتباين في البنى الاقتصادية بينهما. ويعرض الفصل أيضاً نتائج نموذج سعى لتقدير كلفة تحقيق تقاربية في مستوى الحياة بين الضفة والقطاع. تدرس الفصل الثالثة عوامل التكاملية بين جناحي الوطن، حيث يتم تصنيف هذه تحت ثلاثة عناوين: الربط مع الساحل، وفورات النطاق والتباين في قاعدة الموارد. ويعالج الفصل أيضاً فرص التكامل بين الضفة والقطاع على أساس المسارات الإنتاجية الحالية والمزايا المقارنة الراهنة، وتستخلص أن أفق هذا النوع من التكامل محدود عملياً. وأخيراً، يعرض الفصل تجربة التوحيد والتكامل الاقتصادي في المانيا وإلى تقديرات تكاليف التقارب في مستويات الحياة بين كوريا الشمالية والجنوبية. وتدرس

أيضاً مثالب ومكاسب تأسيس سوق عمل موحدة بين الضفة والقطاع دون المرور بفترة انتقالية. الفصل الرابع تقدم نماذج التنمية والتكامل الممكنة بين الضفة والقطاع. وهنا نقوم بدراسة نموذجين: النمو المتوازن ونموذج التكتل المكاني (أو النمو غير المتوازن). ومن بين المواضيع التي يتم التطرق إليها مع بعض التفصيل العناقيد الصناعية القائمة في الضفة والقطاع. ويتطرق هذا الفصل أيضاً إلى بعض القضايا الاجتماعية والثقافية الحساسة التي يجب أخذها بعين الاعتبار وتوجيه اهتمام خاص لها في مسار التكامل داخل الدولة الفلسطينية. الاقتراح الذي تدافع عنه الورقة لتحقيق التكامل بين شطري الوطن معروض في الفصل الخامس. ويقوم الاقتراح على ثلاثة أسس: بناء اقتصاد قائم على المعرفة، تأسيس العناقيد الصناعية والتجارية وبناء شبكة مواصلات واتصالات تضمن تشكيل حوض مديني واحد. الفصل السادس تقدم تلخيصاً للدراسة وللنتائج التي تم التوصل إليها كما تعرض إلى بعض التوصيات.

أود أن أعبر عن امتناني للمساعدة القيمة التي تلقيتها من مساعدي البحث في ماس: حنين غزاونة و Glover Steven وعلاء الترتير. أيضاً محمد ناصر وعصمت قزمار وقصي الصيفي قدموا لي عوناً وأنا مدين لهم بذلك. الأخطاء والهتات المتبقية في هذا البحث تظل بطبيعة الحال من مسؤوليتي.

1- مقدمة

الضفة الغربية وقطاع غزة إقليمان منفصلان جغرافياً عن بعضهما البعض. وهما أيضاً منفصلان اقتصادياً، بمعنى أن الهوية بينهما في مستوى الحياة والتطور الاقتصادي واسعة نسبياً. وسوف أحاجج في هذه الورقة أن تأسيس التكامل الاقتصادي بين هذين الجزأين المنفصلين سيكون واحداً من أهم التحديات التي ستواجه الدولة الفلسطينية المستقلة حال تأسيسها. لا بل إن استمرار الدولة ذاته سيكون مرهوناً بالقدرة على سد الثغرة من جهة وعلى تعزيز اللحمة الاقتصادية من جهة أخرى: تكامل الضفة مع غزة هو التحدي الحقيقي بعد الاستقلال.

هناك انطباع عام، وإن كان مبهماً، بأن الدولة الفلسطينية لن تقوم دون أن تكون الضفة الغربية وقطاع غزة فيها معاً. ولقد عبر البنك الدولي عن هذه الفكرة صراحة: "إن الهدف الاستراتيجي المتمثل بتأسيس دولة فلسطينية قابلة للحياة اقتصادياً لا يمكن تحقيقه إلا إذا ظلت الضفة الغربية وغزة معاً في وحدة اقتصادية متماسكة" (World Bank June 8, 2009: 7).

سوف تسعى الورقة الحالية إلى إعطاء أرضية صلبة لهذا الإدعاء، وإلى تبريره على أسس اقتصادية، على الرغم من أن تبريره على أسس سياسية ووطنية قد لا يحتاج إلى كثير عناء. إن سعي إسرائيل الواعي، منذ العام 1991 على الأقل، لتطبيق سياسات ترمي إلى فصل الضفة عن القطاع، وهو أمراً بات موثقاً بما فيه الكفاية، يمكن فهمه في إطار الحيلولة دون تأسيس الدولة المستقلة¹.

سوف أخصص بقية هذه المقدمة لعدد من الملاحظات التعريفية والمنهجية:

¹ في مداخلة قدمها الجيش الإسرائيلي أمام لجنة Torkel (التي تحقق في جريمة قتل المدنيين على السفينة التركية) جاء في النص أن أحد أهداف الجيش تتمثل في "فصل يهودا والسامرة عن غزة كهدف أمني ودبلوماسي". <http://www.promisedlandblog.com/?p=3418> (Accessed Sep. 7, 2010). أنظر أيضاً مقالة عميرة هاس في هآرتس آذار 3، 2010.

1-1 ما هو التكامل الاقتصادي؟

التكامل الاقتصادي بين قطاعات الدولة الواحدة هو الوضع الذي يتحقق فيه عدد من الشروط التالية: 1. تقارب (وليس بالضرورة تطابق) مستويات الحياة بين القاطنين في الأجزاء المختلفة من الدولة، 2. وجود درجة عالية من التكامل المالي (أي نظام مقبول لتحويل الموارد المالية من المقاطعات الأغنى إلى المقاطعات الأفقر). 3. وحدة السوق ووحدة السياسة النقدية والتجارية ووحدة التشريعات الاقتصادية بين المقاطعات. 4. تطابق في الفرص الاقتصادية المتاحة لكافة الأفراد في المقاطعات المختلفة. 5. تكامل في المسارات الإنتاجية المؤسسة على أرضية المزايا المقارنة لكل مقاطعة.

إن توفر هذه الشروط بين الأجزاء المختلفة يضمن تحقق درجة من تقسيم العمل والتخصص بين المقاطعات بحيث تكمل بعضها بعضاً. كما أن تحقق هذه الشروط ضروري حتى تتكامل هذه المقاطعات معاً كوحدة واحدة في السوق الإقليمية والدولية. تتمثل العلاقات الخارجية للمقاطعات وارتباطها مع بعضها البعض بأربع قنوات للاتصال:

1. تجارة بين المقاطعات (للسلع والخدمات). 2. حركة السكان (سواء بهدف العمل أو الاستهلاك أو الاستثمار). 3. حركة عوامل الإنتاج الأخرى (رأس مال وقوى استحداث وابتكارات) وأخيراً 4. انتقال موارد عبر السياسات الحكومية (ضرائب وإنفاق عام).

التكامل الاقتصادي بين المقاطعات أمر مهم في كافة الدول، ولكنه يكتسب أهمية أكبر في حال الدول غير المتصلة (Non-contiguous States) بشكل عام ودولة فلسطين بشكل خاص. لا بل إن ديمومة الدولة الفلسطينية سوف تعتمد على هذا التكامل كما سوف نناقش في الأجزاء المختلفة من هذه الورقة.

1-2 الدول المتصلة والدول غير المتصلة (Non-Contiguous)

الدول غير المتصلة هي الدول التي تفصل بين مقاطعاتها أراض تخضع لسيادة دولة أخرى. وهناك اتفاق بين الخبراء القانونيين على أن الاتصال الجغرافي ليس شرطاً ضرورياً لديمومة أو شرعية الدول (أنظر مثلاً Weiner & Morrison 2007). الشرعية تتطلب تحقق عدد من الشروط من أهمها التواجد والسيطرة على أراض محددة، ولكن هذه الأراضي يمكن أن تكون متباعدة عن بعضها البعض وغير متلامسة. هناك في عالم اليوم ما لا يقل عن 10 دول غير متصلة². وليس هناك من يشكك في جدارة أو شرعية هذه الدول. ومن المهم هنا التأكيد على الفرق الكبير بين "عدم الاتصال" وبين "التفتيت". إذ في حين لن ينتقص التباعد الجغرافي بين الضفة الغربية وغزة من شرعية الدولة الفلسطينية، فإن "تفتيت" أراض الضفة الغربية إلى كاتونات منعزلة ومنفصلة عن بعضها يجرّد الدولة من واحد من أهم مقوماتها وهي السيادة على أراضيها.

ليس هناك، لسوء الحظ، الكثير الذي يمكن لفلسطين أن تتعلمه من تجارب الدول الأخرى غير المتصلة. ويعود السبب في هذا إلى فرادة الطرف الجغرافي والجغراسياسي لفلسطين. إذ في حين تتشكل معظم الدول غير المتصلة في العالم من كيان رئيسي كبير يتبعه بقعة جغرافية منفصلة صغيرة أو جيوب نائية نسبياً، فإن فلسطين تتكون من جزأين كبيرين لكل منهما ميزاته وإمكانياته. المثال الأقرب شياً إلى الحالة الفلسطينية هو مثال باكستان القديمة التي كانت تتشكل من كيانين يفصل بينهما 1000 ميل تقع في الهند، باكستان الغربية وباكستان الشرقية. ولقد انفصلت الأخيرة عن باكستان وأسست دولة بنغلادش في العام 1971.

² انغولا، الأرجنتين، روسيا الاتحادية (إقليم كالينغراد)، تيمور الشرقية، عُمان (مضيق هرمز)، بروناي، أذربيجان، كرواتيا، الفلبين والولايات المتحدة (إقليم ألاسكا).

هناك بطبيعة الحال أسباب مختلفة وراء انفصال باكستان الشرقية، من بينها اختلاف القوميات واختلاف اللغة بينها وبين باكستان الغربية. على أن معظم الأبحاث الجادة التي درست الانفصال تؤكد أن التمايز الاقتصادي بين الشطرين وتركز السلطة السياسية في الغرب والإحساس المزمّن لسكان الشرق بالغبن والاستغلال كانت العوامل الحاسمة التي أدت إلى الانفصال³. هذا الدرس هام للغاية بالنسبة لفلسطين. وهو يقول باختصار إن سوء الحكم وسوء الإدارة الاقتصادية واتساع الفجوة، في الدول غير المتّصلة بشكل خاص، يمكن أن يؤدي إلى تراكم النقمة السياسية وإلى خلق ظروف يصعب فيها، إن لم تستحل، إمكانية الحفاظ على وحدة الكيان السياسي.

1-3 الربط الفيزيائي بين الضفة الغربية وقطاع غزة

سوف نفترض في هذه الدراسة أن الضفة وغزة سوف تتصلان فيزيائياً معاً بطريق مباشر وفعال اقتصادياً يضمن التواصل الحر والمستديم بينهما بغير انقطاع. الورقة لن تناقش إذن ما هو شكل وإمكانية الربط، بل سنفترض أن قناة الاتصال موجودة وهي تسمح بالحرية الكاملة لانتقال البضائع والخدمات وعوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) في الاتجاهين، فضلاً عن التواصل الاجتماعي والثقافي المستديم بين جناحي الوطن⁴.

من ناحية ثانية، نفترض الدراسة منذ البداية أن تسوية سياسية تم تحقيقها في المنطقة، وأن هذه التسوية نشأ عنها تأسيس دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على حدودها ومواردها الطبيعية والبشرية وأن خيار وسياسات التكامل بين شطريها، الضفة والقطاع، هو خيار فلسطيني بحت.

³ أنظر على سبيل المثال: <http://www.storypakistan.com>

⁴ يحاجج تقرير أصدره "مركز القدس للشؤون العامة" الإسرائيلي بأن المطالب الفلسطيني بوجود ممر حر وأمن بين الضفة والقطاع غير مبرر نظراً لأن الاتصال الجغرافي ليس شرطاً ضرورياً لتأسيس دول قابلة للحياة (Weiner & Morriso, 2007). على أن تحليل التقرير يقتصر على تبريرات لغوية وقانونية لا تبدو لي على أنها تلمس القضايا الجوهرية للمسألة. هم التقرير هو إثبات أن إسرائيل ليست مجبرة في ضوء أحكام القانون الدولي على توفير اتصال مادي عبر أراضيها بين الضفة والقطاع.

إن وجود ممر حر وآمن بين الضفة والقطاع لا يعني أن الدولة الفلسطينية ستكون دولة متّصلة. ذلك لأن الممر بين الشطرين، وعبر أراضي تخضع لسيادة دولة أخرى، لا يقضي على جوهر المشاكل التي تواجه الدول غير المتصلة سواء كانت لوجستية أو إدارية أو اقتصادية. إن الدولة الفلسطينية لن تكون قادرة على التطور، لا بل لن تكون قابلة للحياة دون أن يرتبط طرفاها معاً بشكل يضمن التدفق الحر للسلع والأفراد. ولكن، حتى في ظل هذا الربط فإن متطلبات التكامل الاقتصادي وحساسيات التفاوت ومخاطر الانزلاق إلى الهاوية تظل ملحة تماماً كما في الدول غير المتصلة. وليس من المبالغة في شيء أن نؤكد ثانية أن الدولة الفلسطينية المستقبلية ستواجه تحدياً من نوع فريد يتمثل في انشطارها إلى قسمين كبيرين، وأن هذا التحدي يتطلب حلولاً خلاقية وغير مجربة من قبل. إن نجاح تجربة فلسطين سوف يعتمد في نهاية الأمر على بناء وتعزيز الهوية الوطنية المشتركة وعلى خلق وتقوية اللحمة الاقتصادية بين مقاطعات الوطن بشكل عام وشطريه المنفصلين جغرافياً بشكل خاص.

2- العلاقات التجارية بين الضفة الغربية وغزة والتباين في البنى الاقتصادية

لا يحضرني مثال مشابه من أي مكان في العالم عن مناطق تعرضت لما تعرضت له الضفة الغربية وقطاع غزة لجهة الانقطاع المفاجئ والكامل عن محيطها الإقليمي وإعادة الهيكيلة القسرية والمتكررة. في 1948 تم فجأة فصل الضفة عن الساحل الفلسطيني وقطاع غزة عن امتداده الطبيعي في جنوب الضفة ومدن الساحل. كان اقتصاد الضفة جزءاً عضوياً من الاقتصاد الفلسطيني الساحلي لجهة توريد السلع الزراعية وسوق العمل والإدارة. حتى الطرق كانت تبدأ في الضفة نزولاً إلى الساحل. ثم فجأة حصل الانقطاع الكامل واضطرت الضفة لإعادة هيكيلة اقتصادها بعيداً عن الغرب وباتجاه الشرق. في 1948 كانت الضفة أكثر فقراً من الساحل الفلسطيني، ولكنها اضطرت منذ ذلك للتكامل مع اقتصاد أكثر بدائية، اقتصاد شرق الأردن، الذي كان مجرد فلك ملحق لاقتصاد فلسطين (أكثر من 80% من صادرات الأردن كانت تباع أو تصدر عبر موانئ فلسطين). أي أن الضفتين كانتا متكاملتين مع الساحل أكثر مما كانتا مترابطتين معاً (Mazur, 1972 p211). ومما زاد من صعوبات إعادة التأقلم التحول الديمغرافي الكبير في السكان نتيجة تدفق 418 ألف لاجئ إلى الضفة، وهو عدد يقارب عدد السكان الأصليين في الضفة آنذاك (Wilson, 1990 P.225). غزة في 1948 أيضاً كانت واحة صغيرة (تضم مدينتين و15 قرية صغيرة) منتعشة اقتصادياً مع سكان لا يتجاوز عددهم 65 ألف (Efrat, 1977). ولقد عانى القطاع من تحول ديمغرافي أشد قسوة إذ تدفق إليه نحو 250 ألف لاجئ. وتم إغلاق كل منافذ وقنوات اقتصاد غزة السابقة وإعادة هيكلته على هامش الاقتصاد المصري.

حصل في العام 1967 انقطاع مفاجئ آخر وهدر كامل لجهود 20 سنة من التكامل بين الضفتين. وكان على الضفة الغربية وقطاع غزة الآن إعادة بناء كامل علاقتهما التجارية والاقتصادية والتأقلم مجدداً للتكامل مع اقتصاد إسرائيل المتطور. وبات توريد العمالة إلى السوق الإسرائيلية العمود الفقري للحياة الاقتصادية وهو ما ترافق مع تدهور كامل للطاقة الإنتاجية المحلية وإهمال كارثي للبنى التحتية.

وفي أواسط التسعينات، ومع توقيع اتفاقات أوسلو، ومن بينها بروتوكول باريس، كان من المؤمل أن يتمكن الاقتصاد الفلسطيني من تحقيق إعادة هيكلة هادئة: أن يحصد المزايا الممكنة من التجارة مع دولة جارة متطورة على حدوده الغربية وفي الوقت ذاته أن يؤسس لإعادة اندماجه في محيطه الإقليمي. لكن هذا لم يحدث. وخلال فترة وجيزة نسبياً تم إغلاق سوق العمل الإسرائيلي بوجه العمالة الفلسطينية، وهو ما فرض إعادة هيكلة جديدة وقاسية لم يخفف من أثارها الكوارثية سوى تدفق كم كبير ومستمر من المساعدات الأجنبية.

يقودنا هذا العرض السريع للانقطاعات المتكررة والمفاجئة وإعادة الهيكلة الاقتصادية، التي فرضت على الضفة والقطاع، إلى الاستنتاج بأن الفترة الوحيدة التي كان بإمكان هاتين المنطقتين التجارة والتبادل بين بعضهما البعض هي الفترة التي خضعا فيها معاً للاحتلال الإسرائيلي، أي منذ 1967. ولكن فترة الإمكانية المبدئية للتبادل الحر النسبي هذه وصلت إلى نهايتها بعيد اندلاع حرب الخليج الأولى في العام 1990، إذ بدأت إسرائيل منذ ذلك التاريخ بوضع العقبات في وجه التدفق الحر للسلع والأشخاص بين الضفة والقطاع. هذا يعني أنه خلال ما يزيد على الستة عقود لم تتوفر فرص التبادل التجاري والانتقال الحر نسبياً بين الضفة والقطاع سوى لفترة 23 عام تقريباً. لا بل يصعب حتى اعتبار هذه السنوات القليلة على أنها طبيعية وأن التبادل التجاري خلالها يعكس حقيقة فرص وآفاق العلاقة التجارية بين القطاع والضفة. ذلك بسبب سياسة إسرائيل الواعية، منذ البداية، لوضع الاقتصاديين، كل على إنفراد، لخدمة اقتصادها، وسعيها الدؤوب لفصلهما عن بعضهما وللحيلولة دون تطور الطاقات الإنتاجية والاستحداثية في الضفة أو في القطاع (أنظر Arnon & Weinblatt, 2001).

1-2 المعطيات الإحصائية

يستفاد من الجدول رقم (1) في الملحق أن نسبة سكان قطاع غزة إلى إجمالي سكان الضفة والقطاع بلغت 37% في العام 2004. بالمقابل فإن حصة هؤلاء من الناتج

المحلي الإجمالي لم تتجاوز 33%. وعلى الرغم من أن حصة القطاع في الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري والواردات تقارب حصته في الناتج المحلي الإجمالي (نحو الثلث)، إلا أن القطاع لم يصدر سوى 15% من إجمالي صادرات الضفة والقطاع في العام 2004⁵.

بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد في قطاع غزة نحو 75% فقط من مستواه في الضفة الغربية، في حين بلغ متوسط الأجر اليومي في القطاع نحو 80% من مستواه في الضفة في العام 2004. ويتفاوت التباين في متوسط الأجر بين قطاع وآخر، ويبلغ أقصاه في قطاع الإنشاءات. إذ لم يتجاوز متوسط أجر العامل في قطاع الإنشاءات والتشييد في غزة نسبة 55% عن أجر زميل مناظر له في الضفة.

هناك تباين واضح أيضاً في نسبة المشاركة في قوة العمل، إذ تبلغ هذه 42% في الضفة مقابل 36% في القطاع. ولا يعود هذا على التباين في نسبة مشاركة الذكور ولكن يعود أساساً على التباين في نسبة مشاركة الإناث (16% في الضفة مقابل 9% في القطاع). ومن نافلة القول أن نذكر أن معدل البطالة أعلى بشكل ملحوظ في القطاع (بمقدار 12.5 نقطة مئوية)، وكذلك الحال مع مستوى الفقر.

يظهر الشكل (1) في الملحق أيضاً أن مساهمة قطاع غزة في الناتج المحلي الإجمالي للضفة والقطاع معاً كانت على امتداد 1972-2003 أدنى من حصة القطاع من السكان (نحو 60%). هذا على الرغم من التماوج الحاد تبعاً لاختلاف الظروف واختلاف إجراءات سلطات الاحتلال الإسرائيلي بين مكان وآخر.

تعرض الأشكال 2-5 المساهمات النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية خلال 1972-2003. وتظهر هذه الأشكال مثلاً أن حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي في غزة كانت أعلى

⁵ تم اختيار سنة 2004 للمقارنة على ضوء اعتبار الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لهذه السنة على أنها الأقل عرضة للهزات السياسية.

منها في الضفة حتى مطلع التسعينات. وكذلك الحال بالنسبة لقطاع الإنشاءات على امتداد كامل الفترة. وبشكل عام لا يبدو أن هناك تبايناً حاداً في البنية الهيكلية للنتائج المحلي الإجمالي بين القطاع والضفة.

تعطي الأشكال البيانية (6-10) فكرة سريعة عن تطور التباين في متوسط أجور العمال اليومية بين الضفة والقطاع خلال 1972-2004. ومن الملفت للنظر أن متوسط الأجر العام في غزة كان أعلى مما هو عليه في الضفة خلال معظم سنوات الفترة 1972-1986. ويبدو أن هذا كان أساساً بسبب الأجر المرتفع في قطاع الخدمات وفي الصناعة.

الأشكال رقم (11-14) تصور إنتاجية العمل في غزة مقارنة بالضفة. ويتضح من هذه الأشكال أن إنتاجية العمل أعلى بشكل عام في قطاع غزة منها في الضفة. وتبدى هذا بشكل خاص في قطاعي الصناعة (حتى العام 1992) والإنشاءات حيث كانت إنتاجية العامل في غزة مرة ونصف أعلى من إنتاجية زميله في الضفة حتى أواسط التسعينات.

هناك نقص حاد في إحصاءات التبادل التجاري بين الضفة والقطاع. ولقد أمكن جمع بعض المعلومات من مصادر مختلفة وهي معروضة في الجداول (2-4) في الملحق. ولا داعي للتأكيد على أن هذه الأرقام غير كاملة وغير مؤكدة وهي مأخوذة فقط لإعطاء انطباعات عامة عن مستوى التجارة.

استقطعت صادرات قطاع غزة إلى الضفة الغربية في منتصف التسعينات نحو 50-60% من إجمالي صادرات القطاع. ولكن هذه لم تمثل سوى أقل من 2% من واردات الضفة خلال تلك السنوات. وعلى الرغم من ارتفاع حصة الضفة في صادرات القطاع إلا أن هذا يعود أساساً إلى ضآلة قيمة الصادرات الإجمالية للقطاع آنذاك (بين 40-50 مليون دولار بالسنة). من ناحية ثانية فإن نحو 5% فقط من صادرات الضفة الغربية ذهبت إلى قطاع غزة في 1995. ومثلت هذه الصادرات 3.2% فقط من إجمالي واردات القطاع في ذلك العام. الجدولان (3-4) يوضحان أن الصادرات الزراعية

تستقطع حصة كبيرة من إجمالي صادرات كلاً من الضفة والقطاع الى بعضهما البعض، ولكن التجارة البينية بالمنتجات الزراعية لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من إجمالي واردات الضفة والقطاع من هذه المنتجات.

أخيراً توضح الأشكال البيانية (15-18) أن نسبة التصدير إلى الناتج المحلي الإجمالي في غزة كانت، حتى العام 1992، أعلى بمقدار يتراوح بين 1.5-2 مرة عن مستواها في الضفة. بالمقابل فإن نسبة الاستيراد في غزة كانت أيضاً دائماً أعلى مما هي عليه في الضفة. أي أن قطاع غزة كان حتى أواسط التسعينات أكثر انفتاحاً تجاه العالم الخارجي من الضفة الغربية.

2-2 التقاربية في مستويات الحياة بين الضفة والقطاع

تعرف التقاربية (Convergence) بين الأجزاء المختلفة داخل الدولة الواحدة (أو بين الدول) على أنها النزعة طويلة الأمد باتجاه معادلة الدخل بالفرد أو مستويات الإنتاج. ويتم قياس التقاربية بثلاث طرق: قياس التباين في متوسط دخل الفرد بين منطقتين خلال نقطتين زمنييتين، تقدير معدلات النمو للمناطق المختلفة لتحديد ما إذا كانت المناطق الأفقر تنمو بشكل أسرع، وأخيراً دراسات التباين في مستويات الدخل من خلال السلاسل الزمنية واختبار احتمال ذهاب التباين إلى الصفر على المدى الطويل (Sergio et. al., 1999).

حاز اختبار تحقق التقاربية (أو التباعدية) في مستويات الدخل ومعدلات النمو بين الدول الغنية والفقيرة على اهتمام كبير في الأبحاث الاقتصادية. ذلك لان نموذج النمو النيوكلاسيكي (المعروف باسم الاقتصادي الشهير سولو) يتنبأ بحدوث التقاربية بين الدول وبين المقاطعات داخل الدولة الواحدة على المدى الطويل. وتشير نتائج الاختبارات التجريبية بشكل عام الى ان فرض "التقاربية المطلقة"، حيث تنمو الدول الفقيرة دائماً بأسرع من الدول الغنية، لم يتحقق وليس صحيحاً. ولكن هناك "تقاربية

مشروطة": اذا ما تشابهت الشروط العامة في دولتين (او مقاطعتين) فإن الاكثر فقراً منهما يكون نمو الدخل فيها اسرع.

يوفر التاريخ الاقتصادي للولايات المتحدة دروساً مهمة حول تفاريفه الولايات المختلفة: إذ أن التباين في مستويات الدخل كان إما في ازدياد أو شهد ثباتاً (كما كان عليه الحال خلال بناء شبكة السكك الحديدية) بالترافق مع تركيز النشاطات الصناعية في مراكز ومناطق معينة. ومن الملفت للنظر أيضاً أن الجزء الأكبر من تفاوت الدخل ترافق مع التباين النسبي في أهمية الزراعة في الولايات المختلفة (المرجع السابق). اي ان التفاوت بشكل عام كان يتقلص مع تحسن شبكات المواصلات وتوفر امكانية الانتقال السهل، في حين كان التفاوت يزداد مع تركز النشاطات الصناعية في مناطق وولايات معينة.

في دراسة سابقة قمت بها مع زميل اقتصادي جرى بناء نموذج للاقتصاد الفلسطيني بهدف تقدير ثلاثة أنواع من التكاليف: 1. تقدير الموارد الإضافية اللازمة (رأس المال الخارجي المطلوب) حتى يتمكن اقتصاد الضفة الغربية من تحقيق مستويات ومعدلات نمو مقبولة في كل من الاستهلاك والاستثمار (سيناريو الأساس)⁶. 2. الكلفة اللازمة (رأس المال الخارجي المطلوب) حتى يتمكن اقتصاد الضفة الغربية من استيعاب العائدين وضممان مستويات استهلاك واستثمار مقبولة لهم أيضاً. ولقد تم افتراض اربعة سيناريوهات لعودة اللاجئين: عودة نصف مليون خلال سنتين، نصف مليون خلال خمس سنوات ، مليون خلال خمس سنوات وأخيراً مليون خلال عشرة سنوات. 3. الكلفة المترتبة على تحقيق السيناريو الأساسي في قطاع غزة أيضاً، أي عملياً كلفة تحقيق تقاربية "Convergence" في مستوى استهلاك الفرد (والاستثمار الإنتاجي والاستثمار السكني) بين الضفة والقطاع (Arnon & Kanafani, 2004)⁷.

⁶ افتراضات الأداء الاقتصادي والنمو "المقبول" يتمثل بمعدلات النمو التالية سنوياً: نمو السكان والتشغيل 3.5%، نمو الناتج القومي الإجمالي للفرد 3.1%، نمو الاستهلاك للفرد 2.9%، نمو رأس المال الإنتاجي 4.9%، ونمو عدد المساكن 3.6%. ويرمي التمرين إلى تحديد كمية الموارد الإضافية اللازمة حتى يحقق اقتصاد الضفة الغربية هذه المعدلات على أفق 20 سنة.

⁷ لا تتطرق الدراسة الى تكاليف او ظروف عودة اللاجئين الى اراضي 1948، بل يقتصر التحليل على التعامل مع العائدين الى أراضي الدولة الفلسطينية.

يجدر الانتباه هنا إلى ملاحظتين هامتين: أولاً: على الرغم من أن التمرين يفترض أن كافة اللاجئين سيعودون إلى الضفة وليس إلى القطاع، إلا أن تصميم التمرين يعني أن مستوى الحياة في غزة سيتأثر بشكل غير مباشر من هذه العودة نظراً لأن النموذج يسعى إلى مقارنة مستوى الاستهلاك (والاستثمار) في غزة مع مستواه في الضفة. ثانياً، ونظراً لأن نحو 70% من القاطنين في غزة هم لاجئون فقراء أصلاً، فإن هدف مقارنة مستويات الحياة بين الضفة والقطاع تعني عملياً توجيه جل الاهتمام إلى محاربة الفقر وإعادة إعمار المخيمات كمراكز حضرية منتعشة.

يعرض الجدول التالي النتائج الأساسية للدراسة: الكلفة الإجمالية المقدرة لتحقيق السيناريو الأساسي (في الضفة الغربية)، وللسيناريوهات المختلفة لاستيعاب العائدين (في الضفة أيضاً)، وأخيراً لكلفة تحقيق تقاربية مستوى الحياة في قطاع غزة لمثيله في الضفة. يفترض التمرين أن المسارات الثلاثة سوف تتحقق على امتداد 20 سنة، والمبالغ المذكورة هي بالقيمة الحالية في السنة الأولى.

ليس الهدف من هذا التمرين التوصل إلى أرقام دقيقة، هذا على افتراض أن مثل هذا الأمر ممكن أصلاً. الهدف بالاحرى هو إعطاء فكرة عامة وتقريبية عن مستوى الجهد المطلوب وعن التوزيع النسبي لتكاليف الأهداف المختلفة. على سبيل المثال، إن كلفة هدف تحقيق التقاربية في مستوى الحياة بين غزة والضفة تبلغ 24 مليار دولار (في سيناريو عودة مليون شخص خلال عشرة سنوات)، وهي تزيد بمقدار 70% عن كلفة السيناريو الأساسي وكلفة استيعاب العائدين (في الضفة الغربية) معاً، أو نحو ثلثي الكلفة الإجمالية لتحقيق الأهداف الثلاثة معاً (نحو 40 مليار دولار)⁸.

⁸ على سبيل المقارنة نذكر أن الحكومة الفيدرالية الألمانية أنفقت نحو 350 مليار مارك في ألمانيا الشرقية خلال السنوات الثلاث أثر التوحيد الاقتصادي والنقدي في 1990 بين الألمانين. وعقب ذلك التاريخ كان الإنفاق يسير على معدل سنوي يساوي 150 مليار مارك، بحيث أن إجمالي ما تم إنفاقه من القطاعين العام والخاص تراوح بين 750 و 850 مليار مارك في السنوات الخمس الأولى. أي كان هناك حقن خارجي يعادل 50 ألف مارك لكل مواطن في ألمانيا الشرقية.

www.germanculture.com.ua /library/facts/bl_reunification_aftermath.htm

جدول (1): تدفق رأس المال اللازم لتحقيق السيناريو الأساسي واستيعاب العائدين
وتحقيق تقاربية في مستوى الحياة بين الضفة وغزة
(بالقيمة الحالية في السنة 1، مليون دولار)

سيناريوهات العودة	1. السيناريو الأساسي	2. استيعاب العائدين	3. تقاربية غزة	المجموع
نصف مليون - 2 سنة	8,017	5,337	27,222	40,576
نصف مليون - 5 سنة	8,017	4,350	25,694	38,061
مليون - 5 سنة	8,017	9,321	25,059	42,397
مليون - 10 سنة	8,017	6,523	24,381	38,921

Arnon & Kanafani (2004)

واضح إذن أن رؤوس الأموال الإضافية اللازمة لتحقيق تقاربية اقتصادية بين الضفة والقطاع كبيرة (قارن رقم 40 مليار مع الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين الذي لم يزد على 4.3 مليار دولار في العام 2004). الأمر الأسوأ هو أن حسابات التميرين السابق تفترض وجود تدفق عمالة فلسطينية عالية إلى السوق الإسرائيلية (نحو 28% من قوة العمل). عند افتراض معدل تشغيل لعمال الضفة والقطاع في إسرائيل أقل (نحو 18%) فقط فإن كلفة تحقيق السيناريو الأساسي ترتفع بمقدار 120%، بينما تزداد كلفة استيعاب العائدين (السيناريو الأخير) بمقدار الضعف. ولكن، من المهم التأكيد على أن الحسابات التقريبية السابقة مستخلصة من نموذج يفترض أن اقتصاد الضفة وغزة لن يطرأ عليه تغيرات هيكلية جذرية، وأن البنية الاقتصادية السائدة في الماضي سوف تستمر مدعومة بتسارع كمي في الاستهلاك والاستثمار والإسكان. ولا شك أن تبديلاً جذرياً في السياسة الاقتصادية وتبني إستراتيجية تكامل بين الاقتصاديين في الضفة وغزة ستؤدي إلى تبدلات هيكلية في الاقتصاديين قد تسرع من عملية التقارب بينهما وتقلص من التكاليف الخارجية اللازمة.

3- التكامل الاقتصادي بين الضفة الغربية وغزة

تهدف هذه الفقرة إلى تعريف وتحليل المكاسب التي يمكن تحقيقها من التكامل الاقتصادي بين الضفة الغربية وغزة. لا شك أنه ليس هناك أمة من الأمم تمتعت بترف أن تختار بحرية أية مقاطعة ترغب في ضمها وأية مقاطعة ترغب في استثنائها من وطنها بهدف تعظيم الرفاه العام. إن الحدود التي تفصل بين الدول يتم دائماً رسمها والاتفاق عليها على أسس سياسية وليس على أرضية المكاسب والخسائر الاقتصادية. وفلسطين لن تكون استثناءً. بكلمات أخرى، إن ضم الضفة وغزة في دولة واحدة لا يقوم، ولا يمكن أن يبرر فقط، على أسس الربح والخسارة الاقتصادية. بمعنى أنه يجب التغاضي عن الوحدة إذا لم تكن نافعة مادياً لطرف من الأطراف. ولكن، وعلى الرغم من أن إقحام غزة والضفة في كينونة واحدة هو قرار سياسي ووطني في المحل الأول، إلا أن الورقة الحالية تحتاج بأن تكامل الجناحين يمكن أن يجلب مكاسب اقتصادية جمّة، ويمكن أن يعزز من فرص تحقيق الدولة الفلسطينية لشروط الاستدامة والتطور المضطرد.

سوف أقسم عوامل التكاملية المبدئية بين الضفة والقطاع وأتناولها تحت ثلاثة عناوين: الضفة الغربية، كمنطقة غير مشاطئة (Land-Lucked) وارتباطها مع غزة الساحلية، وفورات النطاق (Economies of Scale) وأخيراً تكامل القاعدة والنشاطات الاقتصادية.

3-1 الضفة الغربية والوصول إلى البحر

سينتج اندماج الضفة مع القطاع فرصة فك عزلة الضفة كمنطقة جغرافية غير مشاطئة. هناك دراسات معمقة وغزيرة حول الآثار السياسية والاقتصادية السلبية التي تعاني منها الدول غير المشاطئة في العالم. ومن المعلوم أن هيئة الأمم المتحدة تضع هذه الدول في خانة منفصلة اعترافاً منها بالمثالب التي تفرضها الجغرافيا عليها. ويحق لهذه الدول الحصول على معاملة تفضيلية في الاتفاقات الدولية وعلى امتيازات أكبر في برامج المساعدات والتسهيلات.

والدول غير المشاطئة غالباً ما تكون فقيرة، إذ من بين الـ 30 دولة غير مشاطئة ذات الدخل المتوسط والمتدني في العالم هناك 20 دولة منها فقيرة. لا بل إن 9 من بين الدول العشرين الأكثر فقراً في العالم هي دول غير مشاطئة (Mackellar et. al., 2000, p 6). وتلخص دراسة للبنك الدولي الصفات السلبية التي تعاني منها الدول غير المشاطئة مقارنة بالمشاطئة بالتالي: إنها تتاجر بنسبة أقل (30% أقل بالمتوسط) وأنها تشهد نمواً أقل (1.5 نقطة نمو أقل بالمتوسط) وأنها تظل لمدة أطول تحت إشراف ودعم صندوق النقد الدولي (World Bank 2008 a p. 5).

وتسجل الدول غير المشاطئة أداءً أكثر سوءاً من الدول المشاطئة في كافة عناصر مؤشر التنمية البشرية (HDI). إذ أن متوسط الناتج القومي الإجمالي للفرد فيها أقل بنسبة 57% من الدول المشاطئة، ومتوسط طول فترة الحياة المتوقعة أقل بمقدار 3.5 سنة، ومؤشر التعليم أقل أيضاً. ولقد تبين أن قيمة مؤشر التنمية البشرية ينخفض كلما تم الانتقال على امتداد الطرق من السواحل إلى المناطق والدول الداخلية (Faye et. al., 2003 p.3).

وتوصلت إحدى الدراسات التي طبقت على 78 دولة غير استوائية أن افتقاد البحر يؤدي إلى تقليص الدخل السنوي لكل فرد بمقدار 5,190 دولار (Gallup et. al., 1998). (P. 8).

وجهت أدبيات "الجغرافيا الاقتصادية" جهوداً مركزة لتحديد الأسباب وراء سلبيات اللامشاطئة. واستخلصت الدراسات المعمقة أن انخفاض مستوى التجارة الخارجية في الدول غير المشاطئة يحول دون تطور المزايا المقارنة بشكل كاف ويحبس البلد في حلقة توازن متدني. أيضاً إن تقليص التعرض للمنافسة الخارجية يحول دون نمو وتطور القدرات الاستثنائية الريادية. وركزت دراسات أخرى على الدور السلبي للاعتماد على طرق التجارة والترانزيت في الدول المجاورة، وهي اعتمادية تتأثر بالظروف السياسية وعلاقات الجوار والبنى التحتية والقدرات الإدارية. علماً أن أهم العوامل التي ركزت عليها الأدبيات لتفسير الأداء الاقتصادي القاصر للدول غير المشاطئة كان تكاليف النقل: " اللامشاطئة عامل ينعكس بشكل مستديم في رفع أسعار

الواردات وتقليص أسعار الصادرات بالنسبة للدول المعنية" (Radelet & Sachs, 1998). ولقد قدر هذا الكاتبان بأن تكاليف النقل في الدول اللامشاطئة تزيد بمقدار 50% عن مثلها في الدول ذات المنافذ البحرية. وقد مصدر آخر (Carcamo – Diaz, 2004, p. 12) أن تكاليف النقل البري تزيد بمقدار 7.3 ضعف عن تكاليف النقل البحري. ومن العوامل التي تؤثر على تكاليف النقل عامل "عدم الموثوقية" في الدول اللامشاطئة، إذ أن هذه التكاليف لا تتأثر فقط بالهزات والانحرافات التي تحدث في الدول غير المشاطئة ذاتها ولكن أيضاً باحتمال الهزات والتحويلات في دول الترانزيت أيضاً.

ولقد أدت النزعات الحالية المتمثلة بتجزئة الشركات الدولية الكبيرة لمسارات الإنتاج وتوزيعها على دول ومناطق مختلفة إلى إعطاء تكاليف النقل أهمية أكبر. وهذا يعني أن تكاليف النقل باتت تلعب دوراً مركزياً في توجيه الاستثمارات الأجنبية وخصوصاً استثمارات سلاسل الإنتاج الدولية. وتجد الدول غير المشاطئة نفسها في موقع لا تحسد عليه لجهة جذب رؤوس الأموال الأجنبية نظراً لأن سلاسل الإنتاج الدولية تعتمد على استيراد المواد نصف المصنعة ثم إعادة تصديرها بعد إجراء عمليات تحويل وتصنيع، جزئية أو كاملة عليها.

واضح أن المقارنة بين غزة والضفة حالياً لا تدعم كافة الحجج النظرية والتطبيقية التي عرضناها أعلاه، خصوصاً لجهة النمو والرخاء الأعلى في المناطق المشاطئة (غزة) مقارنة بالمناطق المحصورة غير المشاطئة (ال الضفة). ولكن هذا الحال هو على الأرجح نتيجة التشوّهات السياسية والاقتصادية التي عانى منها القطاع خلال العقود الماضية وليس نتاج عوامل بنيوية تجعل الضفة والقطاع حالات استثنائية تخالف القواعد العامة المستخلصة من التجارب الدولية. إن التباين الراهن في مستوى تطور الضفة والقطاع يعكس مدى قسوة الظروف الاستثنائية التي فرضت على القطاع والتي حالت، من بين مجموعة الانعكاسات السلبية، بينه وبين أن يستفيد من مزية المشاطئة.

هناك وجهة نظر تقول أن الضفة ليست بحاجة إلى غزة لتصدير واستيراد بضائعها عبر البحر، إذ من الأفضل لها استخدام الموانئ الإسرائيلية، مثل ميناء أسدود/ بتجهيزاته

الحديثة وطاقته الفائضة. ولقد توصل تقرير تقني إلى أن الشحن عبر ميناء أسدود يكلف حوالي 7 دولارات للطن الواحد، وهو مبلغ أقل بمقدار 50% عن كلفة الشحن المقدرة عبر ميناء غزة (Ben Shahar et al., 1989, 9. 141). واستنتج التقرير أن ربط الضفة بالبحر المتوسط عبر غزة وتشييد ميناء في قطاع غزة ليس له سوى مبررات غير اقتصادية. ولكن آرنون وآخرون (Arnon et al., 2004 b) قدموا وجهة نظر معاكسة وحاججوا بقوة لصالح ضرورة وجود ميناء فلسطيني ولصالح توفير "السيادة الاقتصادية" على الموارد والمنشآت الحيوية للدولة. وأكد هؤلاء على أن هذا يدخل في صلب النظرية الاقتصادية الحديثة عبر مفهوم "العقود غير التامة" (Incomplete Contracts): إن فرص الاستفادة التجارية من منشآت حيوية خارج السيادة الوطنية للدولة مرهون بتوفر بدائل لها تقع ضمن سيادتها الاقتصادية.

3-2 الوفورات الاقتصادية واتساع السوق

يطلق الاقتصاديون على ظاهرة انخفاض تكاليف إنتاج الوحدة أو زيادة فعالية الإنتاج بشكل عام، التي تترافق مع زيادة كمية الإنتاج الكلية أسم "وفورات النطاق" (Economies of Scale): مقدار انخفاض كلفة الإنتاج المتوسطة لكل وحدة من المنتجات عند زيادة كمية الإنتاج (Arthur, 1996).⁹

تقسم وفورات النطاق إلى نوعين: ستاتيكية وديناميكية. الأولى تتمثل بارتفاع مستوى الإنتاجية في المنشأة عند توسيع الإنتاج، في حين تؤدي الديناميكية إلى رفع معدل نمو الإنتاجية ذاتها (Junius, 1997). كذلك يمكن التمييز بين نوعين من وفورات النطاق،

⁹ يختلف مفهوم وفورات النطاق عن مفهوم "عوائد النطاق" (returns to scale)، فالأخير يتحدد بالعلاقة الوظيفية بين كافة المدخلات في العملية الإنتاجية وبين المخرجات: النسبة المئوية التي يزداد فيها الإنتاج عندما تزداد كافة المدخلات بنسبة معطاة. إذا أدى ازدياد كافة المدخلات بنسبة ب % إلى زيادة في المخرجات أكبر من ب، فإن مسار الإنتاج هذا يطلق عليه صفة "عوائد نطاق متزايدة". لا تترافق عوائد النطاق المتزايدة وفورات النطاق بالضرورة معاً، أي يمكن أن توجد واحدة منهما دون الأخرى، إلا تحت شروط توفر المنافسة التامة في الأسواق.

داخلية يتم تحقيقها داخل منشأة واحدة وخارجية. تعزى وفورات النطاق الخارجية على المكاسب التي تتحقق للمنشآت نتيجة تجمعها معاً قرب بعضها البعض، وهو ما يطلق عليه أيضاً اسم "وفورات التجمع" (Agglomeration Economies). سوف أتناول هنا وفورات النطاق الداخلية تاركاً وفورات التجمع إلى فقرة لاحقة تعالج الاقتصاد المكاني (Spatial Economics).

تتولد وفورات النطاق الداخلية، أي انخفاض الكلفة المتوسطة لإنتاج وحدة واحدة عند زيادة كمية الإنتاج، من عدة مصادر يمكن تصنيفها تحت عدة عناوين: جانب *المشتريات*، حيث تتيح إمكانية شراء كميات أكبر من المدخلات فرصة تخفيض أسعار الشراء. جانب *الإدارة*، حيث يتيح زيادة الإنتاج فرصة زيادة تخصص المدراء وزيادة كفاءتهم وفعاليتهم في الإدارة. جانب *التمويل*، حيث تتوفر فرص أفضل للمؤسسات الكبيرة للحصول على قروض أكبر من المصارف وبشروط تمويل أسهل. جانب *التسويق*، حيث يمكن توزيع الكلف الثابتة للتسويق على كمية منتجات أكبر فضلاً عن توفير في كلف الدعاية. وأخيراً جانب *التقانة* حيث يتيح الإنتاج الأوسع فرص تطبيق تقنيات إنتاج حديثة أكثر فعالية وربحية (Silvestre 1978).

تم إجراء أبحاث لتكميم وقياس وفورات النطاق الداخلية (Smith, 1955). ولقد توصلت واحدة من أشمل الدراسات التجريبية إلى أن الوفورات مهمة وذات قيم عالية في المجالات الصناعية مثل صناعة السيارات والمحركات والكيميائيات وصناعة المعدات (instruments) والمواد الصيدلانية والورق، ومتهاودة في صناعات المطاط والبلاستيك والمعدات المعدنية، ولكنها ضئيلة نسبياً في صناعات الجلود والأحذية والملابس. ووجدت الدراسة أن الوفورات الداخلية بارزة في مجال التسويق والتوزيع بالعلاقة مع الصناعات الغذائية والمشروبات (عرض واسع للدراسة متوفر في Junius, 1997). ولقد توصلت دراسة قام بها البنك الدولي مؤخراً إلى نتائج مشابهة أيضاً (World Bank, 2009). ومن ناحية أخرى وثقت دراسات أخرى وجود وفورات نطاق مهمة في مجال الخدمات العامة. ويتوجب التأكيد هنا، كما فعل (Junius 1997) "إن هذه

التقديرات لا تعبر عن علاقات تقنية ثابتة أو قوانين موحدة، ذلك لأن الحد الأدنى الفعال لحجم المنشآت يتبدل عبر الزمن وهو يتباين من دولة إلى أخرى" ص 22.

الفكرة التي أرمي إلى إيصالها هنا هي التالي: إن كلاً من الضفة الغربية وقطاع غزة هي كيانات اقتصادية صغيرة، وأن ضمهما معاً أمر محبذ من جانب اقتصادي لأنه يخلق سوقاً ذو قدرة استيعابية معقولة للسلع والخدمات وعوامل الإنتاج تسمح بحصد مزايا وفورات النطاق. وليس من السهل بالطبع وضع رقم دقيق للمكاسب التي يمكن تحقيقها من مضاعفة حجم السوق المحلية، وهو ما سيحدث عند ضم سوقي الضفة الغربية والقطاع معاً. إن سوق الضفة والقطاع كل على إنفراد صغير إلى درجة تحول دونها ودون الاستفادة من فرص وفورات الإنتاج الواسع نسبياً.

ومن الضروري بمكان أن لا تفهم الدعوة إلى تكامل الضفة والقطاع على أنها دعوة لانغلاق هاتين البقعتين الجغرافيتين على بعضهما البعض حال اندماجهما معاً. إن المستقبل الاقتصادي للدولة الفلسطينية، كما سوف أحاجج لاحقاً، لا يمكن أن يكون مزدهراً إلا بالانفتاح على السوق العالمية والإقليمية، وإلا بتبني إستراتيجية عمادها التنافسية العالية والتخصص المميز المنتقى بعناية والقائم على التصدير. إن تكامل الضفة مع غزة ليس دعوة للانغلاق ولكنها دعوة لتوفير الظروف المحيية التي تسمح للاقتصاد الفلسطيني بالانفتاح على الأسواق الخارجية وتحقيق أفضل المكاسب التجارية من هذا الانفتاح.

من ناحية أخرى، وكما تمت الإشارة سابقاً، إن تكامل الضفة والقطاع يبدو شرطاً ضرورياً لجذب الاستثمارات الأجنبية. ولا يخفى أن كمية الاستثمارات الأجنبية سيكون لها على الأرجح دور حاسم في تقرير المصير الاقتصادي للدولة الناشئة. وسيعطي تكامل واندماج الضفة مع غزة اشارات مهمة وذات دلالة حول ديمومة الحل السياسي في المنطقة، وهذه الإشارات مهمة لتشجيع تدفق رؤوس الأموال وعودة الكوادر الكفؤة وعالية التأهيل للمساهمة في بناء الاقتصاد الجديد. ويمكن للدلالات التي سيولدها توحيد جزأين بالعلاقة مع الديمومة السياسية للحل أن تؤثر إيجابياً على حسن نوايا ودعم الدول

المجاورة والدول البعيدة وتشجعها على تقديم تسهيلات تجارية ودعم أكثر كرمًا تجاه الدولة الفلسطينية.

3-3 تباين قاعدة الموارد والمنافذ الجغرافية

هناك تباين ملحوظ في الطبيعة الطبوغرافية بين الضفة والقطاع، كذلك تباين في التوزيع السكاني لجهة ارتفاع الكثافة السكانية وارتفاع نسبة السكان المدينين (مقارنة بالريفين) في القطاع. أيضاً هناك تباين في نمط الإنتاج الزراعي لجهة اعتماد الضفة على الزراعة البعلية حصراً تقريباً مقارنة بالزراعة المروية في القطاع.

سينتج اندماج الضفة والقطاع فرصاً ثمينة لاستغلال خلاق لهذا التباين في قاعدة الموارد. كما أن الاختلاف في مستوى التطور يتيح فرصاً لنقل الخبرات ولإستغلال الفرص الكامنة. أي أن التباين يمكن أن يكون ميزة لتتويج النشاطات وتبادل الخبرات. إن مشاريع الإسكان الواسعة والضرورية، خصوصاً في قطاع غزة، لإعادة تأهيل المخيمات، يمكن أن تشكل مدرسة بالغة الأهمية لتدريب قوة العمل وتأهيل الشركات وتوفير الفرص لازدهار القدرات الاستحدثية في الأراضي الفلسطينية عموماً (Castro & Jensen-Butler, 2004).

كما أن استقرار الظروف سيؤدي إلى إعادة فتح الممر البري التاريخي بين آسيا وإفريقيا عبر قطاع غزة. إذ أن غزة كانت تاريخياً بوابة آسيا من إفريقيا، ولا شك أن هذا الممر يحتوي على فرص تجارية وسياحية كامنة كبيرة تكمل من، وتدعم، الفرص التجارية والسياحية للضفة الغربية.

3-4 التكامل بين الضفة والقطاع على أساس المزايا المقارنة الراهنة

ينص مبدأ "المزايا المقارنة" (Comparative Advantages) في الاقتصاد على أن الأفراد أو الشركات أو الدول يجب أن تتخصص في إنتاج السلع والخدمات التي يمكن

أن تنتجها بكلفة نسبية أقل من الكلفة التي يتكبدها الآخرون لإنتاجها. وينص المبدأ أيضاً على أن تخصص كل طرف بإنتاج السلع والخدمات التي يمتلك مزايا مقارنة فيها، وقيام الجهات المختلفة بالتبادل والتجارة بين بعضهما البعض يؤدي، تحت شروط معينة، إلى زيادة الرفاه العام لكل الأطراف. أي أن التخصص والتجارة تؤدي إلى زيادة الرفاه بأكثر من الظرف الذي يقوم فيه كل طرف على حدة بإنتاج مختلف السلع.

والمزايا المقارنة لمنطقة جغرافية ما يمكن أن تكون مؤسسة على توفر موارد أولية معينة (بما فيها ظروف مناخية خاصة) أو على موقع جغرافي مميز أو تقاليد إنتاج خاصة أو سبق تاريخي أو مصادفات تاريخية أو قدرات عالية لرأس المال البشري... إلخ.

ومن المغربي هنا أن نقترح أن التكامل بين الضفة وغزة يمكن أن يقوم على أساس المزايا المقارنة لكل منهما، وأن بذور هذه المزايا تتعكس في نمط الإنتاج والتجارة السائدة الآن في كل من الضفة والقطاع.

إن مراجعة سريعة لأنماط الإنتاج الراهنة في كل من الضفة والقطاع وهياكل التجارة الخارجية والتجارة بين المنطقتين (أنظر الأشكال البيانية في الملحق) تمكن من استخلاص الملاحظات التالية:

1. إن نسبة التصدير إلى الناتج المحلي الإجمالي في الضفة والقطاع ضئيلة للغاية: 12% في العام 2004، في حين تبلغ النسبة في مجموعة البلدان الأفقر من دول الدخل المتوسط التي تنتمي لها فلسطين نحو 23%.
2. إن التجارة بين الضفة والقطاع محدودة للغاية أيضاً وتقتصر على سلع زراعية/غذائية أولية ومتشابهة في الاتجاهين.
3. إنه يصعب استخلاص السلع والبضائع التي تمتلك الضفة والقطاع مزايا مقارنة فيها على ضوء نمط الإنتاج والتصدير الراهن.

إن نمط الإنتاج الراهن والتصدير (اذن التنافسية الضمنية) في الضفة والقطاع، يقوم على أساس الموارد المتوفرة محلياً (Factor Based): المواد الغذائية، الصابون، الحجر، وتصدير العمل. ومن المتفق عليه في الأبحاث الاقتصادية أن أفق المزايا المقارنة والتنافسية القائمة على توفر الموارد (على ما جادت به الطبيعة) هو أضيق بكثير وأقل وعداً من التنافسية القائمة على الابتكار والتميز وكفاءة البشر. ولن تستطيع المناطق الفلسطينية أن تؤسس وتحافظ على تنافسياتها الإقليمية على أساس توفر الموارد الخام والأسعار الأدنى. ربما كان هذا ممكناً بظل التكامل مع الاقتصاد الإسرائيلي، حيث تمتلك الضفة والقطاع مزايا تنافسية سعريه واضحة خصوصاً لجهة كلفة العمل. ولكن العمل في فلسطين أعلى كلفة مما هو عليه في الأسواق الأخرى المجاورة، والموارد الطبيعية الخام غير متوفرة بغزارة، وعدد من الموارد الضرورية للتوسع في الزراعة والصناعة (مثل الماء والأرض والطاقة) محدودة للغاية وباهظ الكلفة. هذه القيود تفسر سبب تدهور التجارة الإقليمية للضفة والقطاع معاً والتجارة بين الضفة والقطاع بشكل خاص. ولقد جاءت الاجراءات الاسرائيلية لتعزز من الأثر الكابح لهذه القيود. بكلمات أخرى، إن نمط الإنتاج والتجارة الحاليين لكل من الضفة والقطاع لا يمكن الاعتماد عليهما كمؤشرات لمزايا مقارنة حقيقية وذات ديمومة. إن تنافسية الضفة والقطاع ليست في المتناول طالما كانت مؤسسة على مزايا وفرة الموارد وانخفاض الأسعار (UNCTAD 1998, P. 48). إن تحقيق التنافسية يستوجب قطيعة مع النزعات السابقة ويتطلب تأسيساً لتنافسية مع نوع جديد، تنافسية ومزايا مقارنة تقوم على تفوق إنتاجية العمل وعلى الفوائد الكامنة في اقتصاد المعرفة. لا شك أن القيود الإسرائيلية والظروف السياسية الاستثنائية التي مرت بها الضفة والقطاع أثرت على أنماط الإنتاج وعلى تقليص التجارة البينية. ولكن، وهذا ما أسعى إلى إيصاله، حتى عند افتراض اختفاء تلك القيود فإن أفق أن تحقق الضفة والقطاع مزايا مقارنة على أساس وفرة الموارد سيظل محدوداً للغاية¹⁰.

¹⁰ تؤسس الدول تنافسياتها في السوق العالمية على أرضيات مختلفة. هناك أولاً التنافسية على أساس وفرة الموارد (Factor Based) وغالباً ما تكون الموارد التي توفرها الطبيعة لدولة ما. هناك أيضاً تنافسية على أرضية التفوق في الفعالية (Efficiency Driven)، وهي تنافسية تقوم على مميزات نطاق الإنتاج الواسع. أخيراً هنا التنافسية على أرضية الإبداعات (Innovation Driven)، حيث يتم تأسيس التفوق والتنافسية على التقانة العالية والابتكارات المستمرة.

غالباً ما يتم قياس المزايا المقارنة لدولة ما باستخدام مؤشر "المزايا المقارنة الضمنية (Revealed Comparative Advantages, RCA). ويأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية:

$$RCA_{po} = \frac{X_{po} / M_o}{X_p / M}$$

لنفرض أننا نقيس تنافسية صادرات زيت الزيتون (o) من فلسطين (P) إلى الاتحاد الأوروبي.

RCA_{po} هي إذن المزايا المقارنة الضمنية لفلسطين في تصدير زيت الزيتون إلى الاتحاد الأوروبي

X_{po} كمية صادرات فلسطين من زيت الزيتون إلى أوروبا.

M_o إجمالي مستوردات أوروبا من كافة المصادر من زيت الزيتون.

X_p إجمالي صادرات فلسطين إلى الاتحاد الأوروبي من كافة السلع.

M إجمالي مستوردات أوروبا من كافة المصادر

تعبّر صورة المؤشر عن حصة فلسطين من إجمالي مستوردات أوروبا من زيت الزيتون، في حين يعبر المخرج عن حصة فلسطين من إجمالي مستوردات أوروبا من كافة السلع.

إذا كان مؤشر المزايا المقارنة الضمنية RCA أكبر من الواحد، فهذا يعني أن فلسطين لها قوة تنافسية أعلى من الدول الأخرى في تصدير زيت الزيتون إلى أوروبا، والعكس بالعكس إذا كان المؤشر أقل من الواحد. وكلما ارتفعت قيمة المؤشر كلما كانت التنافسية أعلى.

قام البروفوسور عاطف قبرصي بتطبيق الصيغة السابقة على أرقام التجارة الفلسطينية (الضفة والقطاع) لتحديد مدى تنافسية السلع الفلسطينية في السوق الدولية (Kubursi, 2010). وتم تطبيق التمرين على أرقام العامين 1998 و 2008 ودراسة تنافسية 260 سلعة فلسطينية في ستة أسواق: السوق العالمية، السوق العربية، سوق الاتحاد

الأوروبي، الناقتا، اليابان والصين. ولقد توصل الباحث إلى الأرقام المعروضة في الجدول (2):

جدول (2): تنافسية البضائع الفلسطينية في الأسواق الدولية

2008		1998		
%	RCA>1	%	RCA>1	
23.8	62	21.5	56	العالم
13.8	36	13.5	35	السوق العربية
4.6	12	5.0	13	السوق الأوروبية
3.5	9	1.5	4	الناقتا
1.5	4	0	0	اليابان
0.4	1	0	0	الصين

Kubursi 2010

مؤشر "المزايا المقارنة الضمنية RCA"، كما كل المقاييس الكمية، ليس دقيقاً تماماً ولا يعكس كافة أبعاد التنافسية. والأمر يصدق بشكل خاص على الضفة والقطاع حيث هناك قيود صارمة على وصول بضائعها إلى الأسواق الدولية بسبب إجراءات سلطات الاحتلال الإسرائيلي. ولكن وعلى الرغم من ذلك فإن التمرين توصل إلى نتائج مهمة لها تضمينات لا يجب التهوين منها.

أولاً، أنه من بين 260 سلعة تمت دراستها ليس هناك سوى 36 سلعة يتم تصديرها من الضفة والقطاع إلى الأسواق العربية تمتلك مزايا مقارنة ضمنية أكبر من الواحد. العدد لا يزيد على 12 سلعة في أسواق أوروبا. وكما ذكرنا سابقاً فإن المزايا المقارنة تكون أكبر كلما ارتفعت قيمة المؤشر عن الواحد. وإذا بحثنا عن السلع الفلسطينية التي تزيد قيمة مؤشر المزايا المقارنة الضمنية فيها عن 20 مثلاً في الأسواق العربية. لوجدنا أنها لا تزيد على 5 سلع فقط (أنظر الجدول رقم 3).

ثانياً، حصل بعض التبدل في السلع المصدرة من فلسطين ذات "المزايا المقارنة الضمنية" العالية في الأسواق العربية بين 1998 و2008. إذ على الرغم من أن السلع الغذائية كانت مسيطرة في التاريخين إلا أن بعض المنتجات المصنعة في قائمة 1998 اختفت في 2008 وحل مكانها سلع منتجات أولية مثل الفاكهة والخضروات.

جدول (3): سلع مصدرة من الضفة والقطاع الى الأسواق العربية ذات مزايا مقارنة ضمنية (RCA) عالية نسبياً

السلعة	مزايا مقارنة ضمنية RCA
لحوم واحشاء الذبائح	387.8
فاكهة، فاكهة مجففة ومستحضرات فاكهة	42.5
أدوية	26.3
عصائر	24.0
دهون نباتية مثبتة	20.8
حليب ومنتجات ألبان (باستثناء الزبدة والجبن)	16.4
دهون أو زيوت حيوانية ونباتية	15.5
صابون	13.6
حجر	12.0

Kubrusi 2010

ثالثاً، أظهر التحليل أن الصادرات الفلسطينية التي تتمتع ببعض التنافسية قليلة، وأنها بغالبيتها، إن لم يكن جميعها، سلع أولية دون محتوى تكنولوجي حتى متوسط، فضلاً عن أنها ضئيلة كميّاً وقيماً وتعاني من تماوجات حادة.

مؤشر آخر مهم حول آفاق التجارة يدعى مؤشر التناظر *Concordance Index*. يقاس هذا المؤشر التناظر بين ما تصدره فلسطين وما يستورده شركائها التجاريين. ولقد استنتج قبرصي أن هذا التناظر ضئيل جداً بين صادرات فلسطين ومستوردات الدول العربية المجاورة (10-14%) وكذلك بين فلسطين والاتحاد الأوروبي (4-5%). وهذه الأرقام أقل بشكل ملحوظ من أرقام دولة جارة مثل الأردن، حيث بلغت قيمة المؤشر فيها بالنسبة للدول العربية والاتحاد الأوروبي 30% و23% على التوالي في 2008. (Kubrusi, 2010, p. 17).

دراسة أخرى مهمة توصلت إلى نتائج تصب في ذات الاتجاه: إن النمو الاقتصادي في الضفة والقطاع خلال 1968-2000 كان مؤسساً على مراكمة عوامل إنتاج (Factor Accumulation) في حين ان دور زيادة الانتاجية وانتاجية العوامل الكلية (TFP) كان محدوداً للغاية في دفع عجلة النمو (Dessus, 2004).

واضح ان أن التكامل بين الضفة والقطاع، أو وضع أسس اقتصاد تصديري متطور، لا يمكنه الاعتماد على، أو حتى البناء على، نمط التخصص الإنتاجي والتجاري الراهن. لا مفر من الانفلات من التخصص القائم على الوفرة النسبية للموارد حتى يتمكن الاقتصاد الفلسطيني من تحقيق درجة مقبولة من التنافسية تتيح له فرص التطور المستديم من جهة والتكامل معاً في نظام إنتاجي متماسك.

إن الدعوة لاستبدال أسس التخصص في الإنتاج والتجارة ليست بالأمر الجديد أو اللامسؤول، ذلك لأن نظريات التجارة الدولية الحديثة تشكك جدياً بدعاوي الاقتصاد الكلاسيكي بأن التخصص يجب أن يقوم على أساس الموارد الطبيعية المعطاة والمتاحة (المناخ، السكان، الأرض، الماء... إلخ). النظريات المعاصرة تؤكد على أن المزايا التنافسية، اذن الرفاه الوطني، هي مزايا يجب ويمكن أن تخلق خلقاً، وهي ليست مزايا موروثية من الطبيعة ذاتها، فالعمل لا يظل رخيصاً دائماً والموارد لا يبد وأن تستنزف (أنظر Porter, 1990, P. 73).¹¹

وعلى ضوء هذا الفهم جرى تطوير نظرية "التجارة الحديثة" من قبل مجموعة على رأسها بول كروجمان الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد في العام 2009

¹¹ هناك فرص للاستفادة من الوفرة النسبية للعمل في فلسطين والتخصص في نشاطات العمالة المكثفة (وربما أيضاً في النشاطات الملوثة للبيئة) على أرضية تدني الأجور. ولكن ما لم يتم اعتماد هذه كسياسات قصيرة الأمد فحسب فإنها تعني أن يبقى الاقتصاد الفلسطيني على هامش الاقتصاد الإسرائيلي. وهذه الفرص مهددة باستمرار بالمنافسة القوية من الدول المجاورة كما أثبتت التجربة خلال السنوات الماضية. هذا فضلاً عن أن مثل هذه الإستراتيجية تخلق تباعداً اقتصادياً أكبر بين الضفة والقطاع إذ أنها تؤدي إلى زيادة اعتمادية كل منهما على إسرائيل (نظام المركز والأطراف spoke & hub حيث إسرائيل في المركز) على حساب تكاملهما معاً.

(Krogman, 1979). وتقترح هذه النظرية، على العكس من ادعاء الكلاسيكيين، بأن ما يحدد المزايا المقارنة هو عوائد النطاق المتزايدة التي تتأثر بدورها بالموقع الجغرافي، والأسبقية، والتخصص بنوعيات إنتاج متميزة وهو ما يرتبط بدوره بالتعليم وقدرات رأس المال البشري. ولقد أكد كروجمان وغيره منذ السبعينات أن وفورات النطاق والمنافسة غير التامة يمكن أن تؤدي إلى خلق تجارة بين الدول حتى إذا ما كانت المزايا المقارنة التقليدية غير موجودة. أي أن تنافسية الدول، كما يحتاج بورتر أيضاً، تعتمد على قدرة صناعاتها على الإبداع والتطور المستمر. وتقترح هذه النظريات أن الدول يجب أن تسعى بوعي لتطبيق سياسات تهدف إلى صناعة بضائع ذات قيمة عالية وذات نوعية مميزة. وتؤكد النظرية على مركزية تطوير الإنتاجية كبؤرة في الاستراتيجيات الوطنية. والمزايا التنافسية تتحقق عندما تتمكن دولة (أو منشأة) ما من تجميع وخلق المقومات التي تسمح لها بأن تتفوق على منافسيها. ومن بين هذه المكونات عناصر اقتصاد المعرفة واقتصاد المعلومات التي باتت تلعب دوراً رائداً في الاقتصاديات الحديثة.

3-5 التقاربية وحركة العمل

باتت تجربة توحيد الألمانيتين مرجعاً مهماً لمشاريع تحقيق التقاربية في مستويات الحياة اثر التوحيد السياسي بين أقاليم ذات مستويات تطور متباينة. وهناك الآن عدد من الدراسات التي تسعى إلى تقدير كلفة توحيد كوريا الشمالية مع الجنوبية مثلاً في حال تم تبني النهج الألماني.

هناك بشكل عام نهجان لسد الفجوة في مستويات الحياة اثر التوحيد. يتمثل الأول بقيام الحكومة بإعطاء مساعدات مباشرة وإجراء تحويلات دون مقابل وتنفيذ استثمارات عامة في الاجزاء الفقيرة من البلاد. النهج الثاني يتمثل في فتح المجال امام انتقال العمالة بشكل مكثف من المقاطعات الفقيرة إلى الغنية لمعادلة مستوى الأجور بينهما. الفرق بين النهجين يتمثل في كيفية توزيع العبء الاقتصادي للتوحيد بين السكان وعبر الفترات الزمنية.

يتفق الباحثون على أن التجربة الألمانية انحازت بشدة إلى الخيار الأول. وكان حافظها في ذلك الخشية من "غزو" عمال المانيا الشرقية للغرب وتدهور الأجور هناك بالتالي وتصاعد النقمة الشعبية ضد الحكومة.

قامت الحكومة أولاً بمعادلة المارك الشرقي مع المارك الغربي على أساس 1:1، علماً بأن السعر السوقي آنذاك كان 4.3 مارك شرقي لكل مارك غربي. وما لبثت نقابات العمال أن ضغطت بشدة لرفع أجور عمال المحافظات (Lander) الشرقية إلى مستوى الأجور في المقاطعات الغربية، على الرغم من التباين الحاد في إلتاحيات العمل. ولكن كل هذا لم يحل دون التدهور الاقتصادي في المحافظات الشرقية وازدياد البطالة إلى معدلات غير مسبوقه في الشرق والغرب على حد سواء.

بلغت التحويلات الصافية من الحكومة الفيدرالية إلى المحافظات الشرقية نحو 4% من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً. ولقد جرى تمويل هذا المبلغ الضخم عبر عجز الموازنة في البداية. ولكن عندما وصل العجز إلى خطوط حمراء قامت الحكومة برفع الضرائب وزيادة مدفوعات الضمان الاجتماعي بشكل حاد. ولقد شهدت المانيا عقب التوحيد أطول واسوأ أزمة اقتصادية عرفتها منذ الحرب العالمية الثانية. ولم يبدأ الاقتصاد بالتعافي واستعادة دوره كمحرك لاقتصاد الاتحاد الأوروبي إلا في أواخر 2010، أي بعد عقدين كاملين من الزمن على التوحيد. وتحتاج دراسة للاتحاد الأوروبي ان ارتفاع الضرائب، عبر اثرها السلبي على الاستثمارات (تقليص الأرباح) وعلى سوق العمل (زيادة الأجور)، كانت السبب وراء نحو ثلث فارق النمو بين المانيا وشركائها الأوروبيين خلال سنوات الأزمة (EU, 2002).

يعطي الجدول رقم 4 مقارنة سريعة بين المانيا من جهة وكوريا وفلسطين من جهة ثانية. ويوضح الجدول أنه في حين لم تتجاوز نسبة السكان الفقراء إلى الأغنياء (سكان المانيا الشرقية 16 مليون، إلى المانيا الغربية) 25% فإن نسبة سكان كوريا الشمالية (24 مليون) إلى الجنوبية تبلغ النصف. نسبة سكان غزة إلى الضفة هي أعلى قليلاً، 60%. الرقم الأهم من توزيع السكان يتعلق بفجوة الدخل. إذ في حين كان دخل الفرد في المانيا الشرقية يعادل ربع دخل الألماني الغربية، فإن دخل الكوري الشمالي

(\$960) لم يزد على 5% من دخل الفرد في كوريا الجنوبية في العام 2009. بالمقابل فإن فارق الدخل ضئيل نسبياً بين الضفة والقطاع (نحو 25% فقط) علماً بأن هذا يقيس الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الجارية وليس بمعادل القوة الشرائية (PPP) كما في أرقام ألمانيا وكوريا.

هناك اتفاقاً بين الاقتصاديين على أن كلفة توحيد ألمانيا كانت باهظة. ونظراً لأن التفاوت في مستوى الحياة بين الكوريتين أكبر بكثير مما كان بين الألمانيتين، فإن كلفة التوحيد ستكون أعلى بالتأكيد في حال تم اتباع ذات النهج. تضع الدراسة التي قام بها (Funke & Strulik, 2005) الكلفة الأولية لمعادلة مستوى الحياة في كوريا الشمالية مع مستواه في الجنوبية على أكثر من 1/2 إجمالي إيرادات الضرائب في الجنوب سنوياً. هذا طبعاً مبلغ كبير للغاية. ويكفي أن نشير للمقارنة أن التحويل الأولي من عوائد الضرائب في ألمانيا الغربية إلى المحافظات الشرقية بلغ 14% فقط (نفس المرجع). مبلغ كلفة التقاربية (والنمو) في فلسطين مأخوذ من الدراسة التي عرضت إليها سابقاً (أنظر الجدول 1 في الفقرة 2-2).

جدول (4): هوة الدخل وتكاليف تحقيق التقاربية

فلسطين: غزة / الضفة	كوريا: الشمالية / الجنوبية	ألمانيا: الشرقية / الغربية	
60%	50%	25%	السكان
(b) 75%	(a) 10 - 5%	(a) 25%	نسبة الدخل
(e) 25 مليار دولار	(d) 1/2 إيرادات الضرائب سنوياً	(c) 850-750 مليار مارك	كلفة التقاربية

المرجع Funke & Strulik (2005) and The Economist 29-12.2010

a- نسبة دخل الفرد (مكافئ قوة شرائية: 1995 في ألمانيا و 1999 في كوريا)

b- نسبة الدخل القومي الإجمالي للفرد (2004): متوسطات الدخل دون أخذ اختلاف القوة الشرائية بالاعتبار، PCBS

c- انفاق القطاعين العام و الخاص في المحافظات الشرقية خلال السنوات الخمس الأولى عقب التوحيد (1990-1995):

www.germanculture.com.ua/library/facts/bl_reunification_aftermath.htm

d- Funke & Strulik (2005)

e- Arnon & Kanafani (2004)

يجدر الانتباه إلى أن هوة الدخل هي معيار نسبي بالطبع، وأن الهوة تضيق كلما ارتفع دخل الفقراء أو أنخفض دخل الأغنياء. هذا يمكن ان يقود الى الملاحظة التالية: إن رفع دخل سكان كوريا الشمالية إلى مستوى دخل الفرد في كوريا الجنوبية (نحو 29 ألف دولار في 2009) هو هدف مقبول ومرص على الأرجح . ولكن الهدف في فلسطين يجب أن يتمثل في سد الفجوة من جهة ورفع مستوى الدخل في كل من طرفي البلاد من جهة اخرى في آن واحد (تذكر ان متوسط دخل الفرد في الضفة والقطاع لا يزيد على 1500 دولار سنوياً). وهذا في الواقع ما فعله الدراسة التي استخلصنا منها مبلغ 25 مليار دولار.

تهدف التحويلات من كوريا الجنوبية إلى الشمالية إلى المطابقة بين مستويات الأجور في الجزأين والحيلولة بالتالي دون الهجرة الكاسحة للعمال من الشمال إلى الجنوب. ولقد قام (Funke & Strulik, 2005) بتمرين أظهرنا فيه أن السماح بهجرة 8 ملايين عامل من الشمال إلى الجنوب يؤدي إلى تقليص الكلفة الأولية لتحقيق التقارب من 50% من عوائد الضرائب في الجنوب إلى 30%.

السؤال الذي يتبادر إلى الذهن مباشرة الآن هو هل هناك ضرورة لأن تتبع فلسطين ذات النهج: أن تدفع تعويضات مباشرة للحيلولة دون انتقال العمالة أو أن تحد من حركة العمل بين الضفة والقطاع بإجراءات إدارية؟ لا أعتقد أن فرض قيود على حركة العمل (والسكان) بين غزة والضفة الغربية، حتى لو كان بشكل مؤقت، هو بالأمر المحبذ. ليس فقط لأن التبعات والدلالات السياسية لمثل هذا التقييد ستكون وخيمة، ولكن أيضاً لأنني لا اعتقد أن التبعات الاقتصادية ستكون سيئة بالضرورة.

سوف أجمع الأسباب التي تدعو إلى شيء من التفاؤل بشأن التوحيد الاقتصادي الأنسي لسوق العمل في الضفة الغربية والقطاع بالنقاط التالية:

✧ إن التباين في متوسط الأجور بين الضفة والقطاع ليس ثابتاً، إذ في حين كان نحو 15% فقط في 1996 بلغ نحو 25% في 2006. إذ كان متوسط الأجر اليومي في

الضفة 72.75 شيفل مقارنة مع 58.5 شيفل في غزة (الفجوة أكبر بالنسبة لعمال الإنشاءات 75.5 شيفل مقابل 42 في غزة في 2004). يجب هنا ملاحظة أن هذه الأجر اسمية وأن الفرق بين الأجر الحقيقية لا بد وأن يكون أقل. من الواضح أن فارق الأجر يعتمد بالدرجة الأولى على مستوى النشاط الاقتصادي والطلب على العمل (وليس عرضة فقط). إن وجود فوارق في متوسط الأجر لا يقود بالضرورة وبشكل تلقائي إلى هجرة وانتقال من مكان لآخر، ذلك لأن هناك كلفة عالية للانتقال، مادية واجتماعية. وهناك فوارق كبيرة نسبياً في الأجر في الأجزاء المختلفة في معظم دول العالم لا تترافق دوماً مع انتقال للعمالة¹².

✧ ليس هناك فارق كبير في مستوى إنتاجية العمال في الضفة الغربية والقطاع. في الواقع إن مراجعة سريعة للأشكال البيانية في الملحق حول إنتاجية العامل في غزة مقارنة بالضفة توضح أن العامل الغزي ذو إنتاجية أعلى في الزراعة (بسبب من الزراعة المروية هناك) والإنشاءات والخدمات والصناعة (حتى أواسط التسعينات). هذا يعني أن تفاوت الأجر بين الضفة والقطاع لا يعكس تفاوتاً بالإنتاجية. ولا شك أن جزءاً من تباين الأجر يعكس التشويش في أسواق الضفة نتيجة فرص العمل المتاحة في المستوطنات وداخل إسرائيل. أي أن تدفق العمالة من غزة يمكن أن يساهم في تقليص التشويش وإعادة بعض التوازن إلى سوق العمل¹³.

✧ إن واحداً من أبرز العوامل التي كانت وراء الأزمة الاقتصادية الطويلة التي شهدتها ألمانيا عقب التوحيد تمثل فيما يعرف بـ "صرامة الأجر"، أي الظرف

¹² كان أجر العامل البريطاني الصناعي في العام 2006 يعادل نحو ثلاثة أضعاف العامل في بولندا (مقاساً حسب القوة الشرائية). والفارق في الحد الأدنى الصافي للأجر كان يعادل 3.7 ضعف (Gizkiewicz 2007). ومع ذلك سمحت بعض الدول الأوروبية (انكلترا وإيرلندا) مثلاً بحرية انتقال العمال البولنديين مباشرة ودون قيود، ولم يؤدي هذا إلى "غزو" شامل هدد استقرار سوق العمل في الجزيرة البريطانية.

¹³ لعل واحد من أسوأ آثار تشويش سوق العمل الفلسطيني (بسبب توفر سوق العمل الإسرائيلي) تمثل في انخفاض العائد على التعليم، فضلاً عن اتساع الهوة بين الأجر والإنتاجية المحلية. إذ انحدر العائد على التعليم بشكل حاد خلال 1981-1987 ولم يبدأ بالتحسن إلا مع أواسط التسعينات. ولقد أوضحت دراسة (Sayre, 2001) أن السبب وراء الانحدار كان في شروط الطلب على العمل (وليس عرض العمل كما أدعت دراسات أخرى).

حيث لا تهبط الأجور النقدية فيه مع هبوط الإنتاجية أو زيادة البطالة. وهذا الظرف يؤدي إلى تعايش البطالة العالية مع الأجور المرتفعة. إن فتح المجال أمام حرية انتقال العمل بين الضفة والقطاع سيحول على الأرجح دون تطور ظرف من ذلك النوع. من ناحية أخرى، يجب بذل جهود كافية ووضع سياسات سليمة للحيلولة دون أن يذهب انخفاض الكلفة (الأجور) إلى زيادة الأرباح. إذ يؤمل أن ينعكس تقليص التشويش في سوق العمل على تقليص التشويش في الأسعار، بحيث يتم تحويل انخفاض كلفة العمل (وكلف الصفقات نتيجة انتقاء القيود على الحركة والاستيراد وكلف الاحتكارات) إلى المستهلكين على شكل أسعار أقل، وهو ما يحد من انخفاض الأجور الحقيقية. ويمكن في هذا المجال العمل بشكل جدي على صياغة وتطبيق قانون الحد الأدنى للأجور، ويمكن أيضاً دراسة إمكانية فرض حدين مختلفين للأجور الدنيا في الضفة والقطاع¹⁴.

✧ ستكون البطالة العالية على الأرجح، وليس مجرد التفاوت الضئيل في معدل الأجور، العامل الأساسي وراء انتقال وهجرة العمالة بين الضفة والقطاع. وعلى الرغم من أن الفارق في معدل البطالة كبير في الوقت الحالي إلا أن تحرير واستقلال الاقتصاد لا بد وأن يترافق مع مشاريع بناء وإعادة أعمار كبيرة في قطاع غزة. أي أن مشاريع الأعمار والتوسع المتوقع في الاستثمار في القطاع ستؤدي إلى امتصاص جزء كبير من البطالة الحالية هناك وستقلص من مخزون اليد العاملة التي يمكن أن تحقق مكاسب اقتصادية من الانتقال إلى الضفة. ويتوافق هذا مع التوصيات التي يمكن استخلاصها من نموذج هاريس - تودارو المعروف عن الهجرة الداخلية: إن الطريق الأفضل لعلاج الهجرة هو في خلق فرص عمل وتحسين شروط الحياة في مناطق المنبع وليس في خلق فرص عمل إضافية في المناطق التي تصب فيها الهجرة.

✧ نقطة أخيرة يجب الالتفات إليها أيضاً وهي إمكانية انخفاض الطلب الكلي بتأثير حركة العمالة وما قد ينتج عنها من كساد ومزيد من الانخفاض في الأجور. أي أن

¹⁴ الضفة والقطاع لا يحتاجان، لحسن الحظ، إلى وحدة نقدية مستجدة بينهما. إذ كما هو معلوم أدت الوحدة النقدية بين الألمانيتين إلى صعوبات اقتصادية جمة، خصوصاً وأن المارك الشرقي تمت معادلته 1:1 مع المارك الغربي على الرغم من أن سعر السوق الحرة كان يساوي 4.3 مارك شرقي لكل مارك غربي (EU, 2002)

يؤدي انخفاض الأجور إلى الانعكاس سلباً على الإنتاج وعلى الطلب على العمل بالتالي. يعرف هذا الأثر باسم "الأثر الكينزي" وهو بالتأكيد قوي ومؤثر في ظروف معينة. والأثر الكينزي يعتمد بطبيعة الحال أيضاً على ماذا يحدث للطلب الاستثماري والطلب العام (الحكومة والإنفاق العام). أي أن زيادة الإنفاق العام والإنفاق الاستثماري يمكن أن تعوض من أثر انخفاض الطلب الاستهلاكي للعمال¹⁵.

باختصار إذن، لا شك أن فتح الباب مباشرة أمام حركة العمل بين الضفة وغزة سيؤدي إلى صعوبات اقتصادية، ولكن هذه الصعوبات ليست بالضرورة من النوع الذي لا يمكن مواجهته أو التخفيف من آثاره، وهو ليس من نوع الهزات التي تستمر بآثارها السلبية لسنوات طويلة. وبالمقابل فإن تقييد حركة العمالة، حتى وإن كان خلال فترة انتقالية، سيعطي إشارات سلبية سياسياً، وقد ينعكس أيضاً بشكل سلبي على الأداء الاقتصادي للدولة وعلى قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية. وعلى الرغم من أنني لا استهين بالبعد الاقتصادي لمسألة حركة العمالة من غزة إلى الضفة إلا أنني اعتقد أن التبعات الاجتماعية/ الثقافية الممكنة لهذه الهجرة تستحق أيضاً ذات الدرجة من الاهتمام. سأعود إلى هذا الجانب لاحقاً.

¹⁵ في دراسة قيد النشر في معهد ماس حول الآثار المحتملة لفرض حد أدنى للأجور في فلسطين يتوصل المؤلفان إلى أن "الأثر الكينزي"، أي ارتفاع الطلب الكلي بتأثير زيادة الأجور (لنن زيادة التشغيل) أو العكس بالعكس، له قوة محدودة في اقتصاد الضفة والقطاع: "على الرغم من وجود معدل بطالة مرتفع للغاية فإن الأثر الكينزي ضعيف جداً في الاقتصاد الفلسطيني." أنظر (Missaglia et. al., 2010).

4- نماذج التنمية والتكامل بين الضفة والقطاع على المدى الطويل

هناك نموذجين متميزين للتنمية الإقليمية يمكن الاستفادة منهما لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الضفة والقطاع. يتطرق هذان النموذجان إلى توزيع الاستثمارات والنشاطات الاقتصادية من جهة والتخطيط المكاني (Spatial) وتوزيع النشاطات الاقتصادية والتجمعات السكانية في الحيز المكاني من جهة أخرى. ولقد شهد هذا الصعيد الأخير تطوراً كبيراً في السنوات الأخيرة على المستوى النظري والعملي وبات فرعاً مستقلاً من فروع المعرفة يحمل اسم "الاقتصاد المكاني Spatial Economics". والاقتصاد المكاني هو الإطار الذي يمكن من خلاله فهم وتحليل المواصفات المكانية للأنظمة الاقتصادية. والبنية المكانية لها أهمية خاصة في دراستنا هنا، إذ كما يذهب (Castro & Jensen-Butler, 2004) أن هذه البنية هي جوهر المشكلة الفلسطينية: "إن التوسع الإقليمي، والسيطرة الجغرافية، وطرق المواصلات، والإغلاق، والسيطرة على المياه وحق العودة كلها براهين على أن الطبيعة الجوهرية للنزاع هي قضايا مكانية في المحل الأول". (ص 176).

سوف أعرض هنا إلى نموذجين مختلفين للتنمية الاقتصادية ولتحقيق التكامل الاقتصادي بين شطري الوطن. أولهما نموذج النمو المتوازن والثاني نموذج التجمع أو التكتل (Agglomeration) المكاني.

4-1 نموذج النمو المتوازن

يفترض هذا النموذج تحقيق تنمية متوازنة في القطاعات الاقتصادية المختلفة (زراعة، صناعة، خدمات) إلى جانب نمو موزع جغرافياً بشكل متعادل (Lin 2010). ولقد تم تبني هذا النموذج بشكل واضح في الخطط التنموية الأولى التي تم وضعها لاقتصاد

الضفة الغربية والقطاع. إذ ورد في البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني (1994-2000) أن البرنامج يرمي إلى "إقامة توازن رشيد بين الزراعة والصناعة، والمنطلق هو ألا تعطى لأي من القطاعين الأفضلية على الآخر... ويتوجب التشديد عليهما معاً بالنظر لمزايا كل منهما في موقعه السليم وإسهامه في عملية الإنماء" (ص 30). وتم التشديد على التوجه ذاته في خطة التنمية الفلسطينية الخمسية 1999-2003، التي أكدت على ضرورة إحداث تنمية متوازنة في الضفة والقطاع، وذكرت أنه "من الصعب تحديد الأولويات ضمن القطاع الإنتاجي لأن جميع القطاعات الفرعية مهمة، الزراعة والصناعة والسياحة" (ص 154)¹⁶

ليس من الواضح تماماً كيف تم تطبيق معيار النمو المكاني والقطاعي المتوازن عند تخصيص الاستثمارات في الخطط التنموية المختلفة. أي أن الخطط لم تتطرق بشكل محدد لكيفية تحقيق التوازن في الأجزاء المختلفة من الوطن خصوصاً بظل التباين الواضح في مستويات الحياة بين محافظات الضفة والقطاع. إذ اكتفت بعض الخطط بتقرير أن أحد مبادئ اختيار المشاريع تمثل في ما إذا كانت "المشاريع موزعة بين الضفة الغربية وغزة بشكل معقول وتعكس الحاجة الماسة للإستراتيجية الوطنية" (خطة التنمية 1999-2003، ص 142). الاستثناء البارز كان في خطة التنمية متوسطة المدى (2005-2007). إذ وضعت الخطة تقريراً خاصاً بكل محافظة يغطي قضايا قطاعية محددة. وشكلت هذه التقارير أساساً لوصف وتعريف التشابه والاختلاف بين المحافظات. وتم على ضوء هذه إجراء تحليل مكاني للمقارنة بهدف تحديد نقاط التشابه

¹⁶ قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بوضع 7 خطط تنموية للاقتصاد الفلسطيني منذ 1994 وحتى 2010. وهذه الخطط هي:

- البرنامج العام لانماء الاقتصاد الوطني 1994-2000 (خطة د. صايغ).
- الخطة التنموية الثلاثية (1998-2000).
- خطة التنمية الخمسية (1999-2003).
- خطة إعادة الاستقرار للوضع الاقتصادي والاجتماعي (2004-2005).
- خطة التنمية متوسطة المدى (2005-2007).
- خطة الإصلاح والتنمية (2008-2010).
- خطة إقامة الدولة وبناء المستقبل (2011-2013).

ومجالات عدم المساواة ومجالات التدخل. وعلى سبيل المثال توصل التحليل إلى أن محافظتي جنين ورفح تتمتعان بأفضل الظروف الزراعية بينما تعاني القدس وغزة من أسوأها، في حين تتوفر أقوى الصناعات في طولكرم ونابلس وغزة، وأضعفها في القدس وشمال غزة. أما بالنسبة للوضع الصحي فإن رام الله/ البيرة وغزة تتمتعان بأفضل الشروط في حين تعاني سلفيت وشمال غزة من أسوأها. وفي مجال التعليم تتفوق سلفيت وخان يونس في حين تعاني الخليل وغزة من أسوأ الأوضاع. ولكن حتى في هذه الخطة لم يتأثر توزيع الاستثمارات والمشاريع الا بشكل هامشي بالمسح الذي تم إجراءه.

وعلى صعيد مواز قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بوضع مخططات إقليمية لمحافظة الضفة الغربية وقطاع غزة (MoPIC 1998 a & b). وتهدف هذه المخططات إلى وضع إستراتيجية عامة لتوزيع السكان وتوزيع الأراضي للاستخدامات المختلفة في كل من الضفة والقطاع. وهدفت المخططات إلى تحديد التوزيع الأمثل على أفق 13 سنة تالية.

ينطلق المخطط الاقليمي للضفة الغربية من التالي: مساحة الضفة تعادل 5,844 كم²، والسكان فيها موزعين على نحو 460 تجمع سكاني متركزة على الحرف (سلسلة الجبال والتلال) الممتد من الشمال إلى الجنوب، وأن ثلث السكان يقطنون في المدن الثلاث الرئيسية (نابلس والقدس والخليل) والثلث الثاني في 35 مدينة متوسطة (بين 5 آلاف و100 ألف نسمة) والثلث الأخير في نحو 420 تجمع سكاني صغير. يضع التقرير 4 نماذج مختلفة للتخطيط العمراني في الضفة الغربية بالعلاقة مع توزيع السكان:

1. أن يتم توزيع الزيادة السكانية (الطبيعية والمهاجرة) المستقبلية على كافة التجمعات السكانية وعلى ضوء نسب توزيع السكان الحالية.
2. أن يتم توزيع الزيادة الطبيعية للسكان كما في السابق مع توطين العائدين (375-530 ألف) في الـ 35 مدينة متوسطة.

3. توزيع 60% من زيادة السكان الكلية على المدن الرئيسية الثلاث، والـ 40% الباقية على المدن الأخرى الكبيرة نسبياً.
4. أخيراً، تطبيق السيناريو رقم 3 مع الأخذ بعين الاعتبار القيود والقدرة الاستيعابية للمراكز الحضرية الرئيسية.

واضح إذن أن السيناريو الأول يفترض انتشار وتشتت واسع للسكان، في حين يفترض السيناريو الثالث تركيز مرتفع في بضعة حواضر كبيرة. ولقد قام التقرير بتقييم الخيارات الأربعة هذه على أساس أربعة معايير: استخدام الأراضي، المواصلات، الوصول للخدمات واستهلاك المياه. وتوصل إلى أن السيناريو الرابع له أفضلية، أي توزع السكان على عدد كبير نسبياً من الحواضر المدنية في وسط الضفة وعلى امتداد حدودها الشرقية والغربية (وهو ما يفترض أيضاً تشييد مدن جديدة).

تم وضع مخطط إقليمي لقطاع غزة أيضاً على أرضية تحليل مشابهة (وزارة التخطيط 2005). ويدعو المخطط إلى الاعتماد على مركزين حضريين في الشمال (مدينة غزة) وفي الجنوب (خان يونس)، إلى جانب مجموعة من المراكز الحضرية الأصغر المرتبطة معاً بشبكة مواصلات جديدة. ويدعو المخطط أيضاً إلى تأسيس 4 مناطق صناعية (على الحدود الشرقية للقطاع) ومنطقتين للتجارة الحرة (قرب الميناء وقرب المطار) مع تأكيد على حماية الأراضي الزراعية وتطوير الإمكانيات السياحية.

واضح إذن أن المخططات الإقليمية لا تحبذ التركيز الكبير للتجمعات الحضرية، وهي بذلك تتساق إلى حد ما مع مفهوم التوسع الاقتصادي المتوازن الذي تم تبنيه في الخطط التنموية. ومما يؤسف له أنه ليس هناك حتى الآن مخطط إقليمي موحد يجمع بين محافظات الضفة والقطاع معاً، ولذلك من الصعب استشراف توجهات المخطط الفلسطيني لجهة التوزيع الوظيفي والسكاني بين الضفة والقطاع، بما فيها احتمالات انتقال السكان بينهما لتحقيق توازن ما.

يطرح موضوع النمو المتوازن عدداً من الأسئلة المهمة والحساسة التي يتوجب على صانعي القرار نقاشها وصياغة سياسات بشأنها.

1. هل هناك آفاق فعلية لتطوير كافة القطاعات في كافة المحافظات؟ أي هل هناك مبررات كافية لتطوير الزراعة في محافظة القدس مثلاً حتى تكون على قدم المساواة مع الزراعة في جنين؟ ثم إذا كان النمو المتوازن يعني توزيع الاستثمارات بين المناطق والقطاعات المختلفة بشكل متناسب مع توزع السكان فإن الالتزام بذلك في البرامج الاستثمارية للسلطة الوطنية ليس جلياً.
2. إذا كان النمو المتوازن هو أداة لتحقيق تقارب في مستويات الحياة في المحافظات المختلفة فهذا يعني عملياً أن توزيع الاستثمارات يجب أن يكون على علاقة عكسية مع مستوى الحياة (مستوى الدخل) الراهن. بكلمات أخرى، إن المحافظات الأفقر يجب أن تحصل على استثمارات نسبية أعلى. وهذا يتطلب بالضرورة تحويل موارد من المحافظات الغنية نسبياً إلى الفقيرة.
3. إذا كان الهدف هو تحقيق تقارب في مستويات الحياة فما هي السرعة التي يتوجب تحقيق هذا التقارب فيها؟ ثم هل التقارب في مستويات الحياة هو الأمر المهم بحد ذاته بغض النظر عن المستوى الذي يتم التقارب عليه؟ هل يكفي ان يتم رفع مستوى الحياة في المقاطعات الأفقر الى مستواها في الأغنى؟ أي هل مستوى الحياة في المقاطعات الأغنى نسبياً هو مستوى مقبول أصلاً؟

الجواب على هذه الأسئلة ليس بالأمر اليسير نظراً لاتساع نطاق الاحتمالات الممكنة ونظراً لأن الأمر يعتمد أيضاً على درجة وطبيعة الإجماع الوطني. سأعود لاحقاً لمناقشة بعض التبعات الاجتماعية والسياسية لتوحيد مستويات الحياة وتوزيع تكاليفه.

3-4 نموذج التكتل المكاني (Spatial Agglomeration)

الاقتصاد المكاني (Spatial Economics) هو فرع من النظرية الاقتصادية يهتم بدراسة تخصيص (allocation) الموارد في المكان ومواقع النشاطات الاقتصادية المختلفة.

ويعمل الاقتصاد المكاني على الإجابة على أسئلة من نوع لماذا تزدهر بعض المقاطعات في دولة ما مقارنة بمقاطعات أخرى؟ ما هي الأسباب وراء تكثف النشاطات الاقتصادية والتجمعات البشرية في أماكن معينة على شكل عناقيد (Clusters) أو مدن مكتظة؟

تؤكد أدبيات الاقتصاد المكاني على العلاقة التبادلية بين التكتل (التجمع) والانتشار من جهة والمنافع الاقتصادية من جهة أخرى. ولقد شهدت النظرية ثلاثة مناهج رئيسية مميزة (Duranton, 2005). المنهج الأول هو التقليدي ويدعي أن البنية المكانية لدولة ما تتأسس على أرضية المزايا المقارنة وتوفر الموارد. المنهج الثاني يعرف باسم نظام التمدن (Urban)، وهو يقترح أن نشوء المدن وتشكل العناقيد ينشأ داخلياً ونتيجة لقوى جذب (وفورات ومكاسب التكتل المديني) وقوى طرد (كلفة الاكتظاظ وارتفاع أثمان الأراضي). المنهج الثالث هو ما بات يعرف باسم "اقتصاد الجغرافيا الحديث" والذي تمت صياغته بالكتاب التأسيسي "الاقتصاد المكاني: المدن المقاطعات والتجارة الدولية" (Fujita *et. al.*, 1999). يقترح هذا المنهج أن تكاليف التجارة (مجموعة متنوعة من التكاليف) ووفورات النطاق هي أساس تشكل العناقيد: إن الهم الأول لاقتصاد الجغرافيا الحديث هو تفسير الأسباب وراء ظهور التجمعات الاقتصادية المختلفة أو التكتلات في الأفق الجغرافي. اقتصاد الجغرافيا الحديث هو "الإطار الذي يصور كيف يؤدي تقاطع عوائد النطاق المتزايدة (Increasing Returns) داخل المنشآت مع كلف النقل وحركية عوامل الإنتاج إلى ظهور وإلى تحول البنى الاقتصادية المكانية" (Fujita & Krugman, 2004, p.145). ولعل أبرز ما يمتاز به اقتصاد الجغرافيا الحديث هو إقحام العوائد المتزايدة والتخلي بالتالي عن فرضيات المنافسة التامة: أي الإقرار منذ البداية بأن مبدأ العوائد المتزايدة يقود إلى ظرف لا يمكن فيه للمنافسة التامة أن تتحقق.

إن العوامل وراء تباين تطور المقاطعات في الدولة الواحدة عديدة في واقع الأمر، وتشتمل على عناصر من المناهج الثلاثة المذكورة سابقاً، بحيث أنه من الخطأ الافتراض مسبقاً أن واحداً من المناهج يستطيع تقديم الجواب الشافي دائماً. ولكن يبدو أن هناك عاملين على المستوى المايكرو (المنشأة) يفسران ظهور العناقيد في المناهج المختلفة: العوائد المتزايدة وكلف النقل. في الواقع إن دور العوائد المتزايدة (انخفاض

الكلفة مع توسع الإنتاج) كعامل مفسر لتكتل النشاطات الاقتصادية هو في جوهر الاقتصاد المكاني. وإن ظهور ونجاح التكتلات والعناقيد هو مسار ذاتي الحركة والتطور: "إن التكتل المكاني بذاته يخلق الشروط الاقتصادية المحاببة التي تدعم مزيداً من التركيز والتطور" (Fujita *et. al.*, 1999).

يطرح منهج اقتصاد الجغرافيا الحديث والعناقيد طريقاً مغايراً للتنمية الإقليمية مختلف تماماً عن منهج النمو المتوازن، سواء قطاعياً أو جغرافياً. يدعو هذا المنهج إلى التركيز عوضاً عن الانتشار لأن التركيز يترافق مع مزايا اقتصادية ووفورات: تركيز صناعات معينة قرب بعضها البعض في مناطق محددة (العناقيد Clusters) وتركيز السكان في تجمعات مدنية (Urban) كبيرة. هذا نموذج لا توازني بكل معنى الكلمة، وهو بهذا يرى في قطاع غزة إمكانات اقتصادية كامنة وواعدة. ومن أبرز المفارقات أن هذا المنهج يرى أن مزية قطاع غزة الأولى تكمن أساساً في ما يؤخذ بحكم العادة على أنه عقب أخيل القطاع: الكثافة السكانية. يتوصل كاسترو وجنسن - بتلر (2004) إلى خلاصة مفادها: "إن قطاع غزة يمكن بالفعل أن يكون أفضل فرصة اقتصادية تمتلكها الدولة الفلسطينية". (ص 200)¹⁷.

تطرقنا سابقاً إلى أن نظرية المزايا المقارنة التقليدية تقوم على أساس أن الصناعات والتخصصات تتوزع على أساس توفر موارد إنتاجية مميزة وغير قابلة للانتقال في مناطق محددة. بالمقابل فإن نظرية المزايا التنافسية المعاصرة تقوم على خلق وتأسيس خوارجية إيجابية (Positive Externalities) في مناطق معينة عبر سياسات واعية وهادفة لتشجيع نشوء وازدهار نشاطات اقتصادية معينة. وهذه الخوارجية (أو المزايا الإيجابية) تجمع عادة تحت عنوانين: وفورات الموقع (Economies of Localization) ووفورات التمدن (Economies of Urbanization). الأولى تتولد من تجمع المنشآت

¹⁷ هذه الفكرة ترد أيضاً في تقرير مؤسسة راند عن مشروع "القوس" لربط مدن الضفة الغربية (وغزة أيضاً) مع بعضها البعض (Rand, 2007): الكثافة السكانية في غزة يمكن أن تكون نعمة وليس نقمة فحسب. إذ تبلغ الكثافة الحالية في الضفة وغزة نحو 1,400 شخص في الميل الرابع، وتبلغ 9,200 في قطاع غزة. ولكن الكثافة في حواضر العواصم الأوروبية والاسيوية المزدهرة تبلغ 30,000 بالمتوسط" ص 10-12.

معاً في مواقع معينة مع توفير البنى المؤسساتية الضرورية لها. وتحقق الوفورات هنا من تجمع العمل الماهر وتوفر المدخلات الوسيطة والبنية التحتية المناسبة وتوفر المعلومات عن الأسواق والتكنولوجيا وفرص تطور العلاقات الاجتماعية والمهنية الرسمية وغير الرسمية. إن انتقال التأثير من منشأة إلى أخرى (العدوى الايجابية) تعتمد إلى حد كبير على تجمعها وقربها من بعضها البعض. وحتى يكون بالإمكان خلق أو تقوية وفورات الموقع في فلسطين يجب اختيار نمط من التخصص الإنتاجي الذي يستفيد من مميزات طبيعية أو بشرية أو مؤسسية في مواقع محددة. بكلمات أخرى، يتوجب اختيار عناقيد (Clusters) صناعية محددة، وتعريفها على أساس وفورات الموقع التي تتحقق لها، وهذه يمكن أن تكون في مجال الصناعات التقليدية أو منتجات المعرفة العالية.

وفورات التمدن: تؤثر هذه الوفورات على مجموعة كبيرة من الصناعات والنشاطات الاقتصادية. وعلى العكس من وفورات الموقع فإن وفورات التمدن تأتي أساساً من مزايا الإنتاج الواسع للسوق الكبيرة (المدن والمراكز الحضرية). وتأتي هذه الوفورات من توفر خدمات الأعمال المتعددة، من توفر سوق عمل كبيرة، من بنى تحتية مكثفة ومتطورة ومن وفورات مدخلات الإنتاج الواسع والوفر المترافق مع تزويد المنافع العامة لأعداد كبيرة من السكان. وهذا النوع من الوفورات الاقتصادية، وهي مصدر مهم للغاية للمزايا التنافسية، لا يتحقق إلا في مناطق حضرية ذات كثافة سكانية عالية. وهنا تحديداً يكمن امتياز قطاع غزة تبعاً لهذه المدرسة¹⁸.

هناك صعيديان يدعيان هذين النوعين من الوفورات الاقتصادية (وفورات التمدن والموقع) ويعززان من قوتهما. وهذان الصعيديان هما البنية المؤسساتية ورأس المال

¹⁸ يكتب فوجيتا وكروجمان، وهما مؤسسا نظرية اقتصاد الجغرافيا الحديث، "إن واحداً من أهم الاكتشافات النظرية لمدرسة اقتصاد الجغرافيا الحديث هو إن تطور المواصلات، وعلى العكس من الاعتقاد البدهي لمعظم الناس، يؤدي إلى تقوية وتعزيز تجمع وتكتل النشاطات الاقتصادية، على الأقل في المراحل الأولى، في المناطق المركزية والمدن الكبيرة بسبب من العوائد المتزايدة" (Fujita & Krugman 2004: 155).

الاجتماعي. ولا يخفى أن الصعيدين هما الآن فرعين مهمين في النظرية الاقتصادية بحسب لهما حساب في تفسير سرعة النمو الاقتصادي ونمو الإنتاجية¹⁹.

على ضوء هذا التحليل النظري يمكن الاستنتاج بأن قطاع غزة يمتلك إمكانات قوية لأن يتطور كحوض مديني متكامل (Urban Basin) ويصبح مركزاً اقتصادياً ومالياً متطوراً يقود النمو في بقية أرجاء فلسطين. ويمكن في هذا الحوض للوفورات الاقتصادية أن تتطور على أرضية التجميع والتمركز والتمدن. ومن بين المواصفات التي يمتلكها القطاع والتي تؤهله لهذا الدور الريادي موقع جغرافي مميز مع إطلالة على البحر، وتركز سكاني مرتفع في مناطق حضرية، ومخيمات بحاجة لإعادة تأهيل وإعادة بناء جذري (فرص استثمار وتعليم واعدة) بحيث تصبح تجمعات حضرية في إطار حوض مديني كبير يمكن أن يتطور مستقبلاً ليصبح متروبول الدولة الفلسطينية²⁰.

ولقد عبر (Castro & Jensen-Butler, 2004) عن تصورهما لمستقبل الدولة الفلسطينية بالشكل التالي: "إن نمط التطور الذي نقترحه يقود إلى نظام مديني مزدوج، تكون فيه

¹⁹ رأس المال الاجتماعي هو علاقات الثقة والتعاون الاختياري والتضامن بين المواطنين. وهناك دراسات تجريبية عديدة تؤكد على دور هذه العوامل في تعزيز النمو الاقتصادي (Knack & Keeter). من الملفات للنظر أن الدراسات المستفيضة التي أجراها معهد "فافو" النرويجي عن مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان والأردن توصلت إلى أن رأس المال الاجتماعي مرتفع فيها مقارنة بالخارج. كذلك كانت القدرات الريادية والابتكارية أعلى بشكل ملحوظ وبنسبة 30% في مخيمات الأردن عن الطاقات المشابهة خارج المخيمات. أنظر (Khawaja and Tiltnes, 2002) لدراسة مخيمات الأردن و (Ugland, 2003) لدراسة مخيمات لبنان.

²⁰ غياب المراكز الحضرية الكبيرة له تبعات اجتماعية وثقافية أيضاً. يتحسر سليم تماري وزكريا محمد، كل بلغته الخاصة، على غياب المدينة في فلسطين: "لم يعرف الفلسطيني، المنقف وغير المتقف، المدينة الضاجة الحديثة، حيث أقصى الاكتظاظ مع أقصى العزلة... لم ينغرس في وحشة المدينة وتمعنها كفرد إلا نادراً... لقد ظل محاطاً بالدفي الريفي" الذي يمنع الخصوصية والاستقلال... وغياب تجربة المدينة ليس أمراً صغيراً، ففي المدينة الكبيرة تتشكل الروح الفردية، يتشكل الفرد بمعناه الحديث، الفرد الذي يدرك ذاته بعيداً عن المجموع... غياب المدينة عند الفلسطيني ليس مجرد كلمة صغيرة. إنها معضلة تحدد في العمق إشكالات نتاجه الأدبي والفني والفكري". زكريا محمد (في قضايا الثقافة الفلسطينية مواطن 2002). وكما يتحدث زكريا محمد عن المواجهة بين السهل والجبل، يتطرق تماري إلى التوتر الدائم بين الجبل والبحر (الجبل ضد البحر - مواطن 2005).

القدس عاصمة سياسية وثقافية في حين يكون القطاع منطقة متروبول بوصفه المركز والعاصمة المالية والصناعية. وهناك أمثلة عديدة ناجحة في أنحاء العالم لهذا النظام المزوج: واشنطن/ نيويورك، مدريد/ برشلونة، روما/ ميلانو، بيجين/ شانغهاي وأديرة/غلاسكو. ومع عدد سكان 2.5 مليون نسمة وكثافة سكان تبلغ 6,500 شخص في كم2 لا مفر هناك من التضحية بالأراضي الزراعية في غزة لصالح صيانة الشواطئ والمحميات الطبيعية، وهذا يمكن اعتباره بمثابة الثمن الضروري لإنقاذ الزراعة في الضفة الغربية²¹ (ص. 199).

هذه إذن إستراتيجية لا توازنية بكل معنى الكلمة مؤسسة على العوائد المتزايدة، وهي على تعارض مع التوجهات المعلنة للسلطة الفلسطينية. وإستراتيجية التمرکز هذه، لا بد وأن تترافق أيضاً مع توتر حول توزيع الاستثمارات بين الضفة والقطاع. إذ أنها تحبذ الاستثمار الواسع في قطاع غزة لاستغلال إمكانياته كحوض مديني يولد وفورات تمدن. وبالمقابل فإنها تقترح تطوير صناعي أكثر محدودية في الضفة الغربية، تطوير قائم على مبدأ العناقيد (clusters) لاستغلال وفورات الموقع.

3-4 العناقيد

العناقيد هي منشآت تنتج سلعاً متقاربة، أو متكاملة، أو تستخدم تقنيات متشابهة، تتجمع معاً في مناطق جغرافية معينة جنباً إلى جنب مع موردي البضائع الوسيطة اللازمة ومقدمي الخدمات الداعمة والمؤسسات الضرورية لعملها. وتظهر العناقيد لأن التجمع يؤدي إلى زيادة الإنتاجية لكل منشأة على حدة، ويحفز الإبداع ويعزز التوسع وظهور فرص إنتاجية وتسويقية جديدة. وكما أكدنا سابقاً فإن جوهر فكرة العناقيد هو أنه عند توفير مناخ عام يسمح ويدعم بناء وتراكم المهارات، وعندما يفرض على الشركات والمؤسسات أن تتنافس وتستثمر وتبدع، فإن المزايا التنافسية تتكون وتظهر. أي أن

²¹ قارن هذا مع كثافة سكانية في كل كم2 تبلغ 23,100 في القاهرة، و 16,300 في شانغهاي و 6,670 في لشبونة.

الرخاء الوطني ليس قدرًا يتم توريثه ووراثته، ولكنه ظرف يمكن خلقه بالسياسات الواعية (Porter, 1990 p. 79).

قامت وزارة التخطيط في العام 1998 بوضع دراسة على ضوء منهج بورتر لتحديد القطاعات الرائدة في الاقتصاد الفلسطيني بهدف تعريف العناقيد القائمة والممكنة ومواقعها الجغرافية. ووجدت الدراسة أن 80% من القيمة المضافة والتشغيل في الصناعة الفلسطينية تتم في 9 قطاعات فقط: الورود، صناعات غذائية، مفروشات، زيت زيتون، صيدلانيات، بلاستيك، حجر ورخام، ملابس ونسيج، وسياحة. ولقد تم اختبار هذه القطاعات على ضوء العناصر الأربعة التي وضعها بورتر كمحددات وراء ظهور المزايا التنافسية للدول. وهذه المحددات هي وفرة عوامل الإنتاج (مواد أولية ويد عاملة وغيرها)، شروط الطلب (طبيعة الطلب على المنتجات ومستواه ونوعيته)، توفر الصناعات والنشاطات المكملة، وأخيراً استراتيجيات الإنتاج والتسويق التي تطبقها الشركات. وليس من المستغرب أن تجد الدراسة أن هناك عاملاً واحداً من هذه العوامل الأربعة وراء المزايا التنافسية النسبية لهذه القطاعات التسعة في الاقتصاد الفلسطيني: الكلفة والتوفر النسبي لعوامل الإنتاج، أي شروط المدخلات (مواد أولية، رخص اليد العاملة... إلخ). وتطرقت الدراسة أيضاً إلى أماكن تركز هذه الصناعات: الورود والمفروشات في غزة، الصناعات الغذائية في نابلس والخليل، زيت الزيتون في شمال الضفة، الصيدلانيات في رام الله والأحجار في بيت لحم (MoPIC, 1998 c).

ولقد حددت الدراسة نقاط ضعف هذه النشاطات، ومن أهمها تبني استراتيجيات قصيرة الأمد فحسب تهدف أولاً للبقاء على قيد الحياة عوضاً عن التوسع إلى الأسواق الخارجية والمنافسة والمخاطرة. والأسباب وراء هذا لا تخفى وتعود في جزئها الأكبر لظروف الاحتلال والحصار. كما أن هذه الصناعات صغيرة عائلية تعتمد على الاستثمار الذاتي. وفوق كل هذا هناك غياب لسياسة حكومية فعالة تدعم نشوء وتطور عناصر المزايا التنافسية الأربعة.

توصلت الدراسة إلى نتائج مهمة، منها أن الصناعات التسع لم تنح لها الفرصة أو المجال تاريخياً لأن تطور أو توسع مصادر مزاياها إلى أبعد من المزايا المتعلقة بالمدخلات، ولهذا فلقد كانت مضطرة للتركيز على السوق المحلية فحسب وأن تضع استراتيجيات تقتصر على تقليص الكلفة. وعلى ضوء هذا وضعت الدراسة جملة من الاقتراحات، لكل صناعة على حدة، لتحفيز مصادر المزايا التنافسية الأخرى وخلق الشروط الكفيلة بتطوير عناقيد ذات قدرات تنافسية قوية.

على أن الجدير بالانتباه أن دراسة وزارة التخطيط تتطرق من افتراض أن ما هو قائم وكبير من نشاطات اقتصادية يتمتع بالضرورة ببعض المزايا، وأن العناقيد المستقبلية يمكن أن تتأسس على الصناعات القائمة حالياً. إن الإقرار بأن امتياز النشاطات القائمة في فلسطين حالياً يقتصر على شروط المدخلات فقط يعني أن هذه مزايا معطاة ومتاحة بذاتها، وبشكل أدق، مزايا كانت معطاة في فترة تاريخية معينة، وقد لا تكون متوفرة اليوم أو يمكن أن لا تتوفر في المستقبل. مثلاً إن مزية رخص اليد العاملة ونشاطات التعاقد بالباطن في قطاع الملابس كانت متاحة خلال فترة زمنية معينة ولكنها ليست كذلك الآن. إن جوهر فكرة العناقيد المعاصرة يكمن في خلق مزايا تنافسية جديدة وفتح المجال أمام تأسيس صناعات ونشاطات قد تكون صغيرة وغير ذات دلالة حالياً ولكنها واعدة في المستقبل.

يتوجب أيضاً الالتفات إلى الملاحظة الثابتة التي وردت في تقرير للبنك الدولي والتي تنبه إلى أن منهج التطوير الذي يعتمد على العناقيد يفترض دوراً مهماً ورؤياً للحكومة في تحفيز المنشآت والاستثمارات وتوجيهها بشكل غير مباشر ولكن فعال على ضوء الإستراتيجية المختارة. ولكن قدرات القطاع العام وموظفيه غالباً ما تكون ضعيفة في الدول النامية وأدنى بمراحل من القدرات اللازمة لأداء هذا الدور الطليعي (World Bank, 1997). بهذا المعنى فإن تأهيل الكادر الحكومي يبدو على أنه شرط ضروري لنجاح استراتيجيات التنمية التي تفترض أدواراً مهمة للحكومة في العملية التنموية.

4-5 تكامل الاقتصاد ووحدة الهوية الوطنية

واضح أن لكل من نمودجي التنمية والتكامل بين الضفة والقطاع المذكورين سابقاً مزاياه. كما إن كل منهما يترافق مع صعوبات خاصة به. إن المقارنة العريضة بين النموذجين على ضوء الشروط الفلسطينية تشي باستنتاج عام سريع: أن نموذج النمو المتوازن يبدو أكثر تحبباً وأسلم على صعيد سياسي، في حين يبدو نموذج التجمع والتركيز واعد أكثر اقتصادياً.

إن تطبيق أي من النموذجين يتطلب دراسة متأنية وعلاجا لعدد من القضايا الحساسة: وأول هذه المسائل هي العلاقة التاريخية المتوترة بين أهل الضفة وأهل القطاع، والمماحكات الإقليمية ونزاع القرى والمناطق حقيقية كانت أم متوهمة. صحيح أن مثل هذه المماحكات موجودة بين أهل القرى المتجاورة والمناطق المختلفة في كل مكان. ولكن يجب أن لا نتجاهل أن الأحكام السبقية والتحامل أقوى بكثير بين أهل الضفة والقطاع وأكثر ترشحا لان تتوسع وتتفاعل بسرعة. ولا يخفي أن هذه تكتسب أهمية أكبر في الدول غير المتصلة، ولدينا في تجربة باكستان خير دليل. هناك، كما يقول خليل الشقاقي (الشقاقي، 1994)، حواجز نفسية وشكوكا متبادلة بين أهل الضفة والقطاع. ولقد توصل الشقاقي إلى نتائج عقب دراسة حالة ال 20 ألف غزاوي الذين انتقلوا إلى الضفة بين 1967 و 1971 وقطنوا في طولكرم وقلقيلية.

ولهذا الأمر أبعاد اقتصادية يجب عدم التهوين منها، إذ أن حركة العمالة يمكن أن تزيد من حدة التوتر والنزاع كما أن تطبيق إستراتيجية استثمار معينة (خصوصا العناقيد المتمركزة في مناطق معينة) واستمرار التفاوت في مستوى الدخل يمكن أن يعزز من الإحساس بالغبين وبالمحاباة.

لا شك أن تقوية الهوية الوطنية المشتركة والإحساس المشترك بالمواطنة سوف يخفف من حدة هذه المسألة، فضلا عن دور التعليم والتثقيف والحركية الاجتماعية. إذن لا مفر من التعامل مع النزعة الإقليمية في المراحل الأولى على الأقل وتقديم بعض التنازلات،

للحيلولة دون تصاعدها واستغلالها. ولكن جهداً موازياً يجب بذله لتقوية الهوية الوطنية الواحدة والسماح بتطبيق سياسات اقتصادية أكثر فعالية.

ثاني هذه القضايا يتعلق بالعائدين، إذ أن أي تسوية سياسية لا بد وأن تترافق مع تدفق عدد من فلسطيني الشتات إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. وتطرح عودة هؤلاء إشكالات وتوترات ثقافية واجتماعية مشابهة لما تم تناوله سابقاً بالعلاقة مع الغزيين والضفويين. وستطرح عودة هؤلاء مجموعة من الأسئلة والقضايا الإشكالية التي يجب أيضاً تناولها بالعلاقة مع نموذج التكامل بين الضفة والقطاع الذي سيتم اختياره والتخطيط الإقليمي والمكاني للفضاء الجغرافي. وكل هذه سيكون لها انعكاسات مباشرة على الأداء الاقتصادي للدولة الفلسطينية.²²

أخيراً هناك مسألة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة والقطاع والتي يبلغ عددها 19 مخيماً في الضفة و8 في غزة. ويقطن في هذه المخيمات لاجئين مسجلين لدى الاونروا عددهم 198 ألف و503 ألف على التوالي. ويقدر ما أن تكامل الضفة الغربية مع قطاع غزة مطلوب وضروري اقتصادياً واجتماعياً، فإن تطور المخيمات، في إطار حل قضية اللاجئين، إلى حواضر مدنية أمر على ذات الدرجة من الأهمية. إن إغلاق الهوية في مستوى الإسكان والتشغيل والدخل بين المخيمات ومحيطها، أي أن التكامل في داخل الضفة وداخل القطاع يجب أن يسير بالتوازي مع التكامل بين الضفة وغزة.²³ الدولة الفلسطينية القادمة، على صغر مساحتها وانفصامها الجغرافي، لا تحتمل أن يقطنها أربع مجموعات متنافرة، لاجئ وعائد وضفوي وغزوي. وعملية التكامل هي في جوهرها هي عملية صهر هؤلاء معاً في هوية وطنية واحدة متماسكة.

²² من المعلوم أن الفلسطينيين في مختلف البقاع يتمتعون بحس جماعي وهوية مشتركة قائمة بالأساس على معايشة الإحجاف التاريخي بحقهم وعلى التجربة المريرة للنكبة. ولكن التجمعات الفلسطينية المختلفة لها تجارب وخبرات معاصرة تختلف جوهرياً عن بعضها البعض، ويكفي أن نذكر هنا بالتباين في تجربة وحياة اللاجئ الفلسطيني في لبنان واللاجئ في سوريا، أو بين من عايش الاحتلال الإسرائيلي ومن شاهد صوره فقط. ولا شك أن إعادة صهر تجارب هؤلاء معاً سينتج مع كثير من التوتر وسيستغرق زمناً.

²³ لم تتجاوز نسبة الزواج المختلط بين اللاجئين وغير اللاجئين في قطاع غزة 9.2% في العام 1995 (Bowker, 2003).

5- تكامل الضفة والقطاع في إطار الاقتصاد القائم على المعرفة

باتت المعرفة وإقتصاد المعرفة محرك النمو والتطور في العقود القليلة الماضية. وبات خلق المعرفة ومراكمتها ونشرها واستخدامها عوامل أساسية في تقرير التنافسية الدولية وفي خلق الثروة وتطوير مستويات الحياة. ويبدو لي أن دولة فلسطين المستقبلية لا خيار أمامها سوى أن تتبع هذا الطريق لضمان مستقبل واعد. وهذه الورقة تحاول أن تصمم الناجح والتطبيق الواعي لإستراتيجية تنمية قائمة على خلق وتطبيق المعرفة ستخلق أيضاً أرضية للتكامل الناجح بين الضفة والقطاع. أن تحليلنا السابق للظروف الاقتصادية في فلسطين يؤكد أن المزايا المقارنة الطبيعية والمعطاة محدودة في الأراضي الفلسطينية، وبالتالي فإن المزايا التنافسية يجب أن تخلق خلقاً. والمجتمع القائم على المعرفة ليس سوى الأداة التي يمكن أن تتيح الفرصة أمام خلق هذه المزايا التنافسية.

الإقتراح الذي أدافع عنه هنا يجمع الأصعدة الإيجابية من نموذجي النمو المتوازن والنمو غير المتوازن اللذين عرضت لهما سابقاً. ويشتمل هذا الإقتراح على ثلاثة أصعدة: تحقيق شروط بناء الإقتصاد القائم على المعرفة، الاعتماد على تكوين وتطوير العقائد، وأخيراً تطوير شبكة مواصلات وإتصالات مكثفة عبر الضفة والقطاع بحيث تضمن تحقيق مزايا الحوض المدني الكبير دون مثالب الإزدحام الشديد والإنعكاسات البيئية السلبية. لم يعد التكامل الإقتصادي الآن كما كان في الماضي، تكامل مسارات إنتاج في دائرة مغلقة من بضعة أقاليم أو محافظات. أنه الآن تخصص وتبادل وانفتاح. التطور والنمو لم يعد قضية محلية ضيقة الأفق، أنه مسار يعتمد على الإنفتاح على العالم الخارجي الواسع. وتكامل الضفة والقطاع يجب أن يفهم بهذا الإطار تحديداً، ليس انغلاقاً على الذات، ولكنه تعاون وثيق خلاق يسمح بحصد مزايا أكبر عند التلاقح مع السوق الإقليمية والدولية.

5-1 الاقتصاد القائم على المعرفة

تميز الأدبيات بين *اقتصاد المعرفة*، وهو الاقتصاد الذي يقوم بإنتاج المعرفة الجديدة بذاتها، و*الاقتصاد القائم على المعرفة*، وهو الاقتصاد الذي يطبق ويستخدم المعرفة والتكنولوجيا والعلوم الحديثة لإنتاج وتوليد مكاسب إقتصادية وفرص عمل. والفرق الجوهرى بين المفهومين هو أن المعرفة هي الناتج أو الحصيلة في *اقتصاد المعرفة*، بينما هي أداة ووسيلة في *الاقتصاد القائم على المعرفة*. ولا يخفى أن التأسيس الناجح للإقتصاد القائم على المعرفة هو الشرط المسبق والضروري للانتقال إلى المرحلة التالية، إلى اقتصاد المعرفة.

يختلف الإقتصاد القائم على المعرفة عن الإقتصاد التقليدي بنواحي عديدة، إذ يتطلب الانتقال إلى هذا الإقتصاد الجديد طرق تفكير وقواعد سلوك جديدة: ديناميكية مستمرة وإعادة نظر متواصلة بالأفكار وطرق الإنتاج والتسويق وإعادة تبني متواصلة في وجه منافسة خارجية قوية وتدفق سريع للابتكارات. الاقتصاد القائم على المعرفة يتطلب نظاماً تعليمياً جديداً، سياسة ترشيد وتوجيه حكومية ذكية ونظام حوافز خلاق. ولكن وبالمقابل فإن بعض الشروط الأولية لنجاح الإقتصاد القديم ضرورية أيضاً لنجاح الإقتصاد الجديد.

وعلى رأس هذه حسن أداء المتغيرات الإقتصادية الرئيسية (Economic Fundamentals). وتشتمل هذه على سياسات اقتصاد ماكرو مستقرة، سوق عمل كفؤ، أسواق رأس مال ومنتجات فعالة، سياسات تضمن التنافس في السوق وتقلص من كلفة التكنولوجيا، وانفتاح أمام التجارة والاستثمارات الأجنبية (Hausmann et.al., 2006).

توصلت دراسات عديدة للبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتطوير الإقتصادي (OECD, 2005) ولباحثين مستقلين (مثلاً Chen & Dainlman, 2005). إلى أن الاقتصاد القائم على المعرفة يرتكز على أربعة أعمدة أساسية. وهذه الأعمدة هي: (1) قوة عمل متعلمة وماهرة، (2) نظام فعال لتشجيع الريادة والإستثمار في المشاريع القائمة على المعرفة، (3) شبكة إتصالات ومواصلات متكاملة ومعاصرة وأخيراً (4) مناخ إقتصادي وإجتماعي

موات ومحفز. ولقد جرى تبني هذه الأساسات الأربعة من أطراف عديدة على أنها الشروط المسبقة لتأسيس المجتمع القائم على المعرفة. وقام البنك الدولي بصياغة فهرس كمي (مقياس المعرفة، KI) على أساس هذه المعايير الأربعة لتحديد التباين بين الدول والآفاق المتاحة للدول المختلفة للوصول إلى الإقتصاد القائم على المعرفة (World Bank, 2010 and World Bank, 2007).

الاقتراح هنا هو أن يتم العمل بتخطيط سليم ومتابعة دؤوبة على هذه العناصر الأربعة لتكوين البيئة اللازمة لإنتعاش الإقتصاد القائم على المعرفة. وعطفاً على ما تم التطرق إليه في الفقرة السابقة، هناك في الأدبيات حديث أيضاً عن عمود خامس، ويطلق عليه إسم "العمود المفقود" ويعزى هذا على رأس المال الإجماعي والتماسك الإجماعي والهوية الوطنية والثقافة والثقة والمبادرة الفردية للمساهمة في حل القضايا الإجماعية وما شابه. (أنظر مثلاً Society for Knowledge Economics, 2007). ويؤكد مشايخو العمود الخامس على دور هذه العوامل الثقافية والإجماعية في تعزيز الإقتصاد القائم على المعرفة. إذ أن شبكات العلاقات وعوامل الثقة وتقاليده التعاون تقلص من تكاليف الصفقات وتسهل انتشار المعلومات.

يقدم تقرير المعرفة العربي للعام 2009 رؤية مقترحة لبناء المجتمع القائم على المعرفة. وتعتمد هذه الرؤية على ثلاثة محاور كبرى للتحرك هي: توفير البيئات التمكينية، ونقل وتوطين المعرفة، وتوظيف المعرفة لخدمة التنمية البشرية المستدامة ولرفاه الفرد. ويقسم التقرير أولويات العمل لتحقيق هذه المحاور إلى مهام للتعامل الفوري، ومهام على المدى المتوسط وأخرى على المدى الطويل. وتشتمل أولويات العمل على المحور الأول، توفير البيئات التمكينية، على إطلاق الحريات العامة، ومراجعة التنظيمات والقوانين ومراجعة السياسات التعليمية والثقافية، وخلق البيئة الاقتصادية والحوافز الملانمة. أما الأولويات على المحور الثاني، محور نقل وتوطين

المعرفة، فتشمل أيضا تطوير وإصلاح نظام التعليم، ودعم وإنشاء مراكز البحث، الانفتاح على الخارج، تشجيع الترجمة والدعم المباشر لإنتاج وتوطين المعرفة²⁴.

تشتمل الأولويات في محور توظيف المعرفة على إقامة العلاقة بين الانتاج والمعرفة، ومرة أخرى، التطوير المستمر لنظام التعليم والتدريب والتأهيل (أنظر تقرير المعرفة العربي 2009 ص 199-214).

أن التركيز على التعليم، وعلى نوعية التعليم في المحل الأول، وتكراره في المحاور الثلاثة ليس مصادفة أو إعتباطاً. أنه الأساس الأول والأهم للمجتمع والإقتصاد القائم على المعرفة، الإقتصاد المتطور والمنتج والمنفتح. والسير باتجاه بناء هذا المجتمع وهذا الإقتصاد هو الطريق الذي يتوجب أخذه لتحقيق تكامل وترابط عصري بين الضفة والقطاع ، اقتصاديا واجتماعياً وسياسياً²⁵.

²⁴ ما زالت توصيات اللجنة التي ترأسها الدكتور إبراهيم أبو لغد لإصلاح وتطوير المناهج التعليمية في فلسطين تستحق القراءة المتأنية والتطبيق كخطوة ضرورية لبناء الأسس المعرفية في المجتمع . ومن بين هذه التوصيات أذكر:

- أن يقلص المعلمون من المحاضرة والتلقين وأن يتبنوا عوضاً منهج الحوار المتبادل مع التلاميذ لتعزيز ملكاتهم النقدية وقدرتهم على صياغة المشاكل وحلها.
- أن لا يتم التعامل مع المعرفة على أنها حقائق نهائية وأن يتم التأكيد على أن الحقائق المطلقة لا وجود لها.
- أن يتم تنشئة التلاميذ على إتقان كيف نتعلم وأن لا يجري تقييمهم على ما تم تخزينه في الذاكرة.
- أن يتم تقليص ساعات تدريس الدين وبالمقابل زيادة حصص تدريس الأخلاق والقيم والأديان المقارنة (Abu Lughud, 1996).

هذه التوصيات مشابهة في جوهرها للتوصيات التي وضعتها لجنة من الخبراء تم إنشائها بطلب من رئيس الجمهورية لتطوير محتوى التعليم في فرنسا. والمبادئ التي جاءت بها اللجنة تصلح للدول والشعوب المختلفة: ضرورة إعادة النظر بشكل دوري في المناهج لإدخال المعارف الجديدة ، وإعطاء الأولوية في التعليم لتنمية طرائق التفكير الإختباري والتحليلي والنقدي والإستنتاجي والتاريخي، (أنظر تقرير المعرفة العربي للعام 2009 ص 100). وكما كتب ايمانويل كانط في 1784 فإن شعار الحداثة هو "أن تجرؤ على أن تتعلم، وأن تمتلك الشجاعة لأن تستخدم فهمك الخاص للأمر".

من الملفت للنظر أن الفلسطينيين (والعرب بشكل عام) ينفقون على التعليم نسبة من الناتج المحلي الإجمالي تعادل ما تنفقه الدول الأخرى. "ولكن الهوة في نوعية التعليم بين العرب والشعوب الأخرى على ذات الدرجة من التطور ما تزال مرعبة" (The Economist oct 15, 2009)

²⁵ لا يضير فلسطين أنها صغيرة مساحة وسكاناً. إذ أن أكثر من نصف دول العالم اليوم لا يزيد عدد سكانها على 6 ملايين نسمة. ومن بين الدول العشرة الأكثر غنى (دخل الفرد) في العالم هناك اثنتان فقط يزيد عدد سكانها على 5 ملايين نسمة (Alesina & Spolaore, 2003). ويتوصل هذان المؤلفان إلى "إن الحجم الأفضل للدول هو نتيجة للعلاقة التبادلية بين المكاسب من الإنتاج الواسع وتكاليف الاختلاف وعدم التجانس. وإن الانفتاح على الخارج والتجارة الدولية تعدل من هذه العلاقة التبادلية"

رؤية النمو طويل الأمد والتكامل بين الضفة القطاع التي نقتربها هنا للإقتصاد الفلسطيني تقوم على بناء وإستغلال عناصر المزايا التنافسية التي تتولد في الإقتصاد القائم على المعرفة. وكما تم التأكيد تكراراً في السابق فإن المزايا التنافسية هي مميزات يمكن خلقها وهي ليست موروثاً أو طبيعية. ويتبدى امتياز الإقتصاد القائم على المعرفة في ديناميكياته وقدرته على تطوير عناقيد (Clusters) قوية وتنافسية في الأنحاء المختلفة والتخصصات المتباينة. ويمكن بالطبع تأسيس هذه العناقيد على أرضية النشاطات الصناعية التقليدية القائمة حالياً (أنظر دراسة وزارة التخطيط عن العناقيد التي تمت مناقشتها سابقاً - MoPIC, 1998 c). ويمكن إنشاء هذه العناقيد أيضاً في الأماكن التي تتركز الصناعات فيها حالياً. ولكن هذه ليست سوى الخطوة التمهيديّة ، إذ أن هذه الصناعات يجب أن تتطور وتحرز مزايا تنافسية جديدة، وتركز على المجالات ذات القيمة المضافة العالية، وأن تتفتح على العالم الخارجي لتثبت جدارتها كعناقيد تنافسية ورائدة.

على أن الأمر الأكثر أهمية من البناء على الصناعات والنشاطات المحلية القائمة هو تأسيس صناعات ونشاطات جديدة في عناقيد تستمد قوتها وميزاتها التنافسية من المعرفة. والسؤال الآن لم يعد حول ما إذا كان من المجدي أو المحبذ الانفتاح والتجارة مع العالم الخارجي. السؤال الآن بالأحرى هو حول نوعية السلع والبضائع والنشاطات التي من الأفضل التخصص بها. وهناك شبه إجماع في الأدبيات المعاصرة حول مزايا التخصص في إنتاج سلع تتمتع بمرونة طلب عالية بالنسبة للأسعار ومرونة طلب عالية بالنسبة للدخل. وتتمتع معظم منتجات التقانة الرفيعة بتلك المواصفات. أن مجرد التطرق إلى فرص الاختيار هنا تشي بالفرق بين المزايا المقارنة القائمة والمعطاة والمزايا التنافسية التي يمكن أن تنشأ نتيجة الجهد الواعي والإنتاج الواسع (Thirlwall, 2005 p. 518)

في مقابل العناقيد التقليدية التي تقترحها دراسة وزارة التخطيط، يقترح (Castro & Jensen-Butler, 2004) عدداً من العناقيد غير التقليدية مثل عنقود للخدمات المالية، وعنقود لتقانة الاتصالات والمعلومات (ICT) وآخر لمعاهد البحث والتطوير الجامعية. ويبدو لي أنه من الصعب توقع نوعية وتخصصات ومواقع العناقيد التي ستظهر مستقبلاً، لأن هذا يعتمد على عدد كبير من العوامل التي يصعب التنبؤ بها مسبقاً. على أن السياسات التي يفترض بالحكومات صياغتها لدعم وتحفيز ظهور العناقيد لا بد وأن تلعب دوراً مهماً في التأثير على تخصصات ومواقع هذه التكتلات الإنتاجية. وهنا تبرز مرة أخرى أهمية الدور الذي يتوجب على الحكومة ان تلعبه وضرورة تأسيس هذا على ارضية ابحاث صلبة وتوافق سياسي واجتماعي عريض.

3-5 الحوض المديني وشبكات المواصلات والاتصال

حاجت في الصفحات السابقة حول أهمية ومزايا التجمع والتكتل (Agglomeration) للسكان والنشاطات الاقتصادية. ويؤكد تقرير آخر للبنك الدولي على أن الأبحاث النظرية في العقود الثلاثة الأخيرة صاغت تحليلات معمقة وحققت فهماً أفضل للمكاسب من التكتل المديني في مختلف المجالات والأصعدة. ولكن ليس من الواضح بعد أن صانعي السياسات يقدرون القوة الكامنة في قوى السوق هذه ويقدرّون المكاسب التي يمكن تحقيقها من التكتل (World Bank, 2009, p. 140).

وعلى الرغم من الإقرار بمزايا التكتل والوفورات الاقتصادية (والبيئية والاجتماعية والثقافية) التي يحققها، إلا أننا يجب أن لا نتجاهل أن التركيز والكثافة الاقتصادية العالية تحضر مشاكل خاصة بها أيضاً. ومن أهم هذه ارتفاع أسعار الأراضي نظراً لمحدودية المساحة، والمضاربة والازدحام فضلاً عن السلبيات الاجتماعية والنفسية للمدن الكبيرة²⁶.

²⁶ تبلغ كثافة السكان في مانهاتن الآن نحو 70 ألف شخص بالميل المربع (مقارنة برقم لا يزيد على 23,500 في العام 1850). إن ظهور ناطحات السحاب ليس سوى أحد وسائل التحايل على مشكلة محدودية مساحة هذه الجزيرة.

تمتلك فلسطين فرصة فريدة لتحقيق المكاسب من التجميع دون تحمل الجزء الأكبر من مثالبه. إذ لا المساحة المنفردة لكل من الضفة والقطاع بالكبيرة، ولا المسافة بينهما بالبعيدة بشكل يحول دون إمكانية تأسيس حوض مديني واحد منهما (A Single Urban Basin). والأداة لتأسيس هذا الحوض هي نظام موصلات واتصالات خلاق ومبتكر.

تطرقنا في السابق لأهمية تأسيس شبكات حديثة قوية لتقانة المعلومات والاتصالات (ICT). ورأينا أن تأسيس بنية تحتية ملائمة للمعلومات هي ركن أساسي وأحد الأعمدة الأربعة الرئيسية للاقتصاد القائم على المعرفة. ولقد تم نحت مصطلح جديد، هو تقانة المعلومات والاتصالات للتنمية (ICT 4 D)، للتأكيد على دور شبكات الاتصال في إيصال الأفكار ونقل الفرص وفتح آفاق التعلم لكل الناس. والمقصود بالبنية التحتية هنا درجة الوصلية والاعتمادية والفعالية في عمل الكمبيوتر والهواتف والتلفزيون والراديو، وفي عمل الشبكات التي تربطهم معاً. وتتكون تقانة المعلومات والاتصالات من الـ سوفوير والهاردوير والشبكات والوسائط لتجميع وتخزين ومعاملة ونقل وعرض المعلومات على شكل أصوات وداتا ونصوص وصور (World Bank, 2003 a & b).

يتعلق الاقتراح هنا بالحاجة إلى تأسيس شبكة ونظام اتصالات ومواصلات فعال لا يربط بين الضفة والقطاع فحسب، بل يربط الضفة الغربية في لحمة واحدة ويربط كامل قطاع غزة أيضاً في ذات اللحمة. وإذا كان هذا النظام فعال وناجح حقاً فإنه يجعل من الضفة والقطاع حوضاً مدينياً واحداً يوفر معظم المزايا والوفورات الاقتصادية التي تأتي من التكتل الاقتصادي والسكاني مع تقليص المثالب المتأتية من الازدحام.

أحد أنظمة شبكات المواصلات التي تحقق مثل هذه الشروط والذي تم تصميمه خصيصاً للضفة والقطاع هو مشروع "القوس" (TheArc)، وهو المشروع الذي مولت صياغته مؤسسة راند الأمريكية (Rand Corporation, 2007). وفي الواقع لست على اطلاع على وجود مشروع مواصلات آخر يتمتع بمواصفات مشابهة.

"القوس" هو اقتراح لتشييد خط قطار سريع يربط بين جنين في شمال الضفة وبين مطار غزة في جنوب غرب القطاع، ماراً بالقرب من ثمانية من الـ11 مدينة رئيسية في الضفة الغربية (باستثناء أريحا وطولكرم وقلقيلية)، و4 مراكز حضرية في القطاع (Suisman et. al., 2007). ويتبدى امتياز هذا المشروع في التعامل مع الفضاء الجغرافي الكامل للدولة الفلسطينية كوحدة مدينية واحدة، فلسطين كمنطقة حضرية (متروبوليتان) واحدة تتطلب تكاملاً فيزيائياً واقتصادياً. ويخصص الاقتراح مناطق للإسكان المكثف قادرة على الوفاء باحتياجات الزيادة الكبيرة في أعداد السكان. يبلغ طول هذا الخط الحديدي نحو 145 ميل، وهو يمر عبر 14 محطة، 9 منها في الضفة الغربية. ويقترح المشروع استغلال المسافات بين المدن الرئيسية وخط القطار لإقامة مجمعات سكنية. ويتيح القطار فرصة قطع المسافة من مطار غزة إلى شمال الضفة خلال 90 دقيقة فقط²⁷.

تبتدى مزايا هذا الاقتراح في ثلاثة جوانب: أولاً تقليص الاعتماد على السيارات الخاصة كوسيلة نقل رئيسية في الدولة الفلسطينية والحد من فوضى الإسكان (الذي غالباً ما يترافق مع المواصلات الخاصة). ثانياً، توفير خط مواصلات رئيسي وسريع وفعال يسمح بحرية حركة العمل ويتيح المجال أيضاً أمام تشييد خطوط موازية لنقل الطاقة والاتصالات والماء. ثالثاً، توجيه نشاطات الاستثمار وتشجيع خلق العناقيد في الحوض المديني الواحد.

أنا على معرفة بأن مشروع "القوس" واجه تحفظات شديدة في بعض الأوساط الفلسطينية ولأسباب مختلفة. ولا شك أن هناك جوانب في الاقتراح تستحق النقد والمراجعة. ولكن يتوجب علينا أن لا نرتكب خطأ رمي الطفل مع الماء الوسخ، كما يقول المثل المعروف. الجوهر الإيجابي لهذا الاقتراح بالعلاقة مع موضوع هذه الورقة هو التعامل مع الضفة والقطاع كوحدة فيزيائية واقتصادية، عبر خلق الظرف الموات لجعل الضفة

²⁷ وضع أصحاب الاقتراح تقديرات أولية لكلفة المشروع. ولكن مراجعة سريعة لهذه التقديرات توحى بأنها غير مدروسة بما يكفي وهي على الأرجح أقل من الكلفة الواقعية. قدر هؤلاء إجمالي الكلفة بنحو 6 مليار دولار (أسعار 1997) موزعة على الشكل التالي: سكة القطار: 3.3 مليار، طريق مواز: 2.0 مليار، محطات: 0.3 مليار، شوارع بين المدن والمحطات: 0.3 مليار (Suisman et. al., 2007)

والقطاع حوضاً مدينيّاً واحد يسمح باستغلال وفورات التكتل والتجمع ويوفر البيئة المناسبة أمام ظهور العناقيد.

أمر أخير أود الإشارة إليه يتعلق بالأهمية السياسية والدلالات الوطنية لمشروع ضخّم مشابه لمشروع "القوس" بالنسبة للدولة الفلسطينية الناشئة. إن أهمية وجود مشروع وطني كبير يمكن أن يوفر منافع شخصية لكل مواطن تقريباً، ويجلب فوائد اقتصادية للبلاد ككل، واضحة وجلية بما فيه الكفاية، ومثل هذا المشروع الكبير يساهم أيضاً في خلق إحساس وطني مشترك وفخر بالإنجاز. إنه مشروع يمكن أن يلعب ذات الدور الوطني والتحفيزي الذي لعبه مشروع بناء السد العالي في مصر في الستينات.

6- النتائج والتوصيات

توصل التحليل في الصفحات السابقة إلى عدد من النتائج سوف أجمعها في النقاط التالية:

- ✧ هناك من ناحية مبدئية فرص اقتصادية واعدة يمكن أن تتحقق من تكامل الضفة الغربية مع قطاع غزة. أي أن هناك أرضية اقتصادية أيضاً للدعوى السياسية بأن الضفة وغزة كينونة واحدة. تكامل الشطرين يوفر فرصاً أفضل لتحقيق تنمية مستدامة فيهما. على أن الدولة القادمة ستكون دولة منفصلة جغرافياً، على الرغم من افتراض وجود ممر حر وآمن بين شطريها. وهذا ما يفرض تحديات خاصة على السياسة الاقتصادية وعلى السياسات المكانية.
- ✧ إن الكلفة الاقتصادية لتحقيق التكامل بين الجناحين، بمعنى التقاربية في مستويات الحياة، لن تكون بسيطة، خصوصاً وأن هذا سيتوافق مع عودة عدد ليس بالقليل من اللاجئين إلى الدولة الفلسطينية. إن مجرد تحقيق التقاربية في مستويات الحياة هدف غير كاف، ذلك لأن مستوى الدخل حتى في الجناح الأكثر غناً ضئيل وغير مقبول.
- ✧ تشير تجربة توحيد ألمانيا الشرقية مع الغربية، ودراسات توحيد كوريا الشمالية مع الجنوبية، إلى أن فتح المجال أمام حركة قوة العمل بين الشطرين يمكن أن يقلص التكاليف المباشرة للتوحيد وأن يمنح السياسة الاقتصادية فرصاً أكبر للمناورة. إن فتح المجال أمام حركية قوة العمل بين القطاع والضفة دون المرور بفترة انتقالية يمكن أن يساهم في تقليص التشويش الكبير في سوق العمل في الأراضي الفلسطينية. ومن المهم أن يتوافق هذا مع سياسات تحد من قوة الاحتكارات ومن أن تذهب المكاسب المحتملة إلى زيادة الأرباح عوضاً عن تخفيض الأسعار.
- ✧ إن فرص التكامل الاقتصادي، بمعنى تكامل مسارات الإنتاج والتخصص، بين الضفة والقطاع على أرضية المزايا المقارنة الطبيعية والتاريخية التي يقوم الإنتاج عليها حالياً، هي فرص محدودة للغاية وغير واعدة. هذا على الرغم من الإقرار

بالآثار المعيقة والمحبطة لسياسات الاحتلال وبأن إمكانات التبادل التجاري الحر بين الضفة والقطاع كانت (وما زالت) مقيدة للغاية. التكامل بين الشطرين يتطلب "خلق" مزايا تنافسية جديدة وهو امر يتساق مع التوجهات الحديثة في النظرية الاقتصادية.

✧ هناك نموذجين، في إطار الاقتصاد المكاني، للتكامل الاقتصادي: نموذج النمو المتوازن ونموذج التكتل المكاني. تحلل الورقة مزايا ومثالب كلاً من هذين النموذجين بالعلاقة مع تكامل الضفة والقطاع. وتراجع الورقة خطط التنمية والمخططات الإقليمية التي وضعتها السلطة الفلسطينية في إطار مفهوم النمو المتوازن. كما تحلل مصادر قوة نموذج التكتل المكاني بالعلاقة مع التمرکز والكثافة السكانية العالية في قطاع غزة.

✧ هناك توترات اجتماعية وسياسية، ومماحكات وأحكام سببية سلبية، بين المجموعات السكانية المختلفة في الضفة والقطاع: ضفاوي، غزاوي، لاجئ، عائد، فلاح، مدني... إلخ. وهذه التوترات، على مساوئها الاجتماعية ومخاطرها السياسية الواضحة، تؤثر سلبياً أيضاً على أفق المناورة المتاح أمام السياسات الاقتصادية. على ذلك هناك حاجة ماسة للتعامل بجدية مع هذه النزاعات عبر برامج توعية وتنقيف والعمل على تقوية الهوية الوطنية على قاعدة تكافلية إيجابية.

✧ تقدم الورقة اقتراحاً لتأسيس التكامل الاقتصادي بين الضفة والقطاع يستفيد من مزايا نموذج النمو المتوازن والتكتل المكاني. ويتكون الاقتراح من ثلاثة محاور: تأسيس اقتصاد قائم على المعرفة لخلق المزايا التنافسية، وتبني سياسة اقتصادية تدعم وتمهد السبيل أمام تشكل العناقيد الصناعية والتجارية، وأخيراً بناء شبكة مواصلات واتصالات متكاملة تجعل من الضفة والقطاع حوضاً مدينياً واحداً. وفي القلب من هذه الاستراتيجية يتمركز تطوير نظام التعليم وهو أمر لا يجب بأي حال من الأحوال التهوين في تقدير أهميته وضرورته.

إن التحدي الأكبر الذي ستواجهه الدولة الفلسطينية في المستقبل هو تحدي التكامل والتقارب في مستويات الحياة والفرص الاقتصادية بين شطريها المنفصلين. وإن حسن

الإدارة الاقتصادية ستكون الشرط الضروري لصيانة الوحدة السياسية بينهما. ولا أجد طريقة أفضل لاختتم بها هذه الدراسة من اقتباس النتائج التي توصلت إليها دراسة إعادة توحيد الكوريتين. أولاً، إذا ماتم تصميم و تطبيق سياسات التكامل بحذاقة فان مسار التقاربية في مستويات الحياة يمكن ان يتحقق بسرعة: الهوة بين دخل الشمال والجنوب يمكن ان تتضاءل من 90% إلى 50% خلال عقد واحد فقط. ثانياً، " كلما كانت فترة الانفصال والقطيعة اطول كلما أصبحت كلفة التكامل وإعادة التوحيد أكبر".

المراجع

- Abu Lughod (1996). *A Comprehensive Plan for the Development of the First Palestinian Curriculum for General Education*. Quoted in Hovsepian, N. (2008). *Palestinian State Formation: Education and the Construction of National Identity*. Cambridge Scholars Publishing, UK. p164-170.
- Alesina A. and E. Spolaore (2003): *The Size of Nations*. MIT Press (cited in the Economist, December 20, 2003).
- Arnon A. and J. Weinblatt (2001) Sovereignty and Economic Development: The Case of Israel and Palestine, *The Economic Journal*, No. 472, pp.291-308.
- Arnon, A. and Kanafani, N. (2004) Absorbing Returnees in a Viable Palestinian State: A Forward looking Macroeconomic Perspective, in Cobham, D. and Kanafani, N. (eds), *The Economics of Palestine*, Routledge, pp.235-274.
- Arnon, A. Spivak A. And Sussman O. (2004) Incomplete Contracts, the port of Gaza and the Case for Economic Sovereignty. in Cobham, D. and Kanafani, N. (eds), *The Economics of Palestine*, Routledge, pp.281-290.
- Arthur W. (1996) Increasing Returns and the New World Business. *Harvard Business Review*. July-Aug, pp. 100-09.
- Arvis J-F., Raballand, G. and Marteau, J-F. (2007) *The Costs of Being Landlocked: Logistics Costs and Supply Chain Reliability*, Policy Research Working Paper 4258, The World Bank, Washington.
- Ben-Shahar *et al.* (1989) Regional Cooperation in the Development of Transportation Infrastructure in the Middle East. In Mehrav M. (eds.) *Economic Cooperation and Middle East Peace*. London .
- Bowker R. (2003) *Palestinian Refugees- Mythology, Identity and Search for Peace*. Boulder.
- Cárcamo-Díaz, R. (2004) Towards Development in Landlocked Countries, CEPAL - SERIE Macroeconomía del desarrollo, Santiago, Chile.
- Castro A. de and Jensen-Butler, C. (2004) Strategies for Economic Development and Future of the Refugee Camps, in Cobham, D. and Kanafani, N. (eds.) *The Economics of Palestine*, Routledge, pp.176-205.
- Chen, D. and Dahlman, C. (2005) The Knowledge Economy. The KAM Methodology and World Bank Operations, World Bank, Washington D.C. Available at:
http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=841625
- Dessus S. (2004): A Palestinian Growth History, 1968-2000. *Journal of Economic Perspectives*, 19/3 pp. 447-69.
- Duranton G (2005): Spatial Economics.
<http://individual.utoronto.ca/gilles/Papers/Palgrave.pdf>

- Efrat, E. (1977) Settlement Pattern and Economic Change of the Gaza Strip 1947-1977, *The Middle East Journal*, Vol. 31, No. 3, pp.349-356.
- EU (2002) Germany's Growth Performance in the 1990's. The European Commission. DG for Economic and Financial Affairs. Brussels.
- Faye, M. L., McArthur, J.W., Sachs, J.D. and Snow, T. (2004) The Challenges Facing Landlocked Developing Countries. *Journal of Human Development*, Vol. 5, No.1, pp.31 – 68.
<http://www.unmillenniumproject.org/documents/JHD051P003TP.pdf>
- Friedmann, J. and Alonso, W. (1975) *Regional Policy – Reading in Theory and Applications*, MIT Press.
- Fujita, M., Krugman, P. and Venables A. (1999) *The Spatial Economy: Cities, Regions and International Trade*, MIT Press.
- Fujita, M & Krugman P.(2004): *The New Economic Geography: Past, Present and the Future. Regional Science* 83(1): 139–64.
- Funke M. & Strulik H. (2005): Growth and convergence in a two-region model: the hypothetical case of Korean unification. *Journal of Asian Economics* 16, pp. 255-279.
- Gallup J., Sachs J. & Mellinger A. (1998) *Geography and Economic Development*, NBER Working Paper No.6849, Cambridge, MA.
<http://www.nber.org/papers/w6849>
- Gizkowicz, P. et.al (2007): The new wave of Polish migration after EU enlargement. MPRA, Paper No. 18596. Munich.
- Grigoriou, C. (2007) Landlockedness, Infrastructure and Trade: New Estimate for Central Asian Countries, Policy Research Working Paper 4335, World Bank, Washington DC.
- Hausmann, R., Rodrik D. and Velasco A. (2006) Getting the Diagnostics Right, *Finance and Development*, Vol. 43, No. 1.
- Hoover, E.M. and Giarratani, F. (1999) *An Introduction to Regional Economics*, West Virginia University. Accessed Feb 3, 2010:
www.rri.wvu.edu/regscweb.htm
- Junius K. (1997) *Economies of Scale: A Survey of the Empirical Literature*. Kiel Institute of World Economy. Working papers No. 813.
- Keefer P. & Knack S (1997) Why don't poor countries catch up? A cross-national test of an institutional explanation. *Economic Inquiry* 35, pp590-602.
- Khawaja M. and Tiltne A. (eds.) (2002) *On the Margin – Migration and Living Conditions of Palestinian Camp Refugees in Jordan*, FAFO Report 357, Oslo.
- Krugman P. (1979) Increasing returns, monopolistic competition, and international trade. *Journal of International Economics*. Vol 9, issue 4. pp 469-479.
- Krugman, P. (1991) Increasing Returns and Economic Geography, *Journal of Political Economy*, Vol. 99, No. 3, pp.483-499.
- Kubursi A (2010): *Arab Trade- Data, Models and Issues*. UNCTAD Development Account Project. Geneva.

- Levine, R., Loayza, N. and Thorsten Beck, T. (2000) 'Financial Intermediation and Growth: Causality and Causes', *Journal of Monetary Economics*. Vol. 46, pp. 31-77.
- Lin J.Y. (2010) New Structural Economics – A Framework for Rethinking Development, Policy Research Working Paper 5197, The World Bank, Washington DC.
- MacKellar, L., Wörgötter, A. and Wörz, J. (2000) Economic Development Problems of Landlocked Countries, Transition Economics Series, No. 14, Institute for Advanced Studies, Vienna.
- Mazur M. (1972): Economic Development in Jordan. In Cooper C. & S. Alexander (eds.): *Economic Development and Population Growth in the Middle East*. Elsevier.
- Ministry of Planning (2004) *Palestinian Mid-Term Development Plan 2005-2007*, the Palestinian National Authority, West Bank.
- Ministry of Planning (2007) Defining Spatial Structure for Public Service Centres in the West Bank and Gaza Strip – A Conceptual Framework, Universal Group for Engineering and Consulting, West Bank.
- Ministry of Planning (2007) *Palestinian Reform and Development Plan 2008-2010*, The Palestinian National Authority, West Bank.
- Ministry of Planning (2009) *Program of Building the Elements and Institutions of the Palestinian State 2010-2011*, in Palestine: Ending the Occupation and Establishing the State, 13th Government Program.
- Ministry of Planning (2010) *National Plan 2011-2013*, the Palestinian National Authority, West Bank.
- Missaglia, M, Copelle c. 8 Amer W. (2010): Evaluation the potential effects of Minimum Wage Legislation in the OPT. MAS, Ramallah.
- MoPIC (1993) *The General Program for the Development of National Palestinian Economy 1994-2000*, The Palestinian National Authority, East Jerusalem.
- MoPIC (1997) *Palestinian Development Plan 1998-2000*, The Palestinian National Authority, East Jerusalem
- MoPIC (1998a) *National Policies for Physical Development*, Ministry of Planning and International Cooperation, The Palestinian National Authority, East Jerusalem.
- MoPIC (1998b) *The Regional Plan for the West Bank Governness*, Ministry of Planning and International Cooperation, The Palestinian National Authority, East Jerusalem.
- MoPIC (1998c) *Building Competitive Advantage in the Palestinian Economy*, The Palestinian National Authority, East Jerusalem
- MoPIC (1998d) *Palestinian Development Plan 1999-2003*, The Palestinian National Authority, East Jerusalem.
- OECD (2005) OECD work on knowledge and the knowledge economy, Paper presented at OECD/NSF Conference on “Advancing knowledge and the knowledge economy”, National Academies, Washington http://www.oecdwash.org/PDFFILES/advancingknowledge_speech_jan2005.pdf

- Porter, M. (1990) *The Competitive Advantage of Nations*. The Free Press. NY
- Radelet, S and Sachs, J.D. (1998) *Shipping Costs, Manufactured Exports, and Economic Growth*, Accessed May 24, 2010:
http://admin.earth.columbia.edu/sitefiles/file/about/director/pubs/s_hipcost.pdf
- Rand Corporation (2007): Building a Successful Palestinian State, RAND Corporation, CA.
http://www.rand.org/pubs/monographs/2006/RAND_MG146.2.pdf
- Sayre, E. (2001): Labour demand and the wage gap in the West Bank and Gaza Strip. *Contemporary Economic Policy*, vol 19, No.2, pp. 213-224.
- Sergio R. and B. Montouri (1999) *US Regional Income Convergence: A Spatial Econometric Perspective*, Regional Studies, Vol. 33, No. 2, pp.143-156.
- Silvestre J. (1978) 'Economies and diseconomies of scale'. In *The New Palgrave - A Dictionary of Economics*.
- Smith C. (1955) Survey of the Empirical Evidence on Economies of Scale. In *Business Concentration and Price Policy*. NBER. Princeton Uni. Press.
- Society for Knowledge Economics (2007), *Leadership and Culture – the Missing Pillar of the National Innovation Agenda*. Response to the Victorian Government's proposed National Innovation Agenda.
- Suisman, D., Simon S., Robinson G., Anthony R., and Schoenbaum m. (2007): *The Arc- A Formal Structure for a Palestinian State*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation.
http://www.rand.org/pubs/research_briefs/RB9119/index1.html
- Thirlwall A. (2005): *Growth and Development - With Special Reference to Developing Economies*, Palgrave, Macmillan.
- Thurow, L. (1999) *Building wealth: new rules for individuals, companies, nations in a knowledge based economy*, Harper Collins, New York
- Ugland O. (2003) *Difficult Past, Uncertain Future: Living Conditions Among Palestinian Refugees in Camps and Gatherings in Lebanon*, FAFO Report 409, Oslo.
- UNCTAD (1994) *Main Features of Domestic and External Merchandise Trade of the West Bank and Gaza Strip*, United Nations Conference on Trade and Development.
- UNCTAD (1998): *The Palestinian Economy and Prospects for Regional Cooperation*. Geneva June.
- Van Arkadie, B. (1977) *Benefits and Burdens: A Report on the West Bank and Gaza Strip Economies Since 1967*, Carnegie Endowment for International Peace, New York.
- Vinokurov, E. (2007) *Kaliningrad: Enclaves and Economic Integration*, Centre for European Policy Studies, Brussels, Belgium.
- Weiner, J.R. And Morrison, D. (2007) *Linking the Gaza Strip with the West Bank: Implications of a Palestinian Corridor Across Israel*, The Jerusalem Centre for Public Affairs, Jerusalem.

- Wilson M. (1990) King Abdullah, Britain and the Making of Jordan, Cambridge UP.
- World Bank (1997): The State in Changing World, World Development Report 1997. Oxford UP, NY.
- World Bank (2003a) *Engendering ICT: Ensuring Gender Equality in ICT for Development*. Washington, D.C.
- World Bank (2003b) *ICT and MDGs: A World Bank Group Perspective*. Washington,
- World Bank (2007): *Building Knowledge Economies: Advanced Strategies for Development*, World Bank, Washington D.C.
- World Bank (2008 Sept): An Analysis of the Economic Restrictions Confronting the West Bank and Gaza.
- World Bank (2008) *Improving Trade and Transport for Landlocked Developing Countries*, World Bank contributions to implementing the Almaty Programme of Action, The World Bank, Washington, DC.
- World Bank (2008a): *Measuring Knowledge in the World's Economies*, World Bank, Washington Available at:
http://siteresources.worldbank.org/INTUNIKAM/Resources/KAM_v4.pdf.
- World Bank (2009 June 8) Palestinian Economic Prospects: Gaza Recovery and West Bank Revival-Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Committee.
- World Bank (2009) World Development Report 2009: Reshaping Economic Geography, Washington, DC.
- World Bank (2010) Knowledge Assessment Methodology. Washington, DC.

تقرير المعرفة العربي (2009): نحو تواصل معرفي منتج. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة المكتوم.

الجعفري، محمود (1995)، التجارة الخارجية السلعية للضفة الغربية وقطاع غزة الإمكانيات والآفاق، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية - ماس.
 خليل الشقاقي (1994): العلاقات السياسية و الإدارية المستقبلية للضفة الغربية وقطاع غزة. الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية، PASSIA القدس.
 رئاسة الوزراء (2009): فلسطين إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة- برنامج الحكومة الثالثة عشرة. رام الله.

منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط (يوليو 1993): البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني للسنوات 1994-2000. تونس، الجمهورية التونسية.

وزارة التخطيط (2005): المخطط الإقليمي للمحافظات الجنوبية، رام الله.
وزارة التخطيط (ابريل 2008): خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010. رام الله،
فلسطين.
وزارة التخطيط والتعاون الدولي (يونيو 1999): خطة التنمية الفلسطينية 1999-2003. رام
الله، فلسطين.
وزارة التخطيط: خطة التنمية متوسطة المدى 2005-2007. رام الله، فلسطين.

ملحق الجداول الاحصائية
Statistical Appendix

جدول 1: النقل النسبي للضفة الغربية (باستثناء القدس) وقطاع غزة، 2004

Table 1: Relative Weight of West Bank and Gaza Strip (excluding Jerusalem), 2004

Variable	قطاع غزة Gaza Strip	الضفة الغربية West Bank	الأراضي الفلسطينية Palestinian Territories	المتغير
Population	%37	%63	3.5 مليون	السكان
GDP	%33	%67	4,198.4 مليون دولار	الناتج المحلي الإجمالي
GDP (per capita)	%84 من المتوسط	%111 من المتوسط	1,317 دولار	الناتج المحلي الإجمالي للفرد
GNI (per capita)	%83 من المتوسط	%111 من المتوسط	1,390 دولار	الدخل القومي الإجمالي للفرد
Consumer spending	%33.5	%66.5	5,601 مليون دولار	الإنفاق الاستهلاكي
Capital Formation	%35	%65	1,022 مليون دولار	التكوين الرأسمالي
Exports	%15	%85	483.8 مليون دولار	الصادرات
- Goods	%12	%88	412.3 مليون دولار	- السلع
- Services	%33	%67	71.5 مليون دولار	- الخدمات
Imports	%32	%68	2,909 مليون دولار	الواردات
- Goods	%33	%67	2,622 مليون دولار	- السلع
- Services	%20	%80	287 مليون دولار	- الخدمات
Average daily wage *	%78 من المتوسط	%97 من المتوسط	74.9 شيكل	الأجر اليومي المتوسط *
- Agriculture	%68 من المتوسط	%91 من المتوسط	49.6 شيكل	- زراعة
- Industry	%61 من المتوسط	%89 من المتوسط	68.1 شيكل	- صناعة
- Construction	%47 من المتوسط	%85 من المتوسط	89.0 شيكل	- إنشآت
- Services	%87 من المتوسط	%105 من المتوسط	74.2 شيكل	- خدمات
Unemployment rate	%35.4	%22.9	%26.8	معدل البطالة
Labour Force	%31.1	%68.9	970,000	قوة العمل
- Employed	%27.7	%72.3	578,000	- عاملون
- Unemployed	%41.0	%59.0	212,000	- عاطلون
Participation ratio	%36.4	%42.5	%40.4	نسبة المشاركة
- Males	%63.5	%68.7	%66.9	- ذكور
- Females	%9.1	%15.9	%13.5	- إناث

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات مختلفة

* عمال الضفة الغربية وقطاع غزة مع العاملين في إسرائيل والمستوطنات

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics (various publications).

* Workers in West Bank, Gaza Strip as well as Palestinians working in Israel and settlements.

جدول 2: التجارة بين الضفة الغربية و قطاع غزة (مليون دولار)

Table 2: Trade between the West Bank & Gaza Strip (million \$)

Gaza	1996	1995	1994	قطاع غزة
Gaza's total exports	51.3	42.5	40.0	إجمالي صادرات القطاع
Exports to the WB	22.7	25.8	22.7	الصادرات إلى الضفة
% of total Gaza's exports	%44.2	%60.7	%56.7	% من إجمالي صادرات القطاع
% of West Bank's imports	%1.3	%1.7	%1.6	% من إجمالي واردات الضفة
West Bank الضفة الغربية				
West Bank's total exports	509.7	456.6	373.5	إجمالي صادرات الضفة
Exports to Gaza	16.3	22.7	27.3	الصادرات إلى القطاع
% of total WB's exports	%3.2	%5.0	%7.3	% من إجمالي صادرات الضفة
% of Gaza's imports	%2.1	%3.2	%4.2	% من إجمالي واردات غزة

(UNCTAD,1998)

جدول 3: الضفة الغربية: التجارة الزراعية مع قطاع غزة
Table 3: West Bank: Agricultural Trade with Gaza Strip

السنة	إجمالي الصادرات (مليون \$)	الصادرات الزراعية (مليون \$)	الصادرات الزراعية إلى غزة (مليون \$)	نسبة الصادرات الزراعية إلى غزة من إجمالي الصادرات الزراعية %	حصة الضفة من إجمالي واردات غزة الزراعية %
Year	Total exports (million \$)	Agricultural exports (million \$)	Agricultural exports to the Gaza Strip (million \$)	Gaza's share of total West Bank agricultural exports %	WB share of Gaza's agricultural imports %
1970	30.50	6.10	0.62	10%	
1971	42.20	8.44	0.29	3%	4%
1972	51.50	14.42	0.29	2%	3%
1973	57.80	14.45	0.65	4%	5%
1974	89.70	19.73	0.68	3%	4%
1975	109.0	23.98	1.61	7%	6%
1976	123.20	28.34	2.54	9%	9%
1977	118.40	36.70	0.84	2%	2%
1978	140.80	42.24	0.45	1%	2%
1979	148.0	38.48	0.92	2%	3%
1980	189.0	47.25	1.10	2%	3%
1981	205.20	45.14	1.53	3%	4%
1982	200.60	48.14	1.66	3%	5%
1983	201.0	46.23	0.54	1%	1%
1984	184.0	49.68	1.04	2%	2%
1985	166.0	46.60	1.83	4%	5%
1986	220.10	40.82	2.66	7%	5%
1987	228.20	34.23	2.89	8%	5%

(UNCTAD,1994). (Jaafari, 1995).

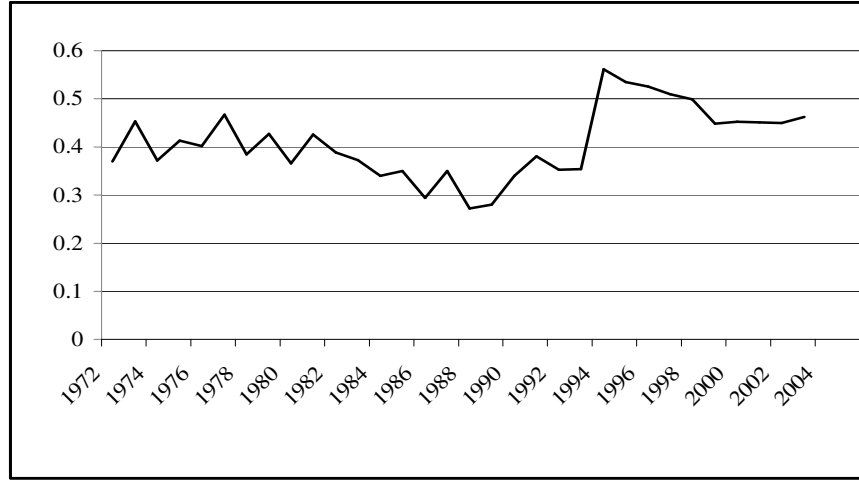
جدول 4: قطاع غزة: التجارة الزراعية مع الضفة الغربية

Table 4: Gaza Strip: agricultural trade with the West Bank

السنة	إجمالي الصادرات مليون \$	الصادرات الزراعية مليون \$	الصادرات الزراعية إلى الضفة الغربية مليون \$	نسبة الصادرات الزراعية إلى الضفة الغربية من إجمالي الصادرات الزراعية %	حصة غزة من إجمالي واردات الضفة الزراعية %
Year	Total exports (million \$)	Agricultural exports (million \$)	Agricultural exports to the West Bank (million \$)	West Bank's share of total agricultural exports %	Gaza share of WB's agricultural imports %
1970	14.70	11.17	2.8	25%	37%
1971	28.00	20.72	4.4	21%	31%
1972	32.00	19.84	7.4	37%	43%
1973	43.10	24.99	1.88	8%	8%
1974	57.20	28.03	1.8	6%	6%
1975	83.90	37.75	2.3	6%	6%
1976	104.10	46.84	2.6	6%	6%
1977	136.90	72.55	2.2	3%	5%
1978	122.30	58.70	2.7	5%	7%
1979	123.50	59.28	2.11	4%	4%
1980	154.20	60.14	2.9	5%	5%
1981	197.80	57.36	4.23	7%	7%
1982	190.00	57.00	2.53	4%	5%
1983	180.60	46.95	2.1	4%	4%
1984	104.50	25.08	3.1	12%	5%
1985	106.00	31.80	4.12	13%	7%
1986	169.10	34.93	7.11	20%	9%
1987	157.10	59.70	9.8	16%	10%

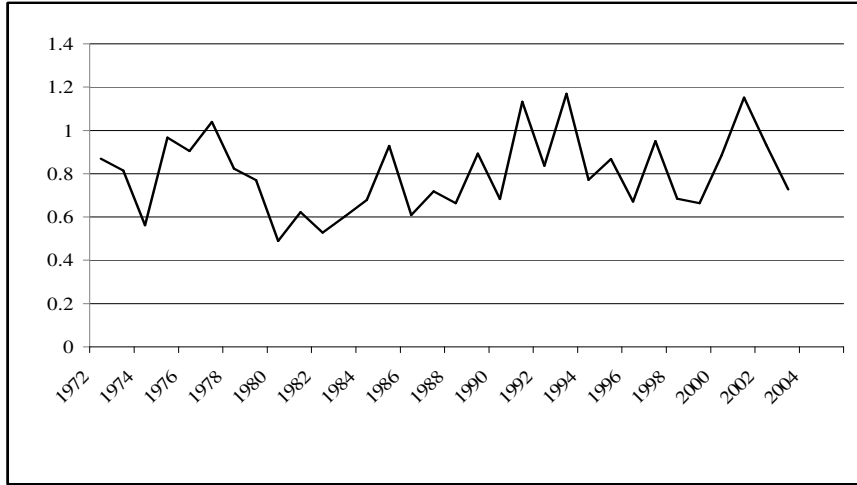
(الجعفري، 1995). (UNCTAD, 1994)

شكل 1: نسبة الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية
 Figure 1: Gaza's share of GDP relative to the West Bank's



Source for all graphs: MAS Macroeconomic Indicators Dataset : المرجع لكافة الأشكال البيانية هو :

شكل 2: نسبة القيمة المضافة لقطاع الزراعة / الناتج المحلي الإجمالي
 في غزة مقارنة بالضفة الغربية*
 Figure 2: Share of agriculture value added in Gaza's
 GDP relative to the West Bank's

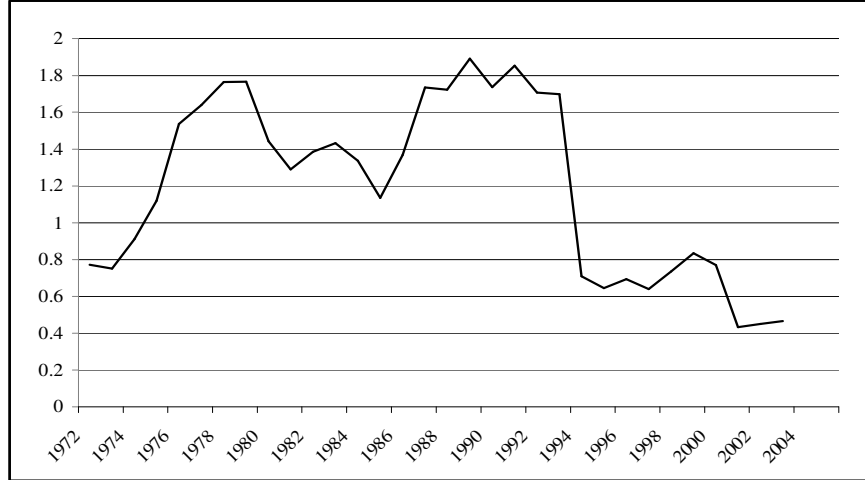


ملاحظة: المنحنيات في الأشكال 2-5 مرسومة على ضوء النسبة التالية: نسبة القيمة المضافة للزراعة (مثلا) في الناتج المحلي الإجمالي في غزة مقسومة على ذات النسبة في الضفة الغربية. إذا كانت حصة الزراعة في غزة أعلى منها في الضفة فإن الرقم يكون أكبر من الواحد.

Note: The curves in Figures 2-5 are drawn based on the following formula: the share of (for example) agricultural value added in Gaza's GDP is divided by the same share in the West Bank. Thus, if the agriculture contribution in the GDP in Gaza is larger than that in the West Bank, the outcome will be greater than one.

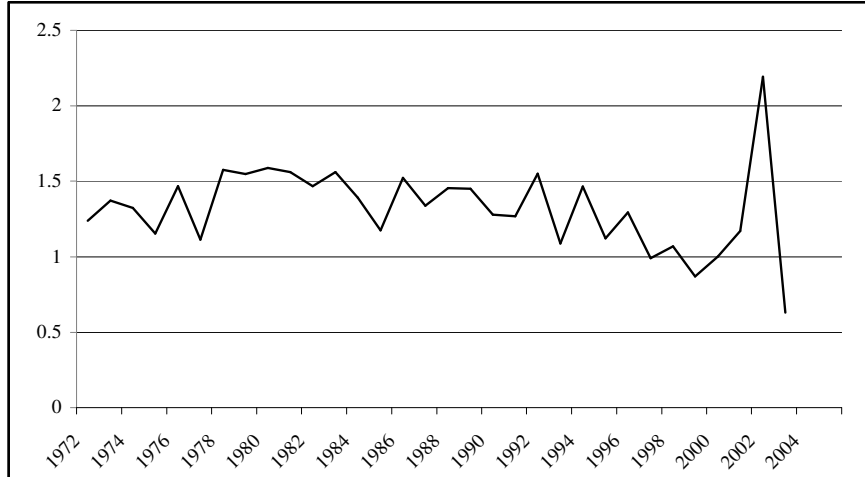
شكل 3: نسبة القيمة المضافة لقطاع الصناعة/ الناتج المحلي الإجمالي
في غزة مقارنة بالضفة الغربية

Figure 3 Share of Industry value added in Gaza's
GDP relative to the West Bank's



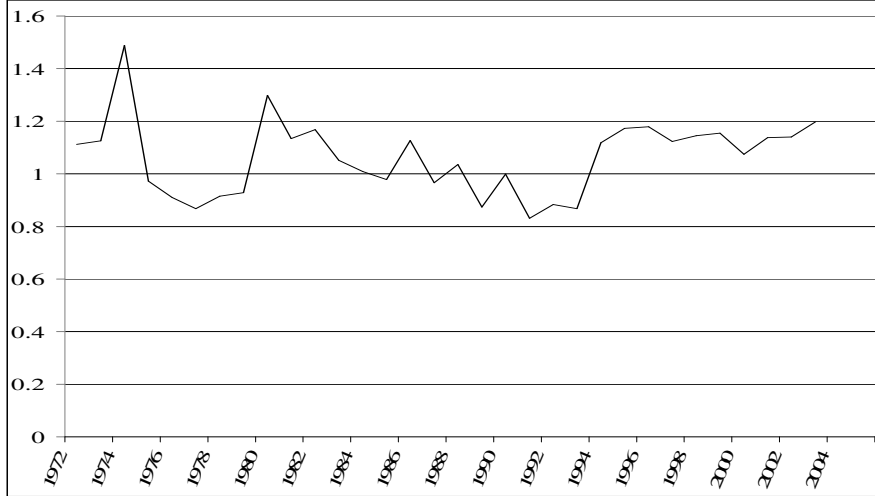
شكل 4: نسبة القيمة المضافة لقطاع الإنشاءات/ الناتج المحلي الإجمالي
في غزة مقارنة بالضفة الغربية

Figure 4: Share of construction value added in Gaza's
GDP relative to the West Bank's



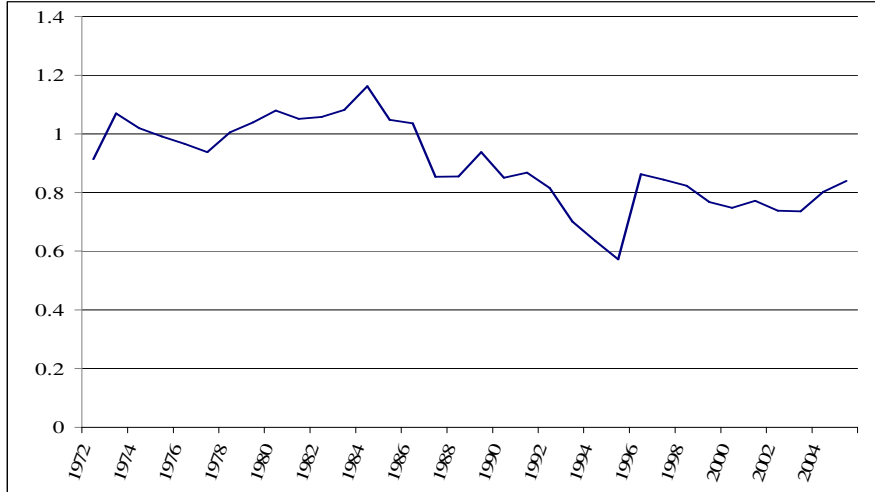
شكل 5: نسبة القيمة المضافة لقطاع الخدمات/ الناتج المحلي الإجمالي
في غزة مقارنة بالضفة الغربية

Figure 5: Share of services value added in Gaza's
GDP relative to the West Bank's



شكل 6: نسبة متوسط الأجور اليومية في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية

Figure 6: Gaza's average daily wage relative to
the West Bank's (all sectors)



شكل 7: نسبة متوسط الأجور اليومية لقطاع الزراعة في غزة مقارنة بالضفة الغربية

Figure 7: Gaza's average daily wage relative to the West Bank's (agriculture)



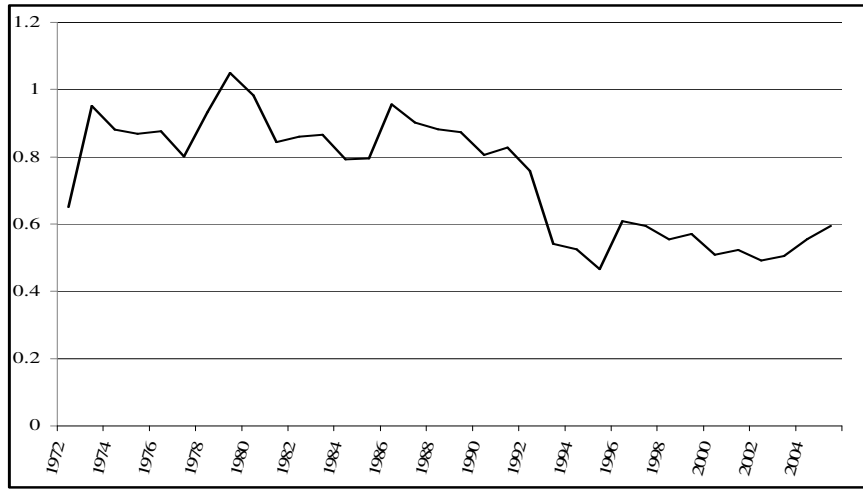
شكل 8: نسبة متوسط الأجور اليومية لقطاع الصناعة في غزة مقارنة بالضفة الغربية

Figure 8: Gaza's average daily wage relative to the West Bank's (industry)



شكل 9: نسبة متوسط الأجور اليومية لقطاع الإنشاءات في غزة مقارنة بالضفة الغربية

Figure 9: Gaza's average daily wage relative to the West Bank's (construction)



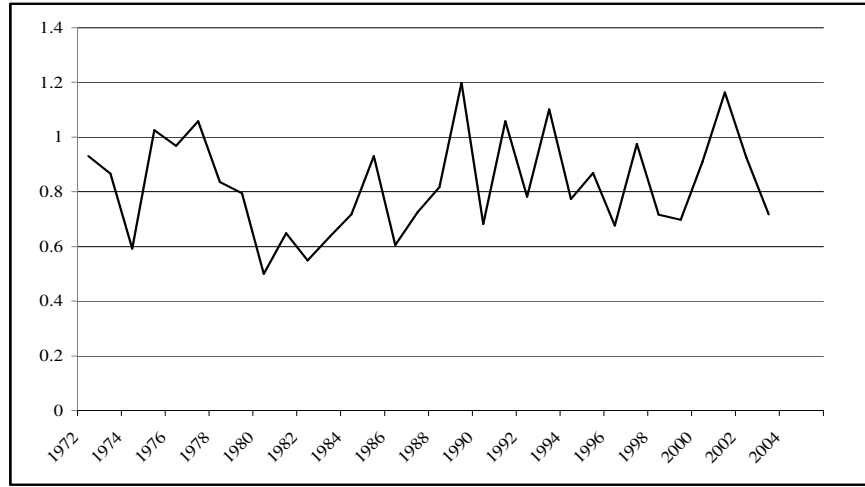
شكل 10: نسبة متوسط الأجور اليومية لقطاع الخدمات في غزة مقارنة بالضفة الغربية

Figure 10: Gaza's average daily wage relative to the West Bank's (services)



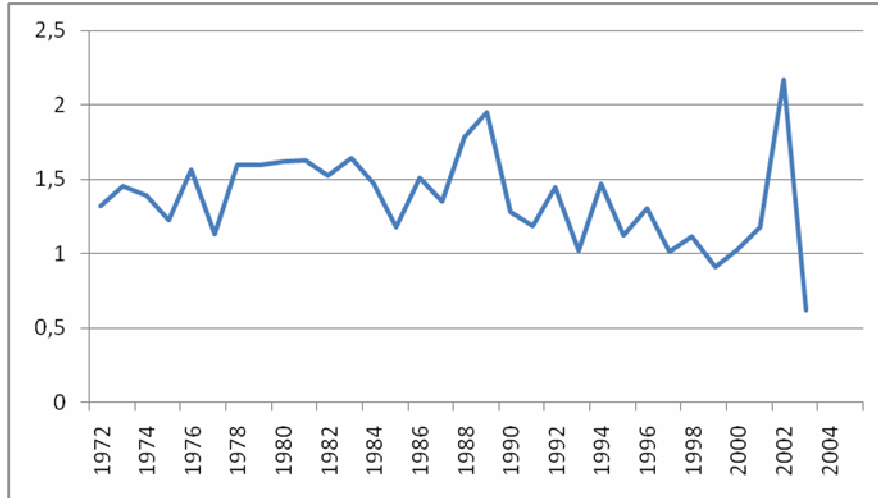
شكل 11: نسبة إنتاجية العمل في قطاع الزراعة في غزة مقارنة بالضفة الغربية

Figure 11: Gaza's labour productivity relative to the West Bank's (agriculture)



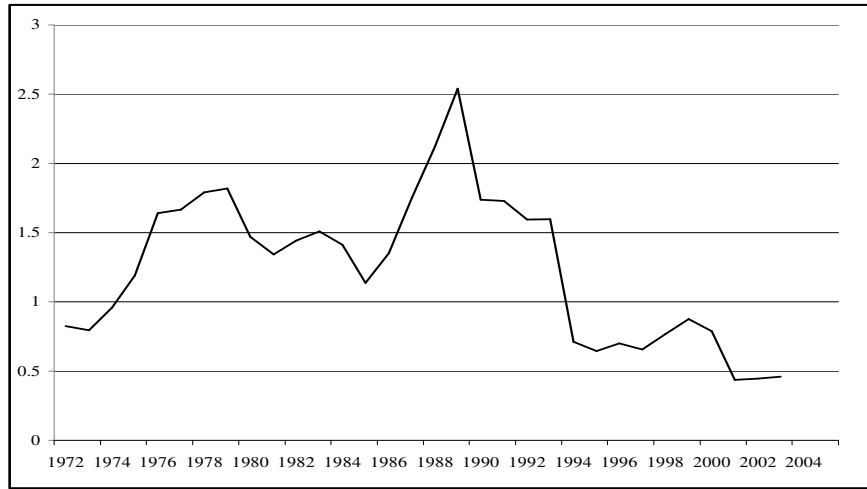
شكل 12: نسبة إنتاجية العمل في قطاع الإنشاءات في غزة مقارنة بالضفة الغربية

Figure 12: Gaza's labour productivity relative to the West Bank's (construction)



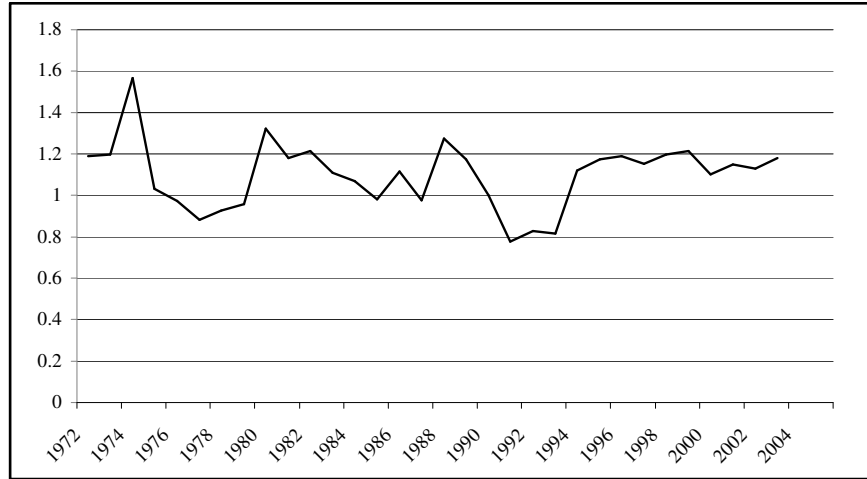
شكل 13: نسبة إنتاجية العمل في قطاع الصناعة في بالضفة الغربية مقارنة في غزة

Figure 13: Gaza's labour productivity relative to the West Bank's (Industry)



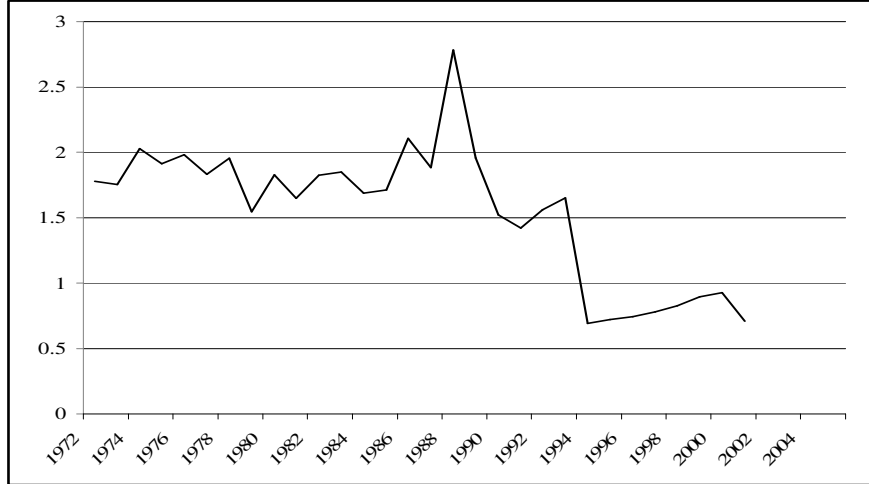
شكل 14: نسبة إنتاجية العمل في قطاع الخدمات بالضفة الغربية مقارنة في غزة

Figure 14: Gaza's labour productivity relative to the West Bank's (services)



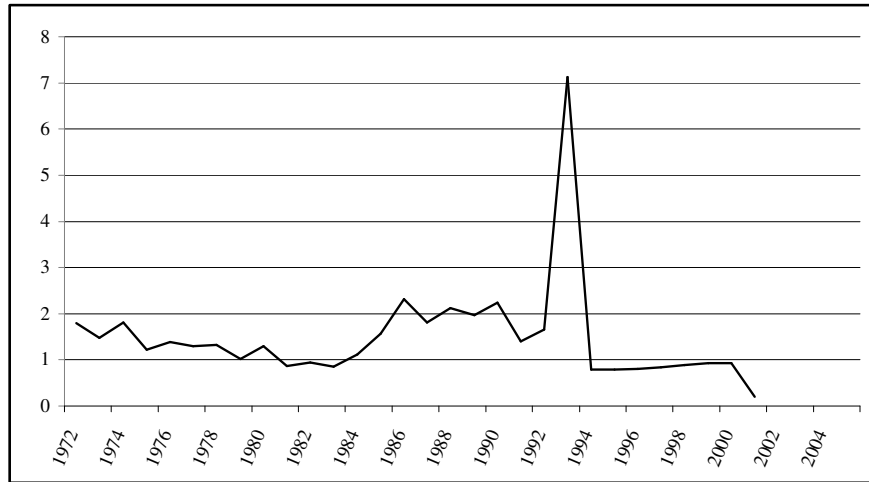
شكل 15: نسبة السلع المصدرة/الناتج المحلي الإجمالي
في غزة مقارنة بالضفة الغربية

Figure 15: Ratio of exported goods/ GDP in
Gaza relative to the West Bank's



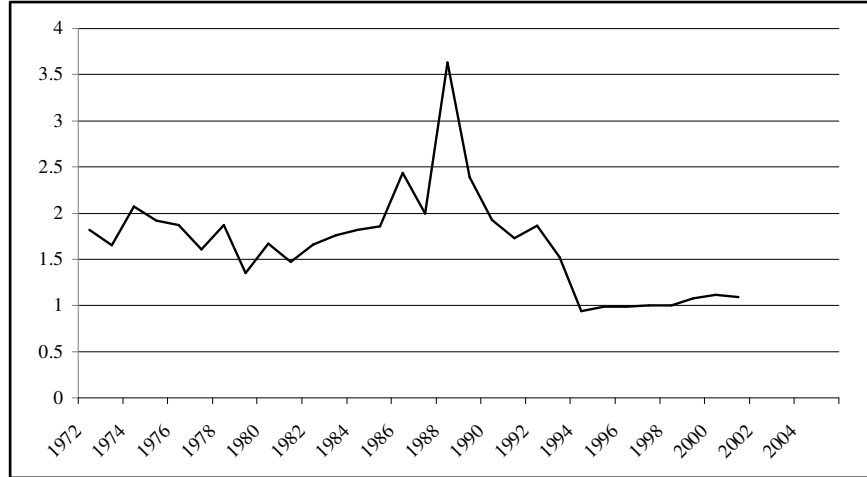
شكل 16: نسبة الخدمات المصدرة/الناتج المحلي الإجمالي في غزة مقارنة بالضفة الغربية

Figure 16: Ratio of exported services/ GDP in
Gaza relative to the West Bank's



شكل 17: نسبة السلع المستوردة/الناتج المحلي الإجمالي في غزة
مقارنة بال الضفة الغربية

Figure 17: Ratio of imported goods/ GDP in
Gaza relative to the West Bank's



شكل 18: نسبة الخدمات المستوردة/الناتج المحلي الإجمالي
في غزة مقارنة بال الضفة الغربية

Figure 18: Ratio of imported services/ GDP in
Gaza relative to the West Bank's

